

«سابعاً»

لجلائف التبيات

في

علمي المحاني والبيات

للإمام العلامة الفاضل شرف الدين الطيبي ٧٤٣هـ

تقديم وتحقيق

عبدالحميد أحمد يوسف هنداوي

مقدمة المؤلف فى بيان فضل علمى المعانى والبيان والتعريف بكتابه «لطائف التبيان»

الحمد لله خالق الأرض والسماء، فاطر العقول والآراء، موجد الظلمة والضياء، فائق الصبح من الظلماء، رازق الخلق فى الشدة والرخاء، المتفرد بالعلاء والبقاء، المتوحد بالعزة والسناء، مبدع البدائع، ومصدر الأشياء، واضع اللغات، ومعلم الأسماء، المنزل للقرآن الذى كلت عن معارضته ألسنة الفصحاء، وعجزت عن الإتيان بمثل سورة منه بلاغة البلغاء.

والصلاة والسلام على أشرف الأصفياء، وأفضل الأنبياء، محمد المخصوص بالمقام المحمود يوم اللقاء، وعلى أصحابه الأتقياء وآله والأولياء، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن تعلم العلم من جملة الواجبات، وأهم المهمات، إذا لا شرف أفضل، ولا منقبة أكمل، ولا محمداً أعلى، ولا مفخرة أقوى منه، لا سيما العلوم الدينية والمباحث الشرعية، إذ بها تحصل السعادات الأخروية، وبها تنتظم الأمور الدنيوية، ولا ريب أن تعلمها متوقف على معرفة العلوم العربية، والفحص عن اللطائف الأدبية، وما يتوقف عليه (١) الواجب فهو واجب، وأعظم أنواعها منزلة وقدر، وأقدم أقسامها أصلاً وفرعاً، وأدق أركانها فهماً ودركاً، وأسبق أصنافها شرفاً وفضلاً، فهو علم المعانى والبيان، إذ النقل المجرد غير كاف فيه بل يفقر إلى الذوق السليم، والطبع المستقيم (٢) وإنه مفتاح الوصول إلى مراد الله من كلامه الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وطلبة العلم فى هذا الزمان نبذوه وراء ظهورهم وقنعوا بنبذة من اللغة والصرف والنحو زاعمين أن من قدر على استعمال اللغات مراعيًا لقوانين الصرف والنحو كان فى نهاية الفضل وغاية الكمال، كلا والله، وكيف ذلك، وبه يعرف خواص تراكيب الكلام ومزايده ومحاسنه وبدائعه من الإخبار والإنشاء والإضمار والإظهار والتقديم والتأخير والوصل والفصل والتشبيه والاستعارة والمجاز والحقيقة والتصريح والكناية والوجوه التى يقصد بها تحسين الكلام.

(١) نهاية ق (١) فى الأصل.

(٢) الطيبى رحمه الله كان دائم الإشادة بالذوق والاحتكام إليه فى علوم البلاغة ومسائلها كما قد تبين لنا ذلك من دراسة جهوده البلاغية فى رسالتنا التى تقدمنا بها للماجستير وقد نشرتها المكتبة التجارية.

بل من كان راجلاً فيه ركب عمياء وخبط خبط عشواء، إذ العارى عنه يمتنع له
الاطلاع على حقائق القرآن ولطائفه، ويستحيل له الوقوف على دقائق غرائب (١)
التبيان وطرائفه.

وقد كان يختلج في خلدي ويجيش في ضميري أن أجمع في هذا الفن مختصراً
جامعاً لأصوله وفروعه مشتملاً على تلخيص قوانينه وتحقيق براهينه، فالزمان لا
يساعدنى عليه لكثرة الموانع حتى وفقني الله تعالى بفضله وكرمه بعد ذلك على (٢)
الشروع فيه.

هذا وإن كتابنا يتضمن المباحث الشريفة واللطائف العجيبة والنكات الغريبة،
والحجج العقلية، والأدلة النقلية، ويشتمل على الأمثلة المتناسبة والشواهد المتقاربة،
من غير إيجاز مخل، وإطناب ممل، وسميته لطائف التبيان في علم المعانى والبيان.
ورتبته على مقدمة ونوعين وخاتمة وأسأل الله الكريم ختم العمر على الإيمان والعصمة
من الزلل والطغيان، والعفو والغفران.

(١) نهاية ق ٢ في الأصل.

(٢) هكذا بالأصل ولعله تحريف من الناسخ ويكون الصواب (إلى).

مقدمة في علوم البلاغة(*)

أما المقدمة، ففيها لطائف:

الأولى: علم المعاني^(١): معرفة خواص تراكيب كلام البلغاء للاستدلال.
والمقصود منه: الاجتناب عن الخطأ في فهم معاني الكلام على ما يقتضيه الحال.
وعلم البيان:

علم بأصول موصلة إلى معرفة اعتبار الملازمات بين المعاني، وإلى معرفة بدائع الكلام ومحاسنه.

وقيل: هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة^(٢) بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان.

والمقصود منه مطابقة الكلام لتمام المراد منه.

الثانية: دلالة اللفظ: وضعية محضة، وهى دلالة على تمام مسماه من حيث هو، وتسمى مطابقة كدلالة الحجر على مسماه، أو عقلية بشركة من الوضع، وهى إما دلالة التضمن: وهى دلالة على جزء مسماه من حيث هو جزؤه، كدلالة البيت على السقف.

وإما دلالة الالتزام: وهى دلالة على لازمه من حيث إنه لازمه، كدلالة السقف على الحائط.

والمعنى^٣ بدلالة اللفظ: كونه بحيث إذا تُخِيل فهم منه معنى.

والملازمة بين الأمرين قد يكون^(٣) من الجانبين: إما بحكم العقل، كما بين الإمام والمأموم، أو بحكم الاعتقاد، كما بين طول القامة وطول النجاد.

(١) انظر في تعريف علم المعاني: التبيان للطيبى بتحقيقى، مفتاح العلوم للسكاكى ص ٨٦ الايضاح فى علوم البلاغة للقزوينى بشرح د. خفاجى ص ٨٤، الطراز للعلوى ١٠ / ١ نهاية الإيجاز للرازى ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٢) انظر في تعريف علم البيان: التبيان للطيبى بتحقيقى، مفتاح العلوم للسكاكى ص ١٧٦ الايضاح بشرح د. خفاجى ص ٣٢٦، نهاية الإيجاز للرازى ص ٨٧ - ٩١.

(٣) هكذا فى الأصل: يكون

(*) فى الأصل: (المقدمة) وميزناها بعلوم البلاغة لتمييز عن مقدمة المصنف ..

وقد يكون من جانب فقط: إما بحكم العقل كما بين العلم والحياة، أو بحكم الاعتقاد كما بين الأسد والجرأة. والذهن ينتقل من الملزوم إلى اللازم، وبالعكس إذا لم يكن أعم منه، وقد ينتقل من أحد لازمي الشيء إلى آخر بواسطة الملزوم، كالانتقال من بياض الثلج إلى البرودة.

والمعتبر في علم الفصاحة دلالة الالتزام فحسب، لانتقال الذهن من المسمى إلى اللازم، واللوازم كثيرة، وهي قد تكون قريبة، وقد تكون بعيدة، فلهذا يمكن تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة بعضها أكمل (١) من البعض، وبعضها أنقص، بخلاف الدلالة اللفظية، فإنها غير مفيدة للكمال والنقصان، لأن السامع إن كان عالماً بوضع اللفظ للمعنى يفهمه عند إطلاقه، وإلا لم يعرف شيئاً.

الثالثة:

البلاغة (٢): بلوغ المتكلم بكلامه إلى نهاية ما في قلبه من غير إيجاز مُخلّ واطناب مُمل.

وقيل: هي كون الكلام الفصيح موصلاً للمتكلم إلى أقصى مراده.

وقيل: هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بعبارته حداً له اختصاص بتوفية خواص التركيب ومزاياه ولها طرفان:

الأسفل: وهو المقدار الذي إذا نقص منه شيء التحق الكلام بأصوات الحيوانات.

والأعلى: وهو المقدار الذي يبلغ إلى حد الإعجاز وبينهما مراتب متفاوتة بحسب تناسب التركيب في إفادة المعنى.

والفصاحة (٣): هي خلوص الكلام عن التعقيد.

وأصله من الفصح، وهو اللبن الذي أخذت رغوته وقيل هي خلوص الكلام عن التعقيد الموجب لقرب فهمه ولذاذة استماعه.

(١) نهاية ق ٤ في الأصل.

(٢) انظر في تعريف البلاغة: التبيان للطبي بتحقيقي، الإيضاح للقزويني ص ٨٠، المصباح لابن مالك ص ٣،

نهاية الإيجاز للرازي ص ٨٩ - ٩٣، المثل السائر لابن الأثير ٩٤/١، الطراز للعلوي ص ١٢٨ - ١٣٤ - ١٨٠.

(٣) انظر في تعريف الفصاحة: البيان للطبي بتحقيقي، الإيضاح للقزويني ص ٧٢ - ٧٩، المثل السائر لابن الأثير

ص ٩٠ والمصباح لابن مالك ص ٣، ونهاية الإيجاز للرازي وسر الفصاحة لابن سنان ص ٥٩، وانظر فصلاً عن الفصاحة لدي الطبي واهتمامه بها في رسالتي للماجستير، ونشرتها المكتبة التجارية كذلك.

قيل: البلاغة والفصاحة ترجعان إلى المعنى دون الدلالة اللفظية، إذ لو كانت الفصاحة عائدة إليها لكان العالم بلغة لا يفتقر في التكلم بالكلام الفصيح إلى فكر وروية، كما لا يفتقر في التلفظ بمفرداتها، ولبقيت الفصاحة كيف ما تركبت المفردات، فلم يكن النظم^(١) والترتيب محتاجاً إليه، ولما كانت الكلمة فصيحة في موضع بعد أن كانت ركيكة في غيره لأن ما بالذات أو الدلالة اللفظية لا يختلف باختلاف المحل^(٢) قيل إنها عائدة إلى اللفظ لأن الناس يقولون: هذه الألفاظ فصيحة، ولم يقل أحد هذا المعنى فصيح، وهذه المعاني منظومة وأجيب بأنهم يقولون: فلان يُرتب المعاني، ويقررهما في نفسه، ووصف اللفظ بالفصاحة بحسب الدلالة العقلية لا اللفظية.

قالوا: لو كانت عائدة إلى المعنى لم يكن التعبير بأحد اللفظين فصيحاً وبآخر ركيكاً، ولكان الكلام مع تفسيره متساويين لوجود مقتضيهما.

وأجيب بما ذكرنا أن دلالة اللفظ قد تكون وضعية وقد تكون عقلية. ألا ترى أن قولهم: (كثير الرماد) لا يدل على المضيافية دلالة وضعية، بل عقلية من حيث إن كثرة الرماد مشعرة بإحراق الحطب الكثير تحت القدور ويحصل منه الشعور بالمضيافية الدلالة^(٣) في المفسر عقلية وفي التفسير لفظية فلهذا لم يلزم تساويهما.

قالوا: لو لم تكن عائدة إلى اللفظ لما حصل التفاوت في الفصاحة من استعمال أحد المترادفين مقام الآخر، لكن الحاصل^(٤) كما في قول البحتري^(٥).

بخلت جفونك أن تكون مساعدي

وأجيب بمنع الترادف، أمّا الشُّحُّ فإنه شِدَّةُ البُخْلِ وهي لا تليق بالبيت، بخلاف بيت أبي نواس^(٦) حيث قال:

(١) نهاية ق ٥ في الأصل.

(٢) هكذا في الأصل ولعل التقدير: «لذا فقد وجب رجوعها إلى المعنى».

(٣) كلمة الدلالة مسبوقة في الأصل ب(وح) ولعلها اختصار من الناسخ معناه (وحاصله) فهو يفعل مثل ذلك

في مواضع من الكتاب

(٤) تقدير الكلام (لكن الحاصل غير ذلك).

(٥) نهاية ق ٦ في الأصل.

(٦) ديوانه ص ٤٣٤.

هو بالمال جواد . . . وهو بالعرض شحيح

إذ الموضع المبالغة، وأما المساعدة فلأنها تستعمل فيما إذا حمل الإنسان نفسه على فعل لأجل صاحبه بخلاف الموافقة ولهذا يقال الشافعي رضى الله عنه - وافق أبا حنيفة، ولا يقال ساعده والأقرب أنها عائدة إليهما: أما عودها إلى المعنى، فباعتبار خلوص الكلام عن التعقيد، وأما إلى اللفظ، فباعتبار أن يكون اللفظ عربياً أصلياً، أى يكون من ألفاظ البلغاء دون المولدين، إذ قد يكون الفصاحة صفة للمتكلم والكلام والتكلم، والبلاغة إلى الأخيرين فقط.

وعلى هذا يكون موضوع الفصاحة هو الكلام الدال على معناه بإحدى الدلالات، من حيث هو على حالة مقتضية لقرب فهمه، ولذاذة استماعه.

وموضوع البلاغة على التعريف الثانى: هو الكلام الفصيح^(١) فعلى هذا كل بليغ فصيح من غير عكس، وستطلع على معرفة عود الفصاحة إلى الألفاظ المفردة والمركبة فى آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى.

(١) فى الأصل: هو الكلام الفصيحة.

النوع الأول في علم المعانى

وفيه قاعدة ومقصدان:

القاعدة (١) اعلم أن تصور خواص التراكيب متوقف على معرفة أقسامها وأصنافها، فلا بد من بيانها.

والمعتبر فى الكلام قسمان: الخبر والطلب.

والخبر هو الذى يتصور منه الصور الكثيرة، ويظهر فيه الأسرار الدقيقة واللطائف العربية (٢) من علم المعانى والبيان، فلهذا اخترنا تقديمه على غيره.

ويبقى أن تعلم أن الغرض من وضع الألفاظ المفردة ليس إفادتها لمعانيها، لأن إفادتها لها متوقفة على العلم بكونها موضوعة لها، وهذا العلم مفتقر إلى العلم بالمعانى، فلو توقف العلم بها على كونها موضوعة لها يلزم الدور، بل الغرض منه أن يتركب منها ليحصل منها الفوائد المركبة، ويعلم منه أن المفردات قبل التركيب خالية عن الفائدة.

(١) نهاية ق ٧ فى الأصل.

(٢) هكذا فى الأصل (العربية) ويمكن أن تكون (الغريبة) ويكون ذلك تصحيف

المقصد الأول

فى الخبر

وفيه منهج وأربعة مسالك :

أما المنهج ففى مسمى الخبر وتعريفه (*) :

فذهبت الأشاعرة إلى أنه لفظ مشترك بين القول المخصوص، كقولهم (ضرب زيد) وبين مدلول هذا القول، وهو المعنى القائم بالنفس. وقال قوم: إنه حقيقة فى القول، مجاز فى المعنى.

واختلفوا فى تعريفه، فذهب قوم إلى امتناعه، فقليل لعسره إذ الاطلاع على الجنس والفصل عسير جداً فى الألفاظ الظاهرة كالمحسوسات، فكيف فيما هو أخفى منها، وفيه نظر.

وقيل إنه ضرورى^(١) لأن كل أحد يعلم بالضرورة أنه موجود، وإن كان هذا الخبر ضرورياً، فالمطلق أولى به لأنه جزء منه. وأجيب بأنه لا يلزم من حصول أمر ضرورة تصوره بالضرورة، لجواز أن يكون المعلوم بالضرورة ثبوته أو نفيه، لا تصوره، ولأن كل أحد يجد فى نفسه تفرقة بين الخبر وغيره، ولولا أنه متصور بالضرورة (٢) كان كذلك.

وأجيب بأن وجدان التفرقة بين الأمرين بالضرورة لا يستلزم تصورهما بالضرورة، ولهذا إن كل أحد يجد التفرقة بين الجوع والعطش ضرورة مع إمكان عدم تصورهما كذلك. وذهب قوم إلى أنه كسبى، فقليل: إنه الكلام الذى يحتمل الصدق أو الكذب لغة.

وأورد (٣) بأن الصدق هو الخبر الموافق والكذب بخلافه فيلزم الدور.

قلنا: ممنوع، وإنه إنما يلزم أن لو كان تعريف الخبر بالصدق والكذب المصطلحين، وتعريفهما بالخبر المصطلح، أما إذا كان تعريفه بالصدق والكذب اللغويين أو

(*) انظر فى تعريفه: التبيان للطيبى بتحقيقى ص ١١٦، المفتاح ص ٨٧، الايضاح ص ٨٦، نهاية الإيجاز ص ١٤٩

(١) نهاية ق ٨ فى الأصل

(٢) بياض بالأصل ولعل تقديره كلمة (لما)

(٣) هكذا فى الأصل (وأورد بأن) ولعل التقدير (وأورد عليه أن) أو مصحف عن (ردّ بأن)

بالمصطلحين ثم تعريفهما بالخبر اللغوى، فلا يلزم الدور. وقيل: هو الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية.

وقيل: هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى والإثبات^(١) وتسمية النحويين أحد جزأى الخبر بكونه خبراً مجاز.

(١) نهاية ق ١٠ فى الأصل.

المسلک الأول فی اعتبارات الإسناد الخبری

وفیه لطائف:

الأولی: أن مرجع احتمال الصدق والكذب إلى الحكم، وسبب كون الخبر محتملاً لهما هو إمكان تحقق الحكم مع كل واحد منهما من جهة أنه حکم الخبر.

ومرجع كون الخبر مفيداً إلى استفادة المخاطب منه الحكم ویسمى فائدة الخبر، مثل: زيد قائم، لمن لا يكون عالماً به، أو إلى استفادته منه أن المخبر عالم به كقولك لمن حفظ القرآن، ولم يعلم أنك تعلم ذلك: «قد حفظت القرآن»، ویسمى هذا (لازم) (١) الخبر، وهی أعم من الأولى مطلقاً، وأعلم أن الخبر يقتضی مخبراً عنه ومخبراً به، ففي الإثبات يقتضی مثبتاً له، وفي النفي منفيّاً ومنفيّاً عنه.

الثانية: الخبر منحصر فی الصدق والكذب خلافاً للجاحظ. لنا أن الحكم إن كان مطابقاً للخارجی فهو صدق، أولاً فكذب.

وقال: إن كان مطابقاً مع اعتقاد مطابقته فصدق، وإن كان غير مطابق مع اعتقاد عدم مطابقته فكذب، فإن كان مطابقاً مع عدم الاعتقاد، أولاً يكون مطابقاً مع عدم الاعتقاد فليس بصدق ولا كذب، لقول عائشة رضی الله عنها - ما كذب لكنه وهم، فإنها نفت الكذب مع انتفاء الصدق.

قلنا تأولت (٢) بأنه ما كذب عمداً.

وقال قوم: إن كان مطابقاً لاعتقاد المخبر فصدق، وإلا فكذب لقوله تعالى: ﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ (٣).

مع أن خبرهم كان مطابقاً. قلنا تكذيبهم فی الشهادة لا فی الإخبار، وهی أخص منه، لأنها الإخبار بالمعتقد، وأعلم أن الصدق والكذب لا يتوجهان إلا إلى المسند لا

(١) فی الأصل (اللازم).

(٢) فی الأصل (تأول).

(٣) المنافقون ٦٣ - ١.

إلى الصفة، فإذا قلت: «زيد بن عمرو عالم» فالتصديق والتكذيب يتوجه إلى كونه عالماً لا إلى كونه زيد بن عمرو، إذ مرجعهما إلى الإثبات والنفي لا إلى الصفة بدليل أنك تجد الصفة ثابتة في حال النفي كثبوتها في حال الإثبات.

الثالثة: في الاعتبارات العائدة إلى نفس الإسناد الخبري من حيث هو من غير التعرض لكونه لغوياً أو عقلياً، فإن التعرض لهما في علم البيان وهي كون التركيب في الإثبات مكرراً أولاً مجرداً عن لام الابتداء وإن والقسم ولامه ونونى التأكيد أو غير مجرد، وكونه في النفي مكرراً أو غيره، مقصوراً على النفي أو لا.

والمقصود إما مرة نحو (ليس زيد (١) ذاهباً) أو أكثر (كليس زيد قائماً. ليس زيد قائماً).

وغير المقصور مثل: (ما زيد بمنطلق)، و(ما إن يقوم زيد)، و(الله ما زيد عالماً). ولا يتحقق الاطلاع على مقام كل منهما إلا بعد العلم بمقتضى حال التركيب، واعلم أن مقامات أقسام الكلام متباينة، فإن مقام المدح والذم والشكر والشكاية والترغيب والترحيب والتهنئة والتعزية والجد والهزل والابتداء أو البناء على الاستخبار والإنكار مع الفطن مغاير لمقامه مع البليد، وكذا لكل (٢) كلمة مقام مع الأخرى، وإنما يتم حسن الكلام بإقامة كل منهما مقامه بحسب ما تقتضيه الحال من وجوه الاعتبارات.

الرابعة: أن المتكلم إذا أبدع بخبر وجب أن يكون قصد منه إفادة المخاطب بقدر الافتقار، فإذا أخبر لمن هو خالي الضمير عما أخبر به مطلقاً لعدم شعور ذهنه بإسناد المخبر به إلى المخبر عنه فلا يحتاج إلى ذكر إنّ وسائر المؤكدات، ويسمى مثل هذا الخبر ابتدائياً.

وإن أخبر لمن يكون شاكاً في نسبة المخبر (٣) به إلى المخبر عنه، دون نفس الإسناد فيحتاج إلى إدخال (اللام، وإن) لإنقاذه عن ورطة الشك نحو (لزيد عالم) و(إن زيدا فاضل) ويسمى مثل هذا الخبر طلبياً.

(١) نهاية ق ١١ في الأصل.

(٢) في الأصل (الكل).

(٣) في الأصل بدون (به).

وإن أخبر لمن يكون منكرًا لما أخبر به بل حاكم^(١) بخلافه فلا بد من إدخال أحد المؤكدات، ويستحب الجمع عند المبالغة في الإنكار، لأنّ الاحتياج إلي التأكيد مع الإنكار أشد، فيقال: «إني صادق» لمن ينكر^(٢) ويبالغ في إنكار صدقك، وبهذا النمط أجاب المبرد الكندي^(٣) حين قال: إني أجد في كلام العرب حشواً، يقولون: (عبدالله قائم) ثم يقولون: (إن عبدالله قائم) ثم يقولون (إن عبدالله لقائم) فأجاب وقال: «المعاني متفاوتة كما أن الألفاظ مختلفة، أما الأول: فأخبار عن قيامه، وأما الثاني: فجواب عن سؤال سائل، أما الثالث: فجواب عن إنكار منكر قيامه».

ويسمى مثل هذا الخبر إنكارياً.

(١) نهاية ق ١٢ في الأصل.

(٢) في الأصل بدون (و)

(٣) حكاية المبرد مع الكندي ذكرها الرازي في نهاية الإيجاز ص ٣٥٧

المسلك الثانى فى اعتبارات المسند إليه

وفيه لطائف باعتبار أحواله :

الأولى: فيما يقتضى طى ذكره* وهو أن السامع عارف به حال ذكر المسند، وتركه راجح: إما لضيق المقام، وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما للاعتماد على شهادة العقل، وإما للإيهام بأن^(١) فى تركه تطهير اللسان عنه، أو تطهيراً له عن لسانك، وإما لغرض عدم التصريح. عند الاحتياج، وإما لعدم صلاحية الخبر إلا له حقيقة^(٢) كما يقال: (خالق لما يشاء) (فاعل لما يريد)، وإما لأسباب أخر مناسبة للطى بحسب المواضع كما فى مثل قوله: (كيف^(٣) أنت؟ قلت: عليل) ولم تقل: أنا، وفى مثل قوله حين شكا من ابن عمه فقال:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داعى الندى بسريع

حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى بيته بمضيع**

ومنه، قوله تعالى: ﴿سورة أنزلناها﴾^(٤) ولم يقل (هو^(٥) سورة) وقوله: ﴿نار﴾^(٦) حامية ﴿ ولم يقل (هى نار حامية) ^(٧) .

قال الشيخ^(٨): «ما من اسم حذف فى الحالة التى ينبغى أن تحذف إلا والحذف أحسن من ذكره».

(*) انظر المفتاح ص ٩٤، الإيضاح ص ١٠٩، التبيان بتحقيقى ص ١٢١.

(**) البيتان للمغيرة بن عبد الله، الملقب بالاقشير، لحمرة وجهه، شاعر ماجن وصاف للخمر، مد من لها توفى سنة ٨٠هـ، والندى الكرم، وهما فى الإيضاح أيضاً ص ١١٠ - ١١

(١) فى الأصل (فأن)

(٢) فى الأصل بدون (إلا) ولا يستقيم الكلام إلا بها، وهى كذلك فى التبيان للطبى بتحقيقى ط المكتبة التجارية وكذلك بمخطوط التبيان ق ٤ بدار الكتب ٥٧٣٥هـ

(٣) نهاية ق ١٣ فى الأصل (٤) النور: ١

(٥) هكذا فى الأصل (هو)

(٦) القارعة: (١١)

(٧) فى الأصل بدون (نار)

(٨) الشيخ هو السكاكى انظر مفتاح العلوم ص ٩٤ - ٩٥ المطبعة الأدبية.

الثانية:

فيما يقتضي إظهاره^(١)

وذلك لأمر: لزيادة الإيضاح أو للتبرك والاستلذاذ، كما في قولك (٢): «الله خالق كل شيء، ورازق كل حي» أو لتعظيم المذكور، أو إهانتته أو لكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه، مثل: (زيد ضرب، وبكر في الدار) وقول الشاعر (٣)

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تُردُّ إلى قليلٍ تقنعُ

أو للاحتياط بذكره في بلوغه إلى ذهن السامع لعدم التعويل على القرائن، أو للتنبيه على غباوة السامع، أو لبسط الكلام في موضع يكون إصغاء السامع مطلوباً، كقول موسى (عليه السلام) (٤) «هي عصا» (٥) في جواب: «وما تلك بيمينك يا موسى» (٦) وإن كان يتم بقوله: عصا، أو لأن الأصل فيه إثباته،

الثالثة

فيما يقتضي كونه معرفة *

وهو إذا كان الغرض من الكلام إفادة السامع فائدة (٧) تامة بثبوت الحكم ومتى كان تحققه (٨) أبعد كان الافتقار إلى التعريف أقوى، ومتى كان أقرب فبالعكس، وبعد تحققه باعتبار تخصص المحكوم عليه به، ومتى ازداد الحكم تخصصاً ازداد بعده، ومتى ازداد عمومًا ازداد قربه، فإذا ما قلت في قولك: (شيء ما موجود) وفي قولك: (زيد بن عمرو النجار عالم بالتوراة والزبور) (٩) يتضح لك ما ذكر، كما ستعرف.

(*) انظر المفتاح ص ٩٥، الايضاح ص ١١٢، التبيان ص ١٢٣.

(١) انظر المفتاح ص ٩٥، الايضاح ص ١١١، التبيان ص ١٢٢

(٢) في الأصل (يقول)

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدته المشهورة في رثاء بنه، وهو في الايضاح ص ١١٢

(٤) (عليه السلام) ليست في الأصل

(٥) طه: ١٨/٢٠

(٦) طه: ١٧/٢٠

(٧) نهاية ق ١٤ في الأصل.

(٨) في هامش المخطوط (أي الحكم) أي تحقق الحكم

(٩) في الأصل (بالتورية) ولا يستقيم المعنى به.

الرابعة

فيما يقتضى كونه ضميراً^(١)

وهو إما لكون المقام مقام خطاب أو حكاية، وإما لأن المسند إليه فى ذهن السامع لكونه مذكوراً أو فى حكمه لقرائن الأحوال، مثل الأول قوله (٢).

وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى

وأشمت بى من كان فىك يـلـوم

وأصل الخطاب أن يكون مع معين ثم يعدل إلى غيره، كقوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ
المجرمون ناكسوا رؤوسهم﴾ (٣) فإن حالتهم قد ظهرت بحيث يمتنع خفاؤها فلا
تحيص (٤) رؤية واحد دون آخر.

ومثال الثانى:

ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا (٥)

ومثال الثالث:

أرى الصبر محموداً، وعنه مذاهبُ فكيف إذا (٦) ما لم يكن عنه مهرب
هو المهربُ المنجى لمن أهدت به مكاره دهرٍ ليس عنهن مهربٌ (٧)

ومنه (٨):

(١) المفتاح ص ٩٥، الإيضاح ص ١١٢، التبيان ص ١٢٣

(٢) البيت لأمانة الحماسية، وخطابها فى البيت متجه إلى ابن الدمينه الشاعر الاموى وهو فى الإيضاح ص ١١٣

(٣) السجدة ٣٢/١٢.

(٤) هكذا فى الأصل، وتقدير المعنى: فلا تمتنع رؤية واحد دون الآخر

(٥) البيتان لعمر بن كلثوم التغلبي، من بنى عتاب، جاهلى، من أصحاب المعلقات ترجم له ابن قتيبة فى الشعر والشعراء، وانظر فى ترجمته أيضاً فى طبقات فحول الشعراء ١٥١/١ وشرح المعلقات للزوزنى ص ٢٣٤، وشرح القصائد العشر للتبريزى ص ٣٥٣، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٨١٩/٢ - ٨٢٤، والبيتان له فى شرح الزوزنى ص ٢٥٣ - ٢٥٨ وفيه (أنا التاركون) بدل (نحن)

(٦) نهاية ق ١٥ فى الأصل

(٧) البيتان ذكرهما الطيبي فى التبيان ص ١٢٤ بتحقيقى بلا عزو، وكذا فى المصباح لابن مالك ص ٨.

(٨) البيتان لأبي تمام حبيب بن أوس، وهما فى ديوانه ٢٠٣/٢ بشرح الصولي، وفيه (تجبه) بدل (تطقه)، و(نفسه) مكان (روحه)، وقد عزاها الطيبي له فى التبيان ص ١٢٤ بتحقيقى.

بيمن أبى إسحاق طالت يدُ العلى وقامت قناة الدين واشتد كاهله
هو البحر من أىّ النواحي أتيته فلجته المعروف والبر ساحله (١)
مثال ما فى الحكم المذكور قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (٢).

الخامسة

فيما يقتضى كونه علماً (٣)

وهو إمّا لأن موضعه موضع ابتداء، فلا بد من ذكره ليصل إلى ذهن المستمع كقولك (زيد صديقك) أو موضع تعظيم كالألقاب المحمودية أو إهانة كالأسامى المذمومة أو موضع الاستلذاذ، أو التبرك به، وما أشبه ذلك.

السادسة: فيما يقتضى كونه موصولاً (٤)

وهو أنه متى صحّ إيصاله إلى ذهن المستمع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه، واتصل به غرض مثل: إن يستهجن التصريح بالاسم، أو يقصد زيادة التقرير كما فى قوله تعالى: ﴿وراودته التى هو فى بيتها﴾ (٥) أو أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواه أو لمخاطبك، فيقول: (الذى كان معك أمس لا أعرفه) أو (الذى كان معنا أمس رجل فاضل) فاعرف، أو أن تومىء إلى وجه نبأ الخبر (٦) الذى تنبه عليه (٧)، فتقول: (إن الذين آمنوا لهم جنات النعيم، والذين كفروا لهم دركات الجحيم).

وقد تومىء (٨) إلى التعريض بالتعظيم كقولك: (الذى يرافقك يستحق الإجلال والرفع، والذى يفارقك (٩) يستحق الإذلال والصفع) أو بالإهانة كما عكست الخبر فى المثالين.

(١) فى الأصل (احله) وهو خطأ فى النسخ.

(٢) المائدة: ٨.

(٣) المفتاح ص ٩٦، الايضاح ص ١١٤.

(٤) المفتاح ص ٩٣، الايضاح ص ١١٥.

(٥) يوسف: ٢٣.

(٦) فى الأصل: الخير

(٧) فى الأصل: تنبيه.

(٨) فى الأصل: (يومى).

(٩) نهاية ق ١٦ فى الأصل.

وقد يومىء إلى تعظيم شأن الخبر كقوله:

إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ (١)

وقد يومىء إلى تنبيه المخاطب على خطئه كقوله:

إن الذين ترونهم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تفرعوا (٢)

وربما قصد بذلك توجيه ذهن المستمع إلى ما ستخبر عنه منتظراً لوروده حتى يأخذ مكانه عنده (٣)، كقوله:

والذى حارت البرية فيه حيوانٌ مستحدثٌ من جماد

السابعة: فيما يقتضى كونه اسم إشارة (*)

وهو أنه متى صح إحضاره فى ذهن المخاطب بتوسط الإشارة إليه حساً واقتربت به داعية، كما إذا لم يكن للمتكلم أو المستمع وصول إليه إلا بها أو قصد به (٤) أكملُ تمييز أو تعيين له، أو بيان حاله فى القرب والبعد والتوسط، مثال الأكمل: قوله (٥):

هذا أبو الصقر فرداً فى محاسنه من نسل شيان بين الضالّ والسلم

وقد يقصد به أكمل الغاية بتمييزه كقوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾ (٦)

الآية.

وقد يقصد بقربه تحقيره كقوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿أهذا الذى بعث الله

رسولاً﴾ (**).

(١) البيت للفرزدق وهو فى التبيان للطيبى ص ١٣٠ بتحقيقى، وكذا فى الأيضاح ص ١١٧ بلا عزو، وانظر معاهد التنصيص ١٠٣/١ - ١٠٤

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب فى شعره ص ٤٨، وفى المصباح ص ٩١ والايضاح ص ١١٦، ومنسوبا اليه فى المعاهد ١٠٠/١

(٣) فى هامش الأصل (أى الورود)

(٤) فى الأصل (فصل)

(٥) البيت فى المفتاح ص ٩٨، والايضاح ص ١١٨، وهو لابن الرومى، أى الحسن على بن العباس بن جريج، الرومى ت ٢٨٣هـ، وهو فى مدح أبى الصقر الشيبانى، وزير المعتمد، الخليفة العباسى.

والضال: واحدته ضالة، والسلم: واحدته سلمة، وهما من أشجار البادية، ويقصد بذلك مدح صاحبه وأهله بالبدواة، وأنهم لم يفسدوا بالحضارة.

(٦) البقرة: ٥.

(*) المفتاح ص ٩٨، الايضاح ص ١٨٨

(**) الفرقان: ٤١.

وكقوله: «وما هذه (١) الحياة الدنيا (٢) إلا لهو» (٣) وقد يقصد ببعده تعظيمه كقوله تعالى مقام التعظيم: ﴿ذلك الفضل﴾ (٤) وكقوله تعالى: ﴿وتلك الجنة التي أورثتموها﴾ (٥)

أو تحقيره كقولك (٦): «ذلك اللعين»

الثامنة: فيما يقتضي تعريفه باللام*

إذا أريد به حقيقة الجنس: كقولك: (الدينار خير من الدرهم)

وكقوله:

والخَلَّ كالماء يُبْدَى له ضمائرُه مع الصفاء ويخفيها مع الكدر (٧)

أو للاستغراق كقوله: ﴿إن الإنسان لفي خسر، إلا الذين آمنوا﴾ (٨) إذا أريد به حصّة معهودة من الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول﴾ (٩).

التاسعة: فيما يقتضي تعريفه بالإضافة (١٠)

وهو إنما يكون إذا لم يكن للمتكلم إلى إحضاره في ذهن المخاطب طريق سواها مثل: (غلام زيد) أو كان (١١) لكن طريقها أخصر، والمقام مقامه، كقوله:

هواي مع الركب اليماني مصعدٌ جنيبٌ، وجثمانى بمكة موثقٌ

أو كان فيها حصول غرض آخر مثل الاستغناء عن التفصيل، كقوله:

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثةٌ وللسبع خير من ثلاثٍ وأكثرُ

(١) نهاية ق ١٧ فى الأصل .

(٢) فى الأصل بدون (حياة) .

(٣) العنكبوت ٦٤ .

(٤) آل عمران: ٨٩/٣ .

(٥) الزخرف: ٧٢ .

(٦) فى الأصل: كقوله، وجعلتها للمخاطب لئلا تلبس على المخاطب كون المثال آية، وأن المراد كقوله تعالى،

والراجع أنه خطأ من الناسخ، فهو كثيراً لا يراعى الضمائر.

(٧) البيت للمعري فى سقط الزند ص ٥٨ ومنسوباً إليه فى الإيضاح ص ١٢٢ .

(٨) المزمّل: آية ١٥ - ١٦ .

(٩) العصر: ٢ .

(١٠) المفتاح ص ٩٩، الإيضاح ص ١٢٥ .

(١١) يعنى أو كان له طريق سواها .

* المفتاح ص ٩٩، الإيضاح ص ١٢٢ .

أو مثل ما يتضمن اعتباراً مجازياً كقوله*:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسحرةٍ سهيلٌ أذاعت^(١) غزلها في القرائب

أو مثل تضمنها نوع تعظيم في المضاف والمضاف إليه، كما تقول^(٢) (عبدى حضر وعبد الخليفة ركب)، أو نوع تحقير كقولك (ولد الحجام عنده)، أو يتضمنها غرض يمكن أن يتعلق بها.

العاشرة: فيما يقتضى وصف المعرف^(٣).

وهو إما لأن الوصف مبین له أو كاشف عنه أو مدح له أو ذم، أو تأكيد له أو مخصص زيادة تخصيص لا يبلغ حد الكشف أو المدح.

مثال الأول: (المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي علي هدي من ربه).

ومثال الثاني: (الله الخالق البارئ المصور واحد).

ومثال الثالث: (إيليس اللعين ضالّ مضلّ).

ومثال الرابع: (أمس الدأبر لا يعود).

ومثال الخامس: (زيد التاجر عندنا).

ولا بد وأن يكون الوصف معلوم التحقيق للموصوف عند المستمع لامتناع امتياز الشئ عن الآخر بما لا معرفة بأنه له، فعلي هذا يلزم أن يكون ثابتاً في نفسه لأن تحقق أمر لآخر فرع تحققه في نفسه، ويلزم منه أن يكون الموصوف متحققاً أيضاً. ويلزم بعكس النقيض أن مالا يكون ثابتاً يمتنع أن يكون وصفاً، وكذا خبراً، ويعلم منه امتناع جعل الإنشاء وصفاً وخبراً لأنه غير متحقق، وقوله:

جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط؟

يأول: أي جاءوا بمدق يقال عند رؤيته هذا القول.

وكذا قوله: (زيدٌ أكرمه) و(زيدٌ لا تشتمه) أي يقال هذا^(٤) القول.

* البيت في التبيان للطبي، وكذا في المصباح / ١٠، والمفتاح ص ١٠٠ بلا عزو لأحد.

(١) في الأصل (إذا أفرغت) والتصويب من المفتاح ص ١٠٠

(٢) نهاية ق ١٨ في الأصل.

(٣) انظر المفتاح ص ١٠٠ والإيضاح ص ١٣٠.

(٤) نهاية ق ١٩ في الأصل

الحادية عشرة: فيما يقتضى كونه مؤكداً^(١)

وهو أنه إذا كان قصد المتكلم أن لا يظن السامع ما ذكره تجوزاً أو نسياناً أو سهواً أو قصده أن لا يظن خلاف الشمول، الأول مثل: (عرفت أنا) و(عرف زيد زيد) أو (عينه) أو (نفسه).

والثاني مثل: (عرفنى الرجلان كلاهما) و(الرجال كلهم).

ومنه: (كل كلمة لفظ) و(كل إنسان حيوان).

وربما قصد به (أى المتكلم)^(٢) مجرد التقرير.

الثانية عشرة: فيما يقتضى أن يكون له عطف البيان^(٣):

وهو أن المقصود زيادة توضيح بما يخصه مثل: (صديقك زيد جاء).

الثالثة عشر: فيما يقتضى أن يكون له بدل^(٤):

وهو إذا كان الغرض تكرير الحكم وذكره ثانياً لزيادة الإيضاح فى غير بدل الغلط مثل: (سَلِبَ زيدٌ ثوبه).

الرابعة عشر: فيما يقتضى العطف^(٥):

وهو ما إذا كان الغرض تفصيله مع اختصار المسند أو بالعكس مثل: (ذهب زيد وعمرو) و(خالد قام وذهب) أو كان الغرض رد السامع^(٦) عن الخطأ إلى نقيضه^(٧) مثل: (جاءنى بكر لا خالد) و(ما جاءنى زيد لكن عمرو) أو كان الغرض الشك أو التشكيك نحو (جاءنى زيد أو بكر) أو (إما زيد وإما عمرو).

الخامسة عشر: فيما يقتضى الفصل^(٨)

وهو ما إذا كان المقصود تخصيص المسند بالمسند إليه مثل (زيد هو المنطلق^(٩)) «زيد هو يذهب» «زيد هو أفضل من خالد».

(١) انظر المفتاح ص ١٠١ والإيضاح ص ١٣٣.

(٢) مكتوبة في الهامش.

(٣) انظر المفتاح ص ١٠١ والإيضاح ص ١٣٤.

(٤) انظر المفتاح ص ١٠٢ والإيضاح ص ١٣٤.

(٥) انظر المفتاح ص ١٠٢ والإيضاح ص ١٣٤.

(٦) في الأصل (والسامع) والتصويب من المفتاح.

(٧) في الأصل (تقضيه) وصوبته بدلالة السياق.

(٨) انظر المفتاح ص ١٠٢ والإيضاح ص ١٣٥.

(٩) نهاية ق ٢٠ في الأصل.

السادسة عشرة: فيما يقتضى تنكيره^(١).

وهو ما إذا كان المقام للإفراد شخصياً مثل: (جاء رجل) أو نوعياً كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾^(٢) أو كان المقام لا يصلح للتعريف إما لأن المتكلم لا يعرف منه إلا هذا القدر، أو يتجاهل، أو يرى أنه لا يعرف جنسه، كما إذا سمع شيئاً فاسداً في اعتقاده عمن عنده^(٣) كذاب وأراد أن يظهر لأصحابه سوء اعتقاده به، قال: (هل لكم في حيوان على صورة إنسان يقول كيت وكيت^(٤)) فذكر كأنه لم يعرفه ولا أصحابه إلا تلك الصورة، ولعله عندهم أظهر من الشمس، أو لأنه لا طريق له إلى التعريف لمستمعه أو لأن في تعيينه مانعاً يمنعه منه، أو لأن في شأنه ارتفاعاً أو انحطاطاً يوهم أنه لا يمكن أن يعرف، مثال الجميع (عندى رجل أو جاء رجل) ومثال الأخير خاصة:

له حاجبٌ في كلِّ أمرٍ يشينه وليس له عن طالبِ العرفِ حاجبٌ^(٥)
فإن حاجبُ الأول في نهاية الارتفاع، والثاني في الانحطاط.

والتنكير في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾^(٦). لتهويل أمرها.

السابعة عشر: فيما يقتضى تقديمه أو تأخير^(٧).

أمّا الأول فهو ما إذا كان ذكره أهم: إما لأنه^(٨) من الأسماء التي تقتضي الصدرية كأسماء الاستفهام، وضمير الشأن وإما لأن في تقديمه تشويقاً للسامع إلي الخبر ليتمكن في ضميره عند وروده، كما إذا قيل: (صديقك فلان) وإما لأن أصله التقديم، ولا مانع له عنه، كما ستعرفه في المسلك الثالث - إن شاء الله تعالى.

وإما لأنه صالح للتفاؤل فتقدمه إلى السامع لتسره كقولك:

(سعد بن سعد في دار فلان) أو تسوؤه مثل (سفّاك بن الجراح)^(٩) في دار أخيك) وإما لأن كونه متصفاً بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر، كما إذا سئل عن الزاهد

(١) انظر المفتاح ص ١٠٢، الإيضاح ص ١٢٦.

(٢) النور: ٤٥.

(٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب: (عمن هو عنده كذاب).

(٤) في الأصل (يقول ذنيت وذنيت) وهو خطأ والتصويب من المفتاح ص ١٠٢.

(٥) البيت لابن أبي السمط كما في المفتاح ص ١٠٣، وله في ديوان المعاني ٢٣/١.

(٦) البقرة ٧. (٧) انظر المفتاح ص ١٠٤، الإيضاح ص ١٣٥.

(٨) نهاية ق ٢١ في الأصل.

(٩) في الأصل الخواص والتصويب من المفتاح ص ١٠٤.

فيقال: (الزاهد يشرب ويطرب)، وإما لأنه يوهم بأنه لا يزول عن الخاطر، أو لأنه يستلذ فتقدمه أولي، وإما لأن تقدمه مشعر بالتعظيم في مقامه، وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله: (لا أنت حلو ولا أنت مر)^(١) وأمثال ذلك.

وأما الثاني: ففيما إذا كان المسند يقتضى التقديم، كما ستعرف فى المسلك الثالث.

الثامنة عشر: فيما يقتضي قصره.

وهو ما إذا كان عند المستمع حكماً مشوباً بصواب وخطأ، والمتكلم يريد تقرير صوابه ونفي خطئه كما أن المستمع اعتقد أن خالداً عالم كريم، فيقول: (ما خالد إلا عالم) أو (إنما خالد عالم).

وقد يقصر المسند على المسند إليه كما سنين^(٢) إن شاء الله تعالى:

تنبيه: واعلم أن جميع ما ذكرنا هو مقتضى الظاهر، ثم قد يستعمل المسند إليه لا علي مقتضى الظاهر فيستعمل اسم الإشارة موضع المضمرة، ويستعمل الضمير موضع المظهر وبالعكس:

أما الأول: فعند اهتمام العناية بتمييزه، إما لاختصاصه بحكم بديع كقوله^(٣):

كَمَ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَرَاهُ مَرْزُوقَا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقَا

وإما لقصد التهكم بالسامع مثل أن لا يكون بصيراً أو لا يوجد ثمة مشار إليه، أو النداء على كمال بلادته لأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره، أو على كمال فطنته وبعد إدراكه بأن غير المحسوس بالبصر (عنده كالمحسوس)^(٤) كقوله:

(١) عجز بيت أورده السكاكي في المفتاح ص ١٠٥
مسيخٌ مليخٌ كلحم الخوار لا أنت حلو ولا أنت مر
(٢) نهاية ق ٢٢ في الأصل.

(٣) التبيان، في المفتاح ص ١٠٥، والإيضاح ص ١٥٥، والمصباح ص ١٤، ومعاهد التنصيص ١٤٧/١ وهما لابن الراوندي أحمد بن يحيى بن اسحاق أبي الحسين كما عزاها الطيبي إليه في التبيان في مبحث مجئ المسند إليه موصولاً، وقد عقب الطيبي في التبيان عليهما بقوله: أذهب الله عني قلبه فهلا قال:
كَمَ مِنْ أَدِيبٍ فَهَمَّ قَلْبُهُ مُسْتَكْمِلُ الْعَقْلِ مَقْلٌ عَدِيمٌ
وَمِنْ جُهُولٍ مَكْثَرٌ مَالُهُ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ

وابن الراوندي هذا كان متكلماً علي مذهب المعتزلة ثم ألحد وتزندق ت ٢٥٠ هـ وترجمته في معاهد التنصيص

١٥٥/١

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل وأثبتته من المفتاح ص ١٠٥.

تعاللت كى أشجى وما بك علة تريدين قتلى. قد ظفرت بذلك (١)

وما أشبه ذلك.

وأما الثانى: فمثل (رَبُّهُ (٢) رجلاً) و(هو زيد عالم) «وأما العكس: ففيما إذا كان القصد زيادة التمكين فى نفس السامع كقوله تعالى: ﴿وبالحق أنزلناه وبحق نزل﴾ (*) إن تسألوا الحق نُعطِ الحق سائله (٣).

ومنه قوله (٤):

إلهى عبدك العاصى أناكا.....

وقول الداعى: (أسيرك يتضرع إليك) مقام أنا.

(١) البيت المفتاح ص ١٠٦، والإيضاح ص ١٥٥ بلا عزو، وهو لابن الدّمينى فى الأغانى ٩٢/١٧ ومعاهد التنصيص ١٥٩/١.

(٢) هكذا بالأصل.

(*) الإسراء: ١٠٥.

(٣) هذا صدر بيت لعبد الله بن غنمة الضبى الشاعر المخضرم كما فى الإيضاح بشرح د. خفاجى ص ١٥٦، وعجزه: والدرع محقبة والسيف مقروب.

(٤) هذا صدر بيت أورده الطيبى فى التبيان فى إظهار المضمّر، وعجزه «مُقرّاً بالذنوب وقد دعاكا» وهو كذلك فى الإيضاح ص ١٥٦ ومعاهد التنصيص ١٧٠/١ بلا عزو.

المسلك الثالث

فى وجوه اعتبارات المسند

وفيه لطائف:

الأولى: فيما يقتضى حذفه^(١)

وهو كون المسند إليه^(٢) بحيث يعرف منه المسند وتعلق بحذفه غرض كقصد الاختصار مثل (خرجت فإذا السبع) أو كاتباع الاستعمال، مثل (لولا زيد لكان كذا) أو لضيق المقام مع قصده الإيجاز كقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض...^(٣)

أو التخيل أن العقل عند حذفه هو معرفه، واللفظ عند ذكره ظاهراً^(٤) وبينهما فرق، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٥) أو كخروج ذكره إلى ما يكون مقصوداً كقولك فى: (أزیدٌ عندك أم عمرو؟) (أم عندك عمرو؟) فإن أم تخرج عن كونها متصلة إلى أنها منقطعة أو كطلب تكثير الفائدة منه بواسطة حمله عليه مرة وعلى غيره مرة أخرى كقوله تعالى: «فصبرٌ جميلٌ»^(٦) أى أجمل، ويمكن * أن يحمل على (فأمرى صبرٌ جميلٌ).

الثانية: فيما يقتضى ذكره: ^(٧)

وهو أن ذكر المسند إليه لا يفيد أصلاً كقولك زيد قائم، أو يكون فى ذكره غرض كزيادة التقرير، أو التعريض بغاوة المستمع، أو استلذاذه، أو قصد التعجب من المسند إليه بذكره كقولك: (زيد يقاوم الأسد) مع قرائن الأحوال، أو تعظيمه أو تحقيره أو بسط الكلام بذكره والمقام يصلح لذلك، أو لأن الأصل فيه أن يكون مذكوراً أو لحصول العلم بكونه اسماً فيستفاد الثبوت صريحاً أو بكونه فعلاً فيستفاد الحدوث أو

(٢) نهاية ق ٢٣ فى الأصل

(١) المفتاح ص ١١٠

(٣) بقية البيت فى المفتاح ص ١١١ (والرأى مختلف)

(٤) فى المفتاح ص ١١١ «ولما تخيل أن العقل عند الترك هو معرفه وأن اللفظ عند الذكر هو معرفه من حيث

الظاهر وبين المعرفين بون»

(٦) يوسف: ١٨، ٨٣

(٥) التوبة - ٦٢

(*) فى الأصل (ديكون)

(٧) المفتاح ص ١١١

بكونه ظرفاً فيحتمل كلا منهما إما لأنه مقدر بجملة (١) أو مفرد على اختلاف المذهبين.

الثالثة: فيما يقتضي إفراده وكونه فعلاً (٢)

أما اقتضاء إفراده فهو ما يكون مفهومه محكوماً عليه بالثبوت أو بالانتفاء ولم يكن المقصود من التركيب تقوى الحكم مثل: أبو عمرو كريم، ويشرك بكر إن تعطه، والكر (من) البر بستين، وفي الدار خالد.

وأما اقتضاء كونه فعلاً: فهو إذا كان المطلوب تخصيص المسند بأحد الأزمنة مع إفادة التجدد كقوله تعالى: ﴿فويلٌ لهم مما كتبت أيديهم، وويلٌ لهم مما يكسبون﴾ (٣) وقوله: ﴿سيقول السفهاء﴾ (٤) و(قام زيد).

الرابعة: فيما يقتضي تقييده أو تركه (٥):

فالأول: ما إذا كان المقصود تربية الفائدة كما إذا قيدته بالمصدر أو بالظرف زماناً أو مكاناً أو بالمفعول به أو المفعول له أو معه أو الحال أو التمييز أو الشرط كقولك: ضربت ضرباً يوم الجمعة أمامك تأدياً (٦) زيداً (٧) بالسوط وعمراً (٨) راكباً و(كتاب زيد نفساً) و(كيكرم زيد إن أكرم خالد) و(إن ضرب زيد يُشتم بكر) ويزداد الحكم بهذه التقييدات بعداً.

والثاني: ما إذا وجد مانع يمنع عن تربية الفائدة سواء كان قريباً أو بعيداً.

الخامسة: فيما يقتضي كونه اسماً وكونه نكرة (٩):

أما الأول: فهو فيما إذا لم يكن المراد اختصاصه بأحد الأزمنة، وتجده لأغراض مقصودة.

وأما الثاني: فهو ما إذا كان (١٠) تنكيره يُنبئ عن تعظيم الشأن أو انحطاطه، كقوله

(١) نهاية ق ٢٤ في الأصل.

(٢) المفتاح ص ١١١ - ١١٢.

(٣) البقرة / ٧٩.

(٤) البقرة / ١٤٢.

(٥) المفتاح ص ١١٢.

(٦) في الهامش (مفعول له) فوق (تأدياً).

(٧) في الهامش (مفعول به) وفق (زيداً).

(٨) كذا في الأصل بالنصب.

(٩) المفتاح ص ١١٣.

(١٠) نهاية ق ٢٥ في الأصل.

تعالى: ﴿إِنْ زَلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(١) وكقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٢) أى هدى لا يُبْلَغُ كنهه، وكقولك (زيد شاعر) و(عمرو كاتب) أو كان وروده على حكاية المنكر كما إذا أخبر عن رجل فى قولك: (عندى رجل) فقليل لتصديقك: (الذى عندك رجل) أو كان المسند إليه نكرة كقولك: (رجل من بنى تميم واقف) لأن كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة لا يوجد فى الكلام، فإن قلت منقوضٌ بنحو قوله: (يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ) وبقوله: (أظبى كان أمك أم حمار).

قلت: هذا من قبيل القلب وهو نوع آخر من الإخراج لا على مقتضى الظاهر يفيد^(٣) الكلام بلاغة وملاحة، وأصله (يكون مزاجها عسلاً وماءً) و(أظبى كان أمك أم حمار) ومن هذا القبيل قولهم: (عرضت الناقة على الحوض) أى: (عرضت الحوض عليها) أو كان معرفة لكن المراد غير معهود ولا مقصود والانحصار بالمسند إليه مثل (زيد عالم).

السادسة: فيما يقتضى تخصيصه أو تركه^(٤):

أما الأولى: ففيما إذا كان المراد كون الفائدة أتمّ وهو بالإضافة أو الوصف، مثل (زيد ضاربٌ عمرو)، و(زيد رجل كريم). وأما الثانى^(٥) فظاهر فيما مرّ.

السابعة: فيما يقتضى كونه اسماً معرفاً^(٦):

وذلك إذا كان معلوماً للمستمع بإحدى وجوه التعريف، ومتشخصاً له فإن قلت: إذا كان متشخصاً عنده، والمسند إليه معلوم له أيضاً فلا يستفيد شيئاً، قلت ممنوع لاحتمال أنه يستفيد نفس الحكم أو لازمه، أما الأول: فكما إذا كان له أخ وعالمًا بأن إنساناً^(٧) يسمى زيداً، أو بأنه يحفظ القرآن، أو يراه بين يديه لكن لا يعرفه أنه أخوه فإذا قيل له: (أخوك زيد) أو (أخوك الذى يحفظ القرآن) أو (أخوك هذا) أو بالعكس فى الجميع^(٨)، فقد حصل له العلم بالحكم. وأما الثانى فقولك لمن أثنى عليك بالغيب، (الذى أثنى علىّ بالغيب أنت) معرفاً له أنك عالمٌ بذلك، وقولك: (زيد المنطلق) حكمت بالانطلاق عليه باعتبار تعريف العهد، أو باعتبار تعريف الحقيقة، وكقولك (المنطلق زيد) حكمت على المنطلق بأحد الاعتبارين.

(٢) البقرة (٢).

(١) الحج (١).

(٤) المفتاح ص ١١٣ - ١١٤.

(٣) فى الأصل (يفيد فى الكلام).

(٦) المفتاح ص ١١٤.

(٥) نهاية ق ٢٦ فى الأصل.

(٧) فى الأصل (إذا كان له أخاً وعالمًا بأن إنسان). (٨) أى فى التقديم والتأخير بأن يقال له (زيد أخوك) ونحوه

واعلم أن لام التعريف قد يكون لتعريف الحقيقة فقط، وقد يكون لتعريفها مع الاستغراق، وقد يكون لتعريفها مع الشخص كقولك: (الرجل خير من المرأة) فيمكن أن يراد به حقيقة الرجل من حيث هي هي وأن يراد به الاستغراق، وأن يراد به شخص معين، والحقيقة من حيث^(١) هي هي ليست متحدة لثبوتها مع الكثرة، وليست متعددة لتحقيقها مع الوحدة، بل هي قابلة لكل منها، وإذا عرفت، فقولك (زيد المنطلق)، أو (المنطلق زيد) يفيد الحصر مطلقاً، ولذلك لا يجوز أن يقال: (زيد المنطلق وعمرو) ويجوز: (لا عمرو) وحينئذ فإن أمكن الحمل على الحصر فذاك، كقوله (الله العالم) بالذات^(٢) (وهو الوفي حين لا يُظَنُّ بأحد خيراً) وإلا فحمل على المبالغة كقوله: (حاتم الجواد) و(زيد العالم) و(علي الشجاع). والاستغراق: إما عرفي كقولك (الله غافر الذنوب)، واستغراق المفرد أعم من الجمع، ولهذا لا يصدق: (لا رجل في الدار) في نفى الجنس مع وجود رجل أو رجلين(*) فيها، ويصدق: (لا رجال فيها) وإذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فأيهما قدمته يكون مبتدأ لرفع الالتباس، وذهب الإمام إلى عدم جوازه لأن المبتدأ هو الموصوف، والخبر صفته، كما في (زيد المنطلق) فإن الانطلاق صفة، وزيد موصوف، وهو معين للابتدائية، والصفة للخبرية، والجواب عنه، لا نسلم أن المنطلق إذا جعل مبتدأ يكون صفة بل هو بمعنى الشخص، وهذا المعنى غير متعين للخبرية^(٣) وزيد لا يقع خبراً إلا بمعنى: صاحب اسم زيد، وهذا المعنى لا يقتضي كونه مبتدأ، فيصير معنى قولنا: (المنطلق زيد) الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد، ومثل قوله:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ (٤)

فمحمول على القلب.

الثامنة: فيما يقتضي كونه جملة^(٥):

وهو إما إرادة تقوية الحكم بنفس التركيب مثل: (أنا قرأت) و(أنت قرأت) و(هو

(١) نهاية ق ٢٧ في الأصل

(٢) في المفتاح ص ١١٦ (كما إذا قلت (الله العالم) الذات حمل على الانحصار حقيقة).

(*) في الأصل رجلان

(١) نهاية ق ٢٨ في الأصل

(٢) هذا صدر بيت لأبي تمام، وعجزه:

..... وأرى الجنى أشتارته أيد عواسل

انظر شرح الصولى لديوانه ٢/ ٣٣٣

(٥) المفتاح ص ١١٦ - ١١٧

قرأ) وستعرف معنى تقوية الحكم إن شاء الله تعالى، ومثل: (عمرو يحمذك إن تكرمه) و(عمرو إن تكرمه يحمذك) إذ الجملة الشرطية خبرية مقيدة بقيد مخصوص، ومثل (خالد في الدار).

وأما كونه يقتضي إسناده إلى ما بعده إثباتاً أو نفياً، فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع إثبات أو نفى لكون ما بعده سبب ما قبله، مثل (بكر قدم ابنه) وأما إذا كان المسند سبباً وهو أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت إما هو مبني عليه أو بالانتفاء عنه، مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق إثبات له بوجه ما أو نفى عنه بوجه ما مثل (زيد أبوه قائم أو قام) و(البرُّ الكرم منه بستان) كذا قيل.

التاسعة: فيما يقتضي أن يكون جملة فعلية أو اسمية أو ظرفية^(١).

أما الأول: ففيما إذا كان الغرض من الإخبار الإشعار^(٢) بالزمان والتجدد، فإن الفعل يفيد ثبوت الشيء على التجدد لأن ما كان زمانياً متغيراً، وكل متغير متجدد، مثل: (زيد علم) أو يعلم.

وأما الثاني: ففيما إذا كان الغرض من الإخبار مجرد الإثبات مع قطع النظر عن الزمان والتجدد كقولك: (زيد أبوه عارف) إذ الاسم: لا يدل على التجدد إلا بالعرض، ولهذا حكى الله تعالى عن المنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا، وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾^(٣) الجملة الأولى فعلية تدل على التجدد، والثانية اسمية تدل على الاستمرار كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) يدل على نفى الإيمان مطلقاً غير متخصص بزمان. والاسم في جواز الإخبار أعم، وإن كان الفعل فيه أكمل لأن الإخبار به مقتصر على الزمان.

وأما الثالث: ففيما إذا كان المقصود اختصار^(٥) الجملة الفعلية مثل: (زيد في الدار).

(١) المفتاح ص ١٧٧ (٢) نهاية ق ٢٩ في الأصل

(٣) البقرة ١٤ (٤) البقرة ١٨

(٥) في الأصل اقتصار والتصويب من المفتاح ص ١١٧

العاشرة: فيما يقتضي تأخيرهُ أو تقديمهُ (١):

أمّا الأول: ففيما إذا كان المسند إليه يقتضي تقديمه .

وأما الثاني: ففي صور منها: أن يكون القصد: التنبيه على أنه خبر لا صفة، كقوله تعالى: «ولكم في الأرض مستقر» (٢)

وقول الشاعر

له هممٌ لا متهى لكبارها وهيمته الصغرى أجلُّ من الدهر (٣)
وقوله:

عند الملوك مضرّةٌ ومنافعُ وأرى البرامك لا تضرُّ ولا تنفعُ (٤)
فإن الصفة لا تتقدم على موصوفها .

ومنها أن يكون من الأسماء التي تتضمن الاستفهام كأين وكيف، ومنها أن يكون قلب المستمع متعلقاً بها كقولك: (قد هلك خصمك) لمن يتوقعه، لأنه صالحٌ للتفاوت (٥) أو لأنه أهم عند المتكلم كقوله:

وليس بمغنٍ في المودة شافعٌ* إذا لم يكن بين الضلوع شفيحٌ

ومنها أن يكون الغرض تخصيصه بالمسند إليه كقوله: ﴿لكم دينكم ولي دين﴾ (٦) وقولك: (تميمى أنا) ومنها أن يكون المقصود من تقديمه تشويقاً إلى المسند إليه لقوله:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر (٧)

(١) المفتاح ص ١١٨ .

(٢) الأعراف / ٢٤ .

(٣) البيت في المفتاح ص ١١٨ ، وفي الإيضاح ص ١٩٣ لحسان بن ثابت في مدح النبي (ص) أو لبكر بن النطاح في أبي دلف الجمعي، أو لبعض الأعراب في أمير من الأمراء .

(٤) البيت في المفتاح ص ١١٨ .

(٥) في الأصل للتقابل

(٦) الكافرون ٦/١٠٩

(٧) البيت في معاهد التنصيص ٢١٥/١ ، وهو في المفتاح ص ١٢٣ ، والإيضاح ١٩٣ وهو لمحمد بن وهيب

الحميري ص ١٣٥

(*) في الأصل كلام غير واضح كأنه: (وليس بمغن في المرقد بيت نافع) وصوته من المفتاح ص ١١٨

ومنها أن يكون الغرض من الجملة إفادة التجدد لا الثبوت فجعلت المسند فعلاً، وقدمته على ما أسند إليه في المرتبة الأولى، مثل: (قام زيد) دون الثانية مثل: (أنا قمت، وأنت قمت) والكلام بهذا الاعتبار يفيد تقوى الحكم، وذلك أن المبتدأ يقتضى مسنداً فإذا ورد بعده ما يصلح له صرف إلى نفسه، فيتعلق بينهما الحكم، كقولك: (أنا أعطيك، وأنت تعطيه، وهو يعطيه)^(١) وإذا كان في المسند ضمير صرفه إلى المبتدأ ثانياً ويفيد الحكم قوة، وإنما يحسن ذلك مما يشك فيه، أما ما لا يشك فيه، كما إذا أخبرت بخروج رجل، من عادته أن يخرج في كل يوم قلت: (خرج فلان) ولم يحتاج إلى بناء الفعل على الاسم لأن السامع لم يشك فيه، وقد يكون المراد من تقديم المبتدأ تأكيداً بيان الفعل لا لتخصيصه به، فإن قولك: (هو يعطى الجزيل) يفيد تحقق إعطائه الجزيل عند السامع لا تخصيصه به، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون﴾^(٢) وليس المراد تخصيص المحكوم بهم بل التحقيق (أنتم تخلقون)، ومنه قولك (أنت لا تكذب) لأنه أقوى (من)^(٣) قولك: (لا تكذب) لأنه أقوى للحكم بنفى الكذب من قولك: (لا تكذب) ومن قولك: (لا تكذب أنت) فإن أنت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب لا لتأكيد الحكم.

ومن قوله تعالى: ﴿والذين هم بربهم لا يشركون﴾^(٤) وقوله: ﴿لقد حقَّ القولُ على أكثرهم فهم لا يؤمنون﴾^(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿إن وليَّ الله الذي نزل الكتاب وهو يتولَّى الصالحين﴾^(٦) وقوله: ﴿وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون﴾^(٧) ولا يستقيم المعنى في الآيتين بدون بناء الفعل على الاسم^(٨) ولا يخفى ذلك على من له ذوق سليم.

تنبيه:

واعلم أن العام إذا قدم على النفي كان يفيد نفياً عاماً كقولك: (كل ذلك لم أفعله) وإذا أخر عنه كان يفيد نفياً للعموم، وهو لا ينافي الإثبات الخاص كقولك: (لم أفعل كلَّ كذا) فلو قلت: (بل بعضه) استقام الكلام.

(١) نهاية ق ٣١ في الأصل

(٢) النحل ١٦ / ٢٠، وفي الأصل خطأ في الآية إذ كتبت: «والذين اتخذوا من دون الله آلهة لا يخلقون شيئاً

وهم يخلقون».

(٤) المؤمنون ٢٣ / ٥٩

(٣) في الأصل: (لأنه ومن)

(٦) الأعراف ٧ / ١٩٦

(٥) يس ٣٦ / ٧

(٨) نهاية ق ٣٢ في الأصل

(٧) النمل ٢٧ / ١٧

ولنذكر منها (وجوه اعتبارات الفعل فى لطائف):

الأولى: (فيما يقتضى حذفه) وذلك عند وجود القرينة وإرادة الاختصار، والقرائن متعددة، فلنذكر عدة منها:

أولها: أن يكون الفعل مفسراً كمثّل العرب: (لو ذات سوار لطمتنى) (١) أى لهان على، وقولهم: (إلا حظية فلا ألية) (٢)

ثانيها: عند وجود حرف جر، فإنها وضعت لإفضاء معانى الأفعال إلى الأسماء، لكن لادلالة لها على الفعل المقيّد فلا بد من أمر آخر، وهو قد يكون الشروع فيه، كقولك (بسم الله) عند الشروع فى القراءة، أو أى فعل كان.

وقد يكون الاقتران كقولك للمعرّس (بالرفاء والبنين) أى عرست، وللمفوض أن تختار: إليك (٣)، أى تفوض.

وقد يكون تعميم الاستعمال مثل: (فى الدار رجل)

وثالثها: أن يقع الكلام جواباً لسؤال: كقولك: (يكتب القرآن لى) فقل: (من يكتب؟) فقلت: (زيد) ومنه قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ (٤) وقوله: ﴿وجعلوا لله﴾ (٥) شركاء الجن (٦) وهذا الباب من الكلام فى نهاية البلاغة، ومن جهات حسنه أن الجملة الواحدة تنوب مناب ثلاثة من الجمل، كأن القرائن فى المثال الأول مقصودة بالذكر بخلاف ما إذا بنيت الفعل للفاعل فإنه بصير فضلة، وإن إسناد الفعل إلى الفاعل فى المثال إجمالاً أولاً وتفصيلاً ثانياً، وهذا أبلغ من إسناده إليه من وجه واحد. وأما مقتضى اثباته فاشتمال المقام على استدعاء التلفظ به.

الثانية: فى حذف مفعوله وإثباته مفعولات الأفعال:

(١) ذكره الطيبى فى التبيان كذلك

(٢) المثل فى لسان العرب مادة (الو) قال: لا يألوا ألوا وألى وألى وألى يؤلى تألية وأتلى: قصر وأبطأ... والاسم: الألية، ومنه المثل: إلا حظية فلا ألية؛ أى إن لم أحظ فلا أزال أطلب ذلك وأتعمل وأجهد نفسي فيه، وأصله فى المرأة تصلف عند زوجها، تقول: إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تال أن تتودد إلي الناس لعلك تدرك بعض ما تريد. لسان العرب . الو . ١١٧/١ دار المعارف

(٣) أى تقول له: إليك: أى إليك الاختيار أى تفوض إليه، وفى الأصل: وللمفوض إليك أن تختار أى تفوض، ولعل الصواب كما اثبتناه.

(٤) الزمر ٣٨/٣٩

(٥) نهاية ق ٢٣ فى الأصل

(٦) الأنعام / ١٠٠.

إن لم تكن متعينة فتحذف قصداً إلى تعميم المعنى مع الاختصار فى اللفظ كقولهم (فلان يعطى ويمنع) و(يبنى ويهدم) ومنه قوله تعالى: ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾^(١) أو قصد إلى الفعل فقط إيهاماً للمبالغة من غير تعرض للمفعول، والفعل إذن بمنزلة اللازم فى عدم المفعول لفظاً أو تقديرًا كقولهم: (فلان يأمر وينهى، ويحل ويعقد، ويضر وينفع) ومنه قوله تعالى: ﴿هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾^(٢) والمعنى: هل يستوى من له علم، ومن لا علم له من غير قصد إلى معلوم، وإن كانت متعينة فتحذف لأمر منها:

توفر الداعى على مجرد إثبات الفعل من غير أن يتعرض للمفعول لقوله تعالى: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمةً من الناس يسقون، ووجد من دونهم﴾^(٣) امرأتين تذودان، قال: ما خطبكما، قالتا: لا نسقي حتى يصدر الرعاء﴾^(٤) ففيه حذف المفعول فى أربعة مواضع، تأمل.

ومنها: قصد الاختصار عند وجود القرنية الظاهرة، كقوله تعالى: ﴿ولو شاء لهداكم﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿أرني أنظر إليك﴾^(٦). وكقولك: «أصغيت إليه».

ومنها: رعاية الفاصلة: كقوله تعالى: ﴿والضحى، والليل إذا سجى، ما ودعك ربك وما قلى﴾^(٧).

ومنها: استهجان ذكره لقول عائشة (رضى الله عنها): «ما رأيت منه ولا رأى منى»^(٨) يعنى العورة.

ومنها قصد اعتبار غير ما ذكر من الأحوال المناسبة للحذف وأما إثباته ففى المقام الذى يكون عارياً عما نبهت لك عليه، أو الغرض زيادة تقرير لقوله:

ولو شئت أن أبكى دما لبكيتـه عليه ولكن ساحة الصبر أوسع*

(٣) نهاية ق ٣٤ فى الأصل

(٦) الأعراف ١٤٣/٧

(٢) الزمر/٩

(٥) النحل ٩/١٦

(١) يونس / ٢٥

(٤) القصص ٢٨/٢٣

(٧) الضحى ١/٩٣ - ٣

(٨) الحديث أخرجه ابن حبان الأصبهاني عن ابن عباس (رضى الله عنه) قال: قالت عائشة (رضى الله عنها): «ما أتى رسول الله ﷺ أحداً من نسائه إلا متقنعا يرخى الثوب على رأسه، وما رأيت من رسول الله (ص)، ولا رآه منى» انظر: أخلاق النبوة لابن حبان الأصبهاني، باب صفته (ص) عند غشيان أهله ص ٣٣ ط النهضة سنة ١٩٧٢، تحقيق أحمد محمد أبو موسى.

(*) البيت للخريفي فى دلائل الإعجاز ص ١٨٤، وهو فى الإيضاح ص ١٩٩ من قصيدة له يرثى بها أبا الهيثم أمير عرب الشام.

أو رعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﴿والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها﴾ (١) الآية، وما أشبه ذلك من الوجوه المعتمدة في الإثبات.

الثالثة: في إضممار فاعله وإظهاره:

فيضممر الفاعل في مقام الحكاية (كذهبتُ) أو الخطاب (كذهبتِ) والإضممار على شريطة التفسير كقولهم: (أكرمني وأكرمت زيدا) للاستغناء بذكره (في الثاني) (٢). وفيما إذا كان مسبوقاً بالذكر أو في حكمه مثل: (جاءني زيد وأعطاني درهما)، وكقوله في مطلع القصيدة (٣)

زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق (٤)

ويظهر الفاعل في غير ما ذكر من المقام، أو كان القصد به زيادة تمييز كقولك (جاءني رجل) و(قال ذلك الرجل).

الرابعة: في اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل.

وهو إما تقديم ما في معنى الفاعل عليه مثل: (أنا قرأت) أو تقديم المفعول عليه مثل (زيداً ضربت) أو تقديم ما يتصل به مثل: (ضرب زيد عمراً).

وإما العكس في الكل، فإذا قلت: (أنا سعت في حاجتك) (أنا كفيت (٥) مهمك) أو (ما زيدا طلبت) لم يجز ذلك إلا بعد ثبوت الفعل وعلم السامع به لكنه مخطئ في فاعله أو في تفصيله إذا كان من غيرك أو أنه فعل ما فعلت، أو في المفعول، أو كان قصدك بذلك رده إلى الصواب، أو اختصاصك به مستبداً، ولهذا يصح أن يقول عند إرادة التأكيد: (أنا سعت في حاجتك لا غيري) و(أنا كفيت (٦) مهمك وحدي)، وإذا قلت: (سعت في حاجتك) أو (سعت أنا في حاجتك) لم يلزم أن يكون السامع عالماً به، وكذا إذا قلت: (ما طلبت زيدا) فإنه لا ينزل على كونه مطلوباً لجواز أن لا يكون مطلوباً أصلاً فالتفريع على ما سبق لا يصح أن يقول: (ما أنا ضربت زيدا ولا أحد من الناس) للتناقض، وكذا لا يصح قولك: (ما أنا سعت (٧) في حاجتك ولا

(١) الشمس ١ - ٣.

(٢) في الأصل (للاستغناء بذكره في (الياني) والراجع أنها مصحفة عن (في الثاني)).

(٣) نهاية ق ٣٥ في الأصل

(٤) البيت في المفتاح ص ١٢٤، وهو لأبي العلاء في سقط الزند ص ٢١٠

(٥) في الأصل اكفيت

(٦) في الأصل (اكفيت)

(٧) نهاية ق ٣٦ في الأصل

أحد، غيرى بعينه)، ويصح أن يكون يقال: (ما ضربت زيداً ولا أحد من الناس) و(ما سعت في حاجتك ولا أحد غيري). وإن أكدت المتصل بالمنفصل لعدمه. ويصح أن يقول: (ما أنا رأيت أحداً من الناس) لاقتضائه أن أحداً يعتقد أنك رأيت كل من في العالم بخلاف ما إذا قلت: (ما رأيت أنا أحداً) ولا يجوز أن تقول (أنا ما ضربت إلا زيداً) لأن نقض النفي بإلا يقتضى أن يكون ضربته وتقديم الضمير وإيلاؤه حرف النفي يقتضى نفي ضربك إياه، بخلاف ما إذا قلت: (ما ضربت أنا إلا زيداً) وهذا الحكم يجرى بعينه في تقديم المفعول وتأخير نفيًا وإثباتًا، فإذا قلت: (ما ضربت زيداً) فقد نفيت الضرب منك من غير تعرض لبيان كونك ضارباً لغيره، وإذا قلت: (ما زيداً ضربت) فإن المفهوم منه وقوع الضرب منك على إنسان، فظن معتقد أنه زيد فنفيت عنه وقوعه عليه، فلا يصح أن يقال: (ما ضربت زيداً ولا أحداً منهم) وكذا حكم الإثبات، ولا يصح أن يقال: (ما زيداً ضربت ولكن أكرمته) لأن خطأ المعتقد وقع في المضروب حيث اعتقد أنه لا في زيد^(١) الضرب حتى يردّه إلى الصواب في الإكرام، بل رده إليه أن تقول: (ولكن عمراً) وإذا ظن بك المتكلم ظناً فاسداً أنك اعتقدت أنه ضرب زيداً ثم قال لك ما عمراً ضربت فيصح أن تقول: (ما عمراً ضربت ولا أحداً من الناس) ولذا إن ظن أنك تعتقد كون زيد مضروباً فيصح أن تقول: (ما أنت ضربت زيداً ولا أحد غيرك) لفساد اعتقاده فيهما واعلم أن حكم الجار والمجرور فيما ذكرنا كالمفعول كقولك: (ما أمرتك بهذا) و(ما بهذا أمرتك) وكذا (مررت بزيد) و(بزيد مررت).

تنبيه: واعلم أن التخصيص من لوازم التقديم عند علماء المعاني سواء كان مفعولاً به كـ (إياك نعبد)^(٢) أو ظرفاً كقولك: (إذا خلوت قرأت القرآن) أو جاراً ومجروراً كقوله تعالى: ﴿فإلى الله تحشرون﴾^(٣) أو غيره كقولك: (أما عرفت زيداً) ولذلك يؤخر المفعول المقدر في (بسم الله) فيقال: (بسم الله أقرأ)، فإن قيل فما تقول في قوله تعالى: ﴿أقرأ باسم ربك﴾^(٤) مع أن الفعل متقدم، قلنا: اقرأ محمول على معنى (افعل القراءة) من قبيل قولهم: (فلان أعطى)^(٥) و(باسم ربك) مفعول اقرأ الذي

(١) نهاية ق ٣٧ في الأصل

(٢) الفاتحة / ٤

(٣) آل عمران ٣ / ١٥٨ .

(٤) العلق / ١ .

(٥) بالأصل تُعطى .

بعده، اللهم إلا إذا كان المقصود من التقديم نوع اهتمام ببيان المقدم، كما سبق ذكره في مواضع^(١) شتى لأن العناية بما تقدم أتم وإيراده في الذكر أهم، فلا يفيد التخصيص.

الخامسة: في تقييد الفعل بالقيود والشرطية.

وهي (إن وإذا، ما، ومتى وأين ويلحق بآخرها ما وحيثما من وما ومهما ومتى وأى وأنى) فإن للشرط في الاستقبال ولا تدخل إلا على الفعل المحتمل وقد تستعمل في غير المحتمل لغرض وهو إما للتجاهل، وإما أن المخاطب ليس بجازم كقولك: لمن يكذبك فيما تخبره (إن صدقت فقل لي ماذا تعمل) وإما إقامة المخاطب مقام الجاهل لعدم عمله بعمله كقول الأب لابن لا يراعى حقه: (افعل ما شئت، إني إن لم أكن لك أبا كيف تراعى حقى؟).

وإذا للشرطية في الاستقبال، والأصل فيها الجزم بوقوع الشرط قطعاً إما تحقيقاً كقولك: (إذا طلعت الشمس فإنى أكرمك) أو باعتبار^(٢)، (ما والغالب دخوله) في الماضي ويجعله مستقبلاً لأنه أقرب إلى القطع من المستقبل مطلقاً نظراً إلى اللفظ كقوله تعالى: ﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه، وإن نصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه﴾^(٣) فإن قيل: لم أدخل إذا في الحسنة وإن في السيئة؟ قلنا لأن المراد الحسنة المطلقة لا نوع حسنة وهي كثيرة الوقوع فيكون أقرب إلى القطع بخلاف السيئة المنكرة لأنها نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المطلقة^(٤) فتكون بعيدة عن الجزم. وإذا ما كذا في الشرط من جهة المعنى إلا في الإبهام في الاستقبال.

ومتى لتعميم الأوقات في الاستقبال، ومتى ما أعم وأين لتعميم الأمكنة، وأينما أعم. وحيثما كأيما كقوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم.. الآية﴾^(٥) ومن (أولى) (*) العلم على العموم كقوله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾^(٦).

وما لتعميم الأشياء، كقوله ﴿وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم﴾^(٧) ومهما أعم. وأى لتعميم ما يضاف إليه. وأنى لتعميم الاعتبار العائدة^(٨) إلى الشرط كقولك:

(١) نهاية ق ٣٨ في الأصل

(٢) العبارة غير واضحة في الأصل واجتهدت في قراءتها على النحو الذي أثبتته

(٣) الأعراف ١٣١/٧

(٤) نهاية ق ٣٨ في الأصل

(٥) البقرة ١٥٠/٢

(٦) البقرة ٢٧٣/٢

(٧) الأنعام ١٦٠/٦

(٨) في الأصل الفائدة

(*) في الأصل: (ومن الأولى) ولعل ما أثبتته هو الصواب، والله أعلم.

(أنىّ تقرأ أقرأ) أى (على أى حال توجدّها أو جدّها أنا) والشرط والجزاء فى غير لو: تعليق أمر بأمر غير حاصل فامتنع أن يكون الثبوت فيهما، فلا يجوز أن يكونا اسمين أو أحدهما، أو ماضيين أو أحدهما، وما كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى.

ولو لتعليق امتناع الثانى لامتناع الأول قطعاً كقولك: «لو جئتني لأكرمتك» فإنك علقت امتناع إكرامك بامتناع مجيء مخاطبك، فيمتنع أن يكون الشرط والجزاء ثابتين ولا بد أن يكون فعلين والفعل ماضٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ المجرمون.. الآية﴾^(١) بمنزلة الماضى المقطوع لصدور الإخبار عمّن هو صادق قطعاً.

المسلك الرابع: في بيان الفصل والوصل والإيجاز والإطناب

ومعرفتها أعظم أركان البلاغة، حتى بالغ بعضهم وقال: البلاغة معرفة^(١) الفصل والوصل.

وفيه لطائف وقاعدة:

الأولى^(٢): في الفصل والوصل، ومدار معرفتها معرفة مواضع العطف والاستئناف، وهي مفتقرة إلى ثلاثة أصول.

صلاح المقام للعطف بحسب الوضع وفائدته وكونه مقبولا لا مردودا وهي لا تحصل إلا بعد اتفاق معاني الحروف العاطفة والعطف يقتضى التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه وهو فى المفردات والجملة التى فى قوة المفرد نحو (مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح) يقتضى التشريك والإعراب: وهو نوعان تبع وغير تبع، والثانى ليس مقاماً للعطف أصلاً لعدم تقدم المتبوع فلا يقال: (جاء وزيد) وقوله:

عليك ورحمة الله السلام *

من باب التقديم والتأخير، وتقدير قوله تعالى: ﴿فإياى فارهبون﴾^(٣) وكذا الأول إلا فى العطف بالحرف والعطف يقتضى التشريك، وهو منتف فى الوصف والتأكيد وعطف البيان لأنها ليست غير المتبوع، وكذلك فى البدل، لأن المبدل منه فى حكم الساقط.

الثانية: فى الجمل التى لا تكون فى قوة المفرد واعلم أن معنى إحدى الجملتين لذاته: إما أن يكون متعلقاً بمعنى الأخرى، أولاً والثانى فإما أن يكون بينهما مناسبة أولاً، فهذه أقسام ثلاثة.

الأول: ما إذا كانت بين معنييهما تعلق ذاتى فيلزم ترك العطف وهو أصناف: منها القطع، وهو^(٤) ضربان أحدهما: أن يكون للجملة الأولى حكم والمتكلم لا يريد

(٢) انظر مفتاح العلوم للسكاكى ص ١٣٤ المطبعة الادبية

(٤) نهاية ق ٤١ فى الأصل

(١) نهاية ق ٤٠ فى الأصل

(٣) النحل / ٥١

(*) عجز بيت للأحوص. شعره / ١٩٠

عليك ورحمة الله السلام

وصدره: ألا يا نخلة من ذات عرق

الشركة فيقطع، إما للاحتياط: وهو فيما إذا كان في الكلام السابق كلام يمكن العطف عليه، وكلام لا يمكن كقوله:

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم^(١)

ولم يقل (وأراها فى الضلال تهيم) لئلا يتوهم السامع العطف على البغى، ويُعدّ (أراها.. إلى آخره) من مظهرات سلمى فى حق الشاعر، لكن المراد أنه حكم عليها بذلك.

وإما للوجوب: وهو فيما لا يمكن العطف على السابق كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ، قَالُوا: إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾^(٢) ولم يقل: (وَأَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) لأن العطف يقتضى أن يكون قوله: (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ) خبراً من اليهود ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم المفسدون، وليس كذلك، بل هو خبر الله تعالى بذلك، ويسمى هذا الضرب قطعاً.

وثانيهما: أن يكون الكلام السابق بنحوه للسؤال، وينزل منزلة الواقع ويطلب باللاحق وقوعه جواباً له فلهذا يقطع كقوله:

وقد غرّضتُ من الدنيا فهل زمنى معط حياتي لغرّ بعد ما غرضاً
جرّبت دهرى وأهليه فما تركت لى التجارب فى ودّ امرئ غرضاً*

لم يعطف جرّبت على عرضت لسؤال ينساق إلى معنى البيت الأول وهو لم تقول هذا؟ وأى شيء اقتضاك إلى^(٣) أن تملّ من الحياة إلى هذه الغاية، ويسمى هذا الضرب استئنافاً، ومنها البدل وهو أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المقصود، أو كغير الوافى فى مقام العناية بشأنه، فبعيدة على قصد الاستئناف بنظم أوفى ليعلم بالقصد من الاعتناء بشأنه كقوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ، قَالُوا أَأُتُوا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا﴾^(٤) لم يعطف (قَالُوا أَأُتُوا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا) على (قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ) لقصد البدل، وكقوله:

(١) البيت فى التبيان للطبى فى الفصل والوصل والمفتاح للسكاكى ص ١٤١، والايضاح ص ٢٢٥ معاهد التنصيص ٢٧٩/١ بلا عزو

(٢) البقرة ١١/٢ - ١٢

(*) البيتان لأبى العلاء المعرى فى سقط الزند ص ٢٠٨، وقد عزاها الطبى له فى التبيان فى الفصل والوصل، وهما فى المفتاح ص ١٤٣، والايضاح ص ٢٥٦ وغرض من الدنيا: ضجر وملّ، والغرّ: من لا تجربة له ولا خبرة.
(٣) نهاية ق ٤٢ فى الأصل.
(٤) المؤمنون ٨١/٢٣ - ٨٢

أقول له ارحل، لا تُقيمَنَّ عندنا وإلا فكن في السرِّ والجهر مسلماً*

فَصَلَ (لا تُقيمَنَّ) عن (ارحل) للبدل إذ المراد من هذا الكلام كمال إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سرّه.

وترك^(١) العطف (ولا تقيمَنَّ عندنا) أوفى بهذا الغرض من (ارحل) لدلالة ذلك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد ودلالة هذا عليه بالمطابق مع التأكيد.

ومنها الإيضاح كقوله تعالى: ﴿فوسوس إليه الشيطان: قال يا آدم هل أدُلُّكَ^(٢) على شجرة الخلد.. الآية^(٣)﴾ لم يعطف (قال) على (فوسوس) لأنه تفسير له، ومنها التأكيد كقوله تعالى: ﴿السم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾^(٤) فقوله: (لا ريب فيه) تأكيد لقوله: (ذلك) ومنه قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون، ختم الله على قلوبهم.. الآية^(٥)﴾ فقوله: (لا يؤمنون)^(٦) تأكيد لقوله: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) و(ختم الله) تأكيد ثان.

الثالثة: في القسمين الباقيين.

الثاني: وهو ما لا يكون بينهما مناسبة أصلاً فيجب ترك العطف فيهما سواء كانتا مختلفين خبراً وطلباً أولاً إذ العطف للتشريك وبحيث^(٧) لا شركة، يمتنع العطف، ومن ها هنا عابوا أبا تمام في قوله^(٨):

لا والذي هو عالم أن النوى صَبْرٌ وأنَّ أبا الحسين كريمٌ

حيث جمع بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين ولا مناسبة بينهما أصلاً.

مثال اختلافهما خبراً وطلباً كقوله: (مات فلان - رحمه الله) إذا المراد بقوله: (رحمه الله) الدعاء فيكون طلباً، ولهذا يجب الفصل، ومنه قوله:

مَلَّكْتُهُ جَبَلِي وَلَكِنِّه أَلْقَاهُ مِنْ زَهْدٍ عَلَى غَارِبِي

وقال إني في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب^(١)

(*) البيت في المفتاح ص ١٤٤، والايضاح ٢٥٣، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١ بلا عزو

(١) في الأصل بدون (ترك) (٢) في الأصل (أولكم) وهو خطأ من الناسخ

(٣) الأعراف ٧ (٤) البقرة ٢/١-٢

(٥) البقرة ٢/٦ (٦) نهاية ق ٤٣ في الأصل

(٧) في الأصل بحيث بدون عطف، وصوبته بدلالة السياق

(٨) البيت لأبي تمام في شرح الصولي لديوانه ٤١٩/٢ من قصيدة يمدح فيها محمد بن الهيثم أبا الحسين.

إذ المراد من (انتقم) الدعاء.

ومثال الاتفاق قول القائل: (زيد قائم) (وختم القرآن سنة* في التراويح) و(المبتدأ مرفوع) و(درجات الحمل ثلاثون)

والثالث: وهو ما لا يكون بينها تعلق، لكن بينهما مناسبة فيجب العطف كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا.. الْآيَةُ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(٣)

واعلم أن المخبر عنه في الجملتين إن كان واحداً كقولك فلان يضر وينفع، ويأمر^(٤) وينهى، فالعطف لازم، إذ لولاه لا حتمل أنك رجعت عن الأول وأبطلته بالثاني بعد إثباتك إياهما، وإن كان متعدداً فالمناسبة إما بين المخبرين عنهما فقط مثل: (زيد طويل القامة وعمرو فاحم الشعر) لعدم المناسبة بين طول القامة والشعر أو بين المخبرين بهما فقط مثل (زيد طويل والخليفة قصير) لعدم تعلق حديث زيد بحديث الخليفة، فهما يحتملان العطف، وعدمه نظراً إلى الاعتبارين أو لمناسبة^(٥) بينهما مثل: «زيد طويل وعمرو قصير» فالعطف واجب لحصول المناسبتين. وحصولها إما بالتمثيل كزيد وعمرو، أو بالتضاييف كالعلو والسفل، أو بالتضاد كالسواد والبياض، أو بالتشابه كالسما والارض.

والوصل المستحسن هو أن يكون بجملتين^(٦) متناسبتين لكونهما اسميتين أو فعليتين فإن كان المقصود مجرد الإخبار، من غير التعرض للتجدد والثبوت وغير ذلك وجب رعاية ما ذكرنا، يقال: (قام زيد وقعد عمرو) أو (زيد قائم، وعمرو قاعد) ولا يقال: (قام زيد وعمرو قاعد) أو قعد، أما إذا أراد التجدد في إحديهما والثبوت في الأخرى، وجب أن يقول ذلك، كقوله تعالى: ﴿سواء عليكم أَدْعَوْتَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٧) أى

(١) التبيان، نسبهما عبدالقاهر في دلائل الاعجاز ص ٢٤٢ وكذا القزويني في الايضاح ص ٢٥٠ إلى اليز يدي، وهما في المفتاح ص ١٤٦ وكذا في المفتاح للطيبى بلا عزو.

(٢) الحديد ٥٧/٤ (٣) الانفطار ٨٢/١٣ - ١٤

(٤) نهاية ق ٤٤ في الأصل

(٥) بياض بالأصل ولعل تقديره ما أثبتته.

(٦) في الأصل جملتان وهو خطأ من الناسخ

(٧) الأعراف ٧/١٩٣

(*) في الأصل (سنته) ولعل الصواب ما أثبتته.

سواء عليكم^(١) أحدثتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم، ومنه قوله: ﴿أَجْتَنَّا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾^(٢) أجددت عندنا تعاظمي الحق فيما نسمعه منك، أم اللعب أى أحوال الصبى بعد على استمرارها عليك.

الرابعة: فى الإيجاز والإطناب^(٣).

قيل: الإيجاز هو الأداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط.

والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراته. ومثال الإيجاز قوله تعالى: ﴿هَدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٤) أى هدى للضالين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال، لأن الهداية إنما تكون للضال لا للمهتدى، وإلا يلزم تحصيل الحاصل، ووجه حسن الإيجاز فى هذه الآية، قصد المجاز، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا﴾ ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾^(٥) أى فضرب فانفجرت، ومنه قوله: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(٦) أى إن أرادوا ولياً بالحق فالله هو الولي بالحق، لاولى سواه. ومنه قوله: ﴿وآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرُ سَيِّئًا﴾^(٧) معناه (خلطوا عملاً صالحاً بسئاً وآخر سيئاً بصالحاً)^(٨) لأن الخلط يستلزم مخلوطاً ومخلوطاً به، ومنه قول العرب: (جاء بعد اللتياً والتى)^(*) من غير ذكر الصلة للتنبيه على أن المشار إليها بهما وهى المحنة^(٩) والشدائد بلغت إلى غاية يتحير الواصف معها عن فتح الشفة.

ومثال الإطناب قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرَىٰ فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ، وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(١٠)

أطنب فيها مع إمكان الإيجاز وهو أن فى ترجح وقوع أى ممكن كان على لا وقوعه لآيات للعقلاء، لأن هذا الكلام لامع الإنس فقط؛ بل مع الجن أيضاً؛ ولا مع قرن

(٢) الأنبياء ٥٥/٢١

(٤) البقرة ٢/

(٦) الشورى ٩/

(١) نهاية ق ٤٥

(٣) المفتاح ص ١٥٠

(٥) البقرة ٦٠

(٧) التوبة ١٠٢/ وفى الأصل «وآخر سبباً» وهو خطأ من الناسخ.

(٨) فى الأصل (عملاً صالحاً وآخر سببياً بصالح) وفى المفتاح ص ١٠٢ (عملاً صالحاً بسئاً)

(*) قولهم (جاء بعد اللتيا والتى) المثل فى مجمع الأمثال ٩٧/١ واللتيا تصغير (التي) انظر العين للخليل

١٤٣/٨

(١٠) البقرة ١٦٤ .

(٩) نهاية ق ٤٦

دون (قرن)^(١)؛ بل مع جميع القرون، وفيهم المقصّر في باب النظر والعلم بالصانع، فليس مقام أولى من هذا^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ^(٣) يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ، وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(٤).

أطنب بذكر يؤمنون، لأن من صدّق حملة العرش لا يشك في إيمانهم لإظهار شرف الإيمان، والترغيب فيه.

قاعدة في تفاصيل القصر^(٥).

وفيها مباحث:

الأولى: في أنه تقصير المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل، وهو على المفعول، والحال على ذى الحال، وبالعكس والمفعول على مثله، وكذا الظرف.

والقصر راجع إلى تخصيص الموصوف^(٦) عند السامع^(٧) بوصف دون آخر، ويسمى قصر أفراد، لقطع الشركة، أو لوصف مكان آخر ويسمى قصر قلب، لقلب الحكم، أو إلى تخصيص الوصف بموصوف، قصر أفراد أو قصر قلب. وله أربعة طرق:

الأول: العطف كقولك: في قصر الموصوف أفراداً (زيدٌ طيب لا فقيه) لمن يعتقده^(٨) طيباً وفقيهاً، أو قولك: (زيد قائم لا قاعد) لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح، أو قلباً كقولك لمن يعتقد بكرة فقيها لا منجماً: (ما بكر فقيه بل منجم)، وفي قصرها عليه باعتبارين مثل: (مازيد فقيه بل خالد) أو (عمرو فقيه لا زيد)، (بين القصرين)^(٩) أن الموصوف في الأول يمتنع أن يشاركه غيره في الوصف (ويمتنع في الثاني)^(*)

(١) سقطت من الأصل والسياق يقتضيها، وهي في المفتاح ص ١٥٢ (قرن دون قرن).

(٢) أى بالإطناب (٣) فى الأصل (والذين) والصواب بدون العطف

(٤) غافر ٧ (٥) المفتاح ص ١٥٦

(٦) نهاية ق ٤٧ فى الأصل (٧) فى الأصل (وعند) والواو زائدة

(٨) فى الأصل (لمن يعتقد).

(٩) هكذا فى الأصل ويمكن أن تكون (بين فى القصرين) وسقطت (فى) من الناسخ وكتبت فى الهامش فوق

كلمة (القصرين) (أى قصر الموصوف على الصفة وبالعكس)

(*) هكذا فى الأصل ولعل الصواب (ولا يمتنع فى الثانى).

الثانى: النفى والاستثناء كقوله تعالى فى قصره عليها إفراداً ﴿وما محمد إلا رسول﴾ (١) وقلباً كقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله﴾ (٢) لأنه قال ذلك فى مقام مشتمل على معنى: (يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك (لأننى أمرتك أن تدعوهم) (٣) إلى أن يعبدونى، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دونى (٤). وفى قصرها عليه إفراداً مثل: (ما عالم إلا زيد) لمن يعتقد العلم لزيد (٥) ولغيره، وقلباً (ما فقيه إلا عمرو) لمن يزعم أن عمرا ليس فقيه، وجه القصر فى الأول أن النفى إنما يتوجه على الوصف دون الموصوف، إذ الذات لا تنفى، وحينئذ أفاد القصر فى الوصف المتنازع، وفى الثانى أنه متى دخل النفى على الوصف المسلم ثبوته توجه بحكم (٦) العقل إلى ثبوته، فإذا قلت (إلا زيد) أفاد القصر.

الثالث: (إنما) كقولك: فى قصره عليها إفراداً (إنما زيد ذهب) لمن تردد فى الذهاب والمجىء من غير ترجيح، أو قلباً لمن يقول: (زيدٌ جاء لا ذاهبٌ) وفى قصرها عليه إفراداً: (إنما يجىء زيد) لمن تردد (لديه) (٧) المجىء بين زيد وعمرو. وقلبا لمن يقول: (لا يجىء زيد بل يذهب).

وإنما يفيد الحصر قيل بمنطوقه، وقيل بمفهومه، مثل: ﴿إنما الله إله واحد﴾ (٨) وقيل لا مطلقاً وسبب إفادته الحصر أنه متضمن معنى (ما وإلا) لهذا يصح انفصال الضمير معه مثل: (إنما يضرب أنا) مثل (ما يضرب إلا أنا) وقيل: إن وضعت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية فضعف تأكيدها فيناسب تضمين القصر كما فى قصره عليها (٩) وبالعكس بجامع أن قصرها ليس إلا تأكيداً للحكم، وقيل لأن إن للإثبات (١٠) وما للنفى فيجب الجمع بينهما بقدر الإمكان، وأيضاً قال الأعشى:

(٢) المائة ١١٧

(١) آل عمران ١٤٤

(٣) سقطت من الأصل، وأثبتها من المفتاح ص ١٥٧

(٤) فى الهامش (ويدل عليه قوله تعالى: «يا عيسى أنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله» المائة

١١٦

(٥) نهاية ق ٤٨ فى الأصل.

(٦) فى الأصل (يحكم) والتصويب من المفتاح ص ١٥٧ - ١٥٨

(٧) سقطت من الأصل والسياق يقتضيها

(٩) فى الهامش (أى قصر الموصوف على الصفة)

(٨) النساء ١٧١

(١٠) نهاية ق ٤٩ فى الأصل

ولست بالأكثر منهم حصى إنما العزة للكائر^(١)

قالوا معارض بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(٢) أجيب المراد الكاملون، قالوا: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٣) مع أن فيما عداهم أخوة، أجيب بأن المقصود بالحصر الجزء الأول من الجملة الواردة بعد إنما.

الرابع: التقديم كقولك: (بصرى أنا) فى قصره عليها لمن يرددك بين البصرة والكوفة، أو لمن ينفيك عن البصرة وينسبك إلى الكوفة، و(أنا عرفت زيدا) لمن يعتقد أنك وزيدا عرفتاه، فى قصرها عليه.

البحث الثانى: اعلم أن هذه الطرق متفقة من وجه، مختلفة من آخر، أما الأول: فلأن السامع يجب أن يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ والمتكلم يريد بها إثبات^(٤) صوابه ونفى خطئه، فليتحقق من الأمثلة المذكورة.

وأما الثانى: فلأن دلالتها سوى الرابع على القصر بواسطة الوضع وجزم العقل، ودلالة الرابع عليه بواسطة الفحوى، والأصل فى طريق العطف النص بما يثبت وينفى كما عرفت فى الأمثلة اللهم^(٥) إلا إذا كان مفضيا إلى التطويل فى موضع الاختصار، وفى^(٦) الباقي من الطرق النص بما يثبت دون ما ينفى، وطريق العطف لا يجمع الاستثناء فلا يصح: (ما زيد إلا قائم لا قاعد) وذلك لأن لا العاطفة موضوعة لأن تنفى بها ما أوجب للأول لا لأن لا يعاد بها ما نفى أولا وأنت قد نفيت بالاستثناء كل صفة تنافى القيام فيندرج فيه نفى القعود، ويجمع إنما والتقديم فيصح: (إنما أنا بصرى لا كوفى) و(إنما يجىء زيد لا عمرو) و(هو يجىء زيد لا عمرو) و(هو يجىء لا عمرو) ويشترط فى مجامعة إنما العاطفة أن لا يكون الوصف بعد إنما بما له فى نفسه اختصاص، فلا يصح (إنما يعجل من يخشى الفوت لا من يأمنه) لأنه مركز^(٧) فى العقول أن من يخشى الفوت لم يعجل، فإن قيل: كيف يجوز مجامعة العاطفة مع امتناع مجامعتها (ما وإلا) مع أن كلا منهما يفيد النفى؟ قلنا: النفى المستفاد من إنما ليس بصريح بل بطريق اللزوم، كما فى (امتنع عن القيام زيد لا عمرو) بخلاف (ما وإلا).

(١) البيت للأعشى

(٢) الانفال (٢)

(٣) الحجرات / ١٠

(٤) فى الأصل (الإثبات) والسياق يقتضى التنكير

(٥) فى الأصل (إلا اللهم إلا)

(٦) نهاية ق ٥٠ فى الأصل

(٧) فى الأصل (مركزون).

البحث الثالث: النفي مع الاستثناء إنما يستعمل مع مخاطب يعتقد خطأ المتكلم ويراه مصراً عليه تحقيقاً أو تقديرًا كما إذا رأيت شخصاً من بعيد لم تقل (ما ذاك) (١) إلا زيد) إلا والمخاطب يتوهم أنه غير زيد ويصرّ على إنكار أنه زيد، ومنه قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (٢) فإنهم ما قالوا للرسول هذا إلا والرسول عندهم في معرض المنتفى عن البشرية، وقول الرسول لهم: «إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» فمن باب إرخاء العنان مع الخصم إرادة تبكيته كما إذا قلت لخصمك: (من شأنك كيت وكيت) (٣) فتقول: (نعم إن من شأنى كيت وكيت، ولكن لا يلزمنى من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزمنى) ولا يستعمل مع مخاطب لا يعتقد خطأ المتكلم، فلا يقول للرجل الذى يرفقه على أخيه ويُنَبِّههُ للذى يجب عليه من صلة الرحم (ما هو إلا أخوك) وإنما تستعمل مع مخاطب فى موضع لا يصرّ على خطئه أو يجب عليه، ولا تستعمل (إنما) إلا فى حكم لا يدفع المخاطب صحته لأنه جلى فى نفس الأمر كقوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ (٤) لأن كل عاقل يعرف أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل، أو عند المتكلم كقوله:

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء (٥)

ادعى فى أن كون مصعب بهذه الصفة أمر معلوم (٦) لكل وأنه عادة الشعراء فإنهم يدعون الجلاء (٧) فى كل ما يمدحون ممدوحهم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾ (٨) بزعم اليهود.

البحث الرابع: واعلم أنه قد يراد قصر الفاعل على المفعول مثل: (ما ضرب زيد إلا عمرًا) أو (ما ضرب إلا عمرًا زيد) أى ما ضرب زيد أحدًا إلا عمرو أو بالعكس، مثل: (ما ضرب عمرًا إلا زيد) أو (ما ضرب إلا زيد عمرًا) أى ما ضرب عمرًا أحد إلا زيد وقد يراد قصر أحد المفعولين على الآخر كقولك فى قصر زيد على الجبة:

(٢) سورة إبراهيم / ١٠

(١) نهاية ق ٥١ فى الأصل.

(٤) الأنعام / ٣٦

(٣) فى الأصل (كيت وكيت)

(٥) البيت لعبد الله بن قيس الرقيّات يمدح مصعب بن الزبير. انظر ديوانه ص ٩١، والدلائل ص ٢٥٥، والخزانة

٢٥٩/٣.

(٧) فى الأصل (يدعون آجلا) والتصويب من المفتاح.

(٦) نهاية ق ٥٢ فى الأصل.

(٨) البقرة / ١١.

(ماكسوت زيدا إلا جبّة)، أو (ماكسوت إلا جبّة زيدا) أى ماكسوت زيدا ملبسا إلا جبّة، وفى قصر الجبة على زيد: (ماكسوت جبّة إلا زيدا) و(ماكسوت إلا زيدا) وقس عليه: (ظننت زيدا منطلقا) فى قصر زيد على الانطلاق أو بالعكس، وقد يراد قصر ذى الحال عليها أى الحال كقولك (ما ذهب زيد إلا راكباً) أو (ما ذهب إلا راكبا زيد) أى (ما ذهب زيد كائنا على أى حال من الأحوال إلا راكباً)، وبالعكس كقولك: (ما ذهب راكبا إلا زيد) أو (ما ذهب إلا زيد راكبا) أى (ما ذهب راكبا أحداً إلا زيد) (*) وقولك: (ما اخترت رفيقاً^(١) إلا منكم) فى تقدير: (ما اخترت رفيقاً من جماعة من الجماعات إلا منكم)، وقولك: ما (اخترت منكم إلا رفيقاً) فى تقدير ما اخترت منكم أحداً متصفاً بأى وصف كان إلا رفيقاً.

و(إنما) فى الاستعمال فى جميع ما ذكرنا فى هذا البحث كالنفى مع الاستثناء إلا أن ما وقع فى آخر الكلام بمنزلة المستثنى فيقع الاختصاص فيه، فإذا قلت: (إنما يضرب زيد) بمنزلة (ما يضرب إلا زيد) وعلى هذا القياس، وحينئذ لا يجوز تقديم ما وقع فيه الاختصاص على غيره كما يجوز مع النفى والاستثناء للالتباس، ولما كان المقصود من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٢) بيان أن الخاشعين^(٣) هم العلماء لا غير، لا جرم تأخر عن المنصوب، ولو أخرج المنصوب لصار المقصود بيان المخشى منه، وإذا قلت (هذا لك) فيكون الاختصاص فى (لك) بدليل أنك تقول: (إنما هذا لك لا لغيرك) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾^(٤).

وإذا قلت: (إنما لك هذا) يكون الاختصاص فى هذا بدليل أنك تقول: (إنما لك هذا لا ذاك) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ^(٥) يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾^(٦) وحكم (غير) حكم (إلا) فى إفادة القصرين وامتناع مجامعة (لا) العاطفة، فإذا قلت: (ما جاءنى غير زيد) لمن يعتقد أنه أخبأ شخصاً^(٧) آخر، فى الأفراد، أو لمن يعتقد أنه ما جاء، وإنما جاء مكانه آخر فى القلب.

ولا يقال: (ما جاءنى غير زيد لا عمرو) لما مر فى العطف.

(٢) فاطر / ٢٨

(٤) الرعد / ٤٠

(٦) التوبة / ٩٣

(١) نهاية ق ٥٣ فى الأصل.

(٣) هكذا فى الأصل ولعلها (الخاشين) فحرفها الناسخ

(٥) نهاية ق ٥٤ فى الأصل

(٧) فى الأصل: شخص وهو خطأ.

(*) فى الأصل: (ما ذهب راكبا أحداً إلا زيد) والصواب ما أثبتناه.

المقصد الثاني: في الطلب أى الإنشاء

وفيه لطائف:

الأولى: في تعريفه وأقسامه مجملًا:

قيل: الطلب بديهي كما مر في الخبر، وقيل إنه الكلام الذى لا يحتمل الصدق والكذب، وهو قسمان:

ما لا يستدعى في مطلوبه إمكان الحصول، أو يستدعى فيه ذلك.

الأول: التمنى كقولك: (ليت زيدا يطعمنى) فالمطلوب كون الإطعام الغير الواقع واقعًا فيه، وكقولك: (ليت الشباب يعود يومًا) و(ليت زيدا يحدثنى) فالمطلوب طلب الحديث منه فى زمان عدم توقعه إذ لو توقعت لقلت: (لعل أو عسى)، وهو لا يحتمل الطلب إلا في التصديق، والمسند إليه لأن المسند فيه مستغن عنه.

والثانى: الاستفهام والأمر والنهى والنداء، وهو يحتمل الطلب فى التصديق، وفى طرفيه، فالطلب فى الأمر والنداء حصول المتصور فى الخارج، وفى النهى^(١) حصول انتفاء متصور، والطلب فى الاستفهام يغير طلبها^(٢). إذ الطلب^(٣) فيه حصول الأمر الخارجى فى الذهن وطلبها وعكس ذلك^(٤) وقد علم بأن أقسام الطلب خمسة، والموضوعة للتمنى: ليت.

الثانية: (فى الاستفهام) والألفاظ الموضوعة له ثلاثة أصناف لأنها إما لطلب حصول التصور فقط أو التصديق^(٥) فقط، أولهما.

الأول: (ما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان).

أما (ما) فللسؤال عن الجنس كقولك: (ما عندك؟) أى (أى الأجناس عندك؟)، وجوابه (فرس أو ثوب..) ومنه قوله تعالى «فما خطبكم»^(٦) أو عن الوصف كقولك: (مازید وعمرو؟) وجوابه (الفاضل الكامل الجواد الحليم)، وقيل يطلب بها شرح الاسم كقولك (ما العنقاء؟) أو الماهية كقولك: (ما الحركة؟) وأما (من) فللسؤال عن الجنس من ذوى العلم، كقولك: (من جبرائيل؟) و(من إبليس؟) و(من

(١) نهاية ق ٥٥ فى الأصل

(٢) فى الهامش: (أى الأمر والنهى والنداء)

(٣) فى الهامش (أى الاستفهام)

(٤) فى الهامش (أى حصول الأمر الذهنى فى الخارج)

(٥) فى الهامش (أى طلبى التصديق)

(٦) الذاريات / ٣١

فلان؟) أى أبشر أم ملك أم جنّى؟ ومنه قوله تعالى: ﴿فمن ربكما يا موسى﴾^(١) وأما (أى) فللسؤال عما تميز أحد المتشاركين فى أمر شامل لهما كقوله (عندى ثياب)^(٢) فيقول: (أى الثياب هى) ومنه قوله تعالى: ﴿أى الفريقين خير مقاماً﴾^(٣) أى أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام.

وأما (كم) فللسؤال عن العدد كقولك: (كم درهما لك؟) أى (أعشرون أم ثلاثون؟) ومنه قوله تعالى: ﴿كم لبثتم فى الأرض عدد سنين﴾^(٤) أى كم يوماً أو ساعة. وأما (كيف): فللسؤال عن الحال، كما إذا قيل لك: كيف زيد؟ قلت: صحيح أو سقيم^(٥).

وأما (أين): فللسؤال عن المكان: إذا قيل (أين زيد؟) فجوابه (فى المسجد) أو (فى السوق).

وأما (أنّى) فقد يستعمل بمعنى كيف كقوله تعالى: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾^(٦) وبمعنى أين كقوله تعالى: ﴿أنّى لك هذا﴾^(٧). وأما (متى وأيان) فللسؤال عن الزمان كقولك: (متى القتال؟) وكقوله تعالى: ﴿أيان يوم الدين﴾^(٨).

والثانى: هل كقولك: (هل حصل الخروج) و(هل زيد قائم). وهى إما بسيطة: وهى أن تطلب وجود الشئ كقولك: (هل الحركة موجودة أو مركبة) وهى التى تطلب بها وجود شئ لشيء كقولك: (هل الحركة دائمة؟).

الثالث: الهمزة

كقولك فى طلب تصور المسند إليه: (أذهب فى الكيس أم فضة؟)^(٩)، وفى المسند^(١٠) (أفى الكيس ذهبك أم فى الصندوق)^(١١)، وفى طلب التصديق: (أحصل الوصول؟) و(أزيد وصل؟) ولكون هل يختص بالتصديق؛ لا يصح أن يقال: (هل عندك زيد أم بكر؟) إذا كانت أم متصلة لأنها للتعين ويصح إذا كانت منفصلة لأنها للإضراب وكذا لا يصح أن تقول: (هل رجل عرف) و(هل زيداً عرفت) بخلاف

(١) طه: ٤٩ (٢) نهاية ق ٥٦ فى الأصل (٣) مريم: ٧٣ (٤) المؤمنون / ١١٢ (٥) فى الأصل (أم) والتصويب من المفتاح ١٦٩ وهو ما يقتضيه السياق. (٦) البقرة / ٢٢٣ (٧) آل عمران / ٣٧ (٨) الذاريات ١٢ (٩) نهاية ق ٥٧ فى الأصل. (١٠) فى الهامش (أى وفى طلب المسند) (١١) فى الأصل: الصندوق

(هل زيداً عرفته) ويصح بالهمزة، والفرق أن التقديم يقتضى حصول التصديق بنفس الفعل وهو ينافى هل، بخلاف الهمزة فإنها فى هذه الصورة لطلب الذات لا التصديق، وهل لتخصيص المضارع بالاستقبال لأنها تجيء فى مقام التردد وهو منتف فى الفعل الحالي فلا يصح أن تقول: (هل تضرب زيداً وهو أخوك) عند إرادة الحال، ويصح بالهمزة لأنها تستعمل فى الثابت، وإنما يكون احتمال الاستقبال^(١) لصفات الذوات، لا لأنفسها، لأنها ثابتة مطلقاً ولكون (هل) يستدعى التخصيص بالاستقبال، فلها مزيد اختصاص بما يكون زمانياً كالأفعال دون الهمزة، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فهل أنتم شاكرون﴾^(٢) فإنه أبلغ من (فهل أنتم تشكرون) أو (فهل تشكرون)^(٣) لدلالاتها على التجدد^(٤) لكن هل أدعى للفعل من الهمزة، فترك الفعل معه أبلغ فى الإنباء عن استدعاء المقام عدم التجدد واعلم أنك إذا بدأت بالفعل، فقلت: (أجاء زيد) كان الشك فى الفعل فقط، والمقصود معرفة وجوده، وإذا بدأت بالاسم فقلت: (أزيد جاء) كان الشك فى الفاعل فقط، وكذا إذا كان الفعل مضارعاً، وبدأت به، فإذا قلت (أتضرب زيداً) احتتم إنكار وجود الفعل، واحتتم إنكار وجود الفاعل كقولك للرجل الذى يركب الخطر (تخرج فى هذا الوقت) وإذا بدأت بالاسم كما تقول: (أزيد تضرب) كان الإنكار يتوجه إلى صدور الفعل من زيد لا إلى وجود الفعل، ومنه قوله تعالى: «أهم يقسمون رحمة ربك»^(٥).

المفعول كالفاعل فيما سبق فإذا قلت: (أزيد ا تضرب) يتوجه الإنكار على وقوع الضرب عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿قل أغير الله أتخذ ولياً﴾^(٦).

تنبيه: وقد تستعمل هذه الألفاظ فى غير معانيها الأصلية فيقال (ما هذا) و(من هذا)^(٧) لمجرد التحقير.

و(ما) للتعجب لقوله تعالى: ﴿مالى لا أرى الهدهد﴾^(٨) و(أى رجل هو) للتعجب، و(كم طلبتك) للاستبطاء و(كم تدعوننى) للإنكار، و(كيف تؤذى أباك) للإنكار، والتعجب^(٩) والتوبيخ، ومنه قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله﴾^(١٠) الآية، و(أين مغيثك) للتقريع^(١١) والتوبيخ والإنكار كقوله تعالى: ﴿أين شركاؤكم الذين

(١) فى الهامش: أى فى الحال والمضاربة

(٣) فى الهامش: (ومن أفأنتم شاكرون)

(٥) الزخرف / ٣٢

(٧) فى الأصل (ومراتب) والتصويب من المفتاح ص ١٦٩

(٨) النمل / ٢٠

(١٠) البقرة / ٢٨

(٢) الأنبياء / ٨٠

(٤) نهاية ٥٨ فى الأصل

(٦) الأنعام / ١٤

(٩) نهاية ق ٥٩ فى الأصل

(١١) فى الأصل (للتقريع)

كنتم تزعمون»^(١) و(أين تذهبون)^(٢) للتنبيه على الضلال و(أنى تصاحب منافقا)^(٣) للإنكار والتعجب والتعجب، وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَنى يَؤفكون﴾^(٤) و(متى قلت) للجدد والإنكار، و(متى يجىء) للاستبطاء، وقد يجىء الاستفهام للتقرير كقوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بالهتنا؟﴾^(٥) وكقوله: (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين؟)^(٦)

والهمزة تفيد تقرير الفعل بأنه كان إنكاراً للتوبيخ بأنه: لم كان؟ أو: لم يكون؟ كقولك: (أعصيت ربك) أو (أعصى ربك)^(٧) وإنكار التكذيب^(٨) بأنه لم يكن، ولا يكون، لقوله تعالى: ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين﴾^(٩) وقوله: «أنلزمكموها وأنتم لها كارهون»^(١٠).

الثالثة: فى الأمر^(١١) وهو اللفظ الدال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وهو حقيقة فى القول المخصوص، مجاز فى الفعل لمبادرة الذهن إليه عند الإطلاق، وقيل مشترك فيهما لإطلاقه عليهما والأصل الحقيقة، وأجيب بأن إطلاقه على الفعل مجاز، وحمله عليه أولى من الاشتراك^(١٢) وقيل متواطىء لأن الاشتراك والمجاز خلاف الأصل فيجعل حقيقة فى أمر مشترك بينهما، وأجيب بأنه يؤدى إلى رفعها بالكلية وصيغته حقيقة فى الوجوب فقط على الأصح، مجاز فى غيره فإن استعملت على سبيل التضرع فهى للدعاء كقولك: (اللهم اغفرلى). وإن استعملت على سبيل التلطف فهى للالتماس كقول كل أحد لمن يساويه (اسقنى) وإن استعملت فى مقام الإذن فهى للاباحة كقولك: (جالس الحسن أو ابن سيرين) وإن استعملت فى مقام السخط فهى للتهديد.

وكون الأمر والنهى يفيد الفور أو التراخى^(١٣) والمرة أو التكرار مذكور فى أصول الفقه.

(١) الأنعام / ٢٢ . النمل / ٧٤ (٢) التكوين / ٢٦ ولفظ والآية (فاين تذهبون)

(٣) فى الأصل و(أبى تصاحب مع منافق) ولا تستقيم معنى ولا إعراباً.

(٤) الزخرف / ٨٧ (٥) الأنبياء / ٦٢

(٦) يونس / ٩٩، وفى الأصل (أنت تكره..)

(٧) فى الأصل (تعصى ربك) بدون همزة، والتصويب من المفتاح ص ١٧١

(٨) أى وتفيد الهمزة أيضاً إنكار التكذيب

(٩) الإسراء / ٤٠ (١٠) هود / ٢٨

(١١) المفتاح ص ١٧١ (١٢) نهاية ق ٦٠ فى الأصل

(١٣) فى الأصل التناخى، والصواب ما أثبتناه

الرابعة: فى النهى^(١): وهو الأمر الدال على طلب امتناع الفعل على سبيل الاستعلاء، وهو حقيقة فى الحرمة، مجاز^(٢) فى غيرها فإن استعمل^(٣) على سبيل التضرع فهو دعاء كقول المبتهل: (لا تؤ اخذنى) وإن استعمل فى حق المساوى كقولك: (لا تضرب) وإن استعمل فى حق المستأذن فهو إباحة، وإن استعمل فى مقام تسخط الترك^(٤) فهو تهديد كما لو^(٥) قلت لعبدك (لا تمثل^(٦) أمرى^(٧)).

قاعدة: فى الجهات المستحسنة منها^(٨):

قد يقام الخبر مقام الطلب، وبالعكس، وذلك لأمر: فاستعمال الخبر مقام الطلب قد يكون لقصد التفاؤل بالوقوع كقولك فى مقام الدعاء (أعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى، وجعل بينك وبين المعروف نسباً وبين الصدق سبباً) قلت بلفظ الماضى.

ومن المستحسنات: إيباء الكتاب فى حق المخدرات من لفظ (أدام الله حراستها) عند إرادة الدعاء لاشتمال لفظ الحراسة على^(٩) الحر قبل الاست، وخرج^(١٠) هارون يوماً إلى ناحية فرأى فى طريقه شجرة من بعيد فسأل عنها كاتباً فأجاب بأنها شجرة الوفاق، احترازاً عن لفظ الخلاف، وكذا خلع هارون على كاتبه حين سألته عن شىء فقال: «لا وأيد^(١١) الله أمير المؤمنين» لأنه لم يسمع ما عليه الأغبياء فيما بينهم من (لا أيدك الله) بترك الواو. وغضب الراعى على شاعره (أبى مقاتل) الضير^(١٢) حين افتتح وقال:

موعد أحبابك للفرقة (غد)*

(١) انظر المفتاح ص ١٧٢

(٢) فى الأصل: (يختار فى غيرها) والصواب ما أثبتنا وهو مقتضى السياق:

(٣) فى الهامش: (أى النهى)

(٤) فى الأصل: الزك وهو خطأ والتصويب من المفتاح ص ١٧٢

(٥) (لو) سقطت من الأصل والسياق يقتضيهما

(٦) فى الأصل (تمثل) وهو خطأ

(٨) المفتاح ص ١٧٣

(٩) فى الأصل (الحرف) وهو خطأ لأن كلمة (حراستها) تفك فتصير (حر) (إستها) والحر هو الفرج، والإست معروف، وكلاهما مستهجن ولذلك يتحرز الكتاب من هذا اللفظ فى خطاب المخدرات العفيفات

(١٠) فى الأصل (وخرج) وما أثبتناه أولى.

(١١) فى الأصل (أيدك) والتصويب من المفتاح ص ١٧٤

(١٢) زيادة من هامش الأصل وهى كذلك فى المفتاح ص ١٧٤

(*) (غد) ليست فى الأصل وهى فى المفتاح ص ١٧٤

وقال له: «موعد أحبابك يا أعمى» والعرب يسمون الفلاة مفازة، وهى المنجاة، والعطشان ناهلاً وهو الرّيان، واللّديغ سليماً وهو ذو السلامة، ويقام الخبر مقام الطلب^(١) لإظهار الحرص فى قوعه وقد يقام لقصد الكناية، كقول^(٢) العبد للمولى إذا حول عنه الوجه: (ينظر المولى إلى ساعة) والحسن فى ذلك إما نفس^(٣) الكناية أو الاحتراز عن صورة الأمر، أوهما، وقد يقام لحمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بالطف وجه كما إذا سمعت من شخص لا يحب أن ينسب إلى الكذب يقول لك (تأتينى غداً أو لا تأتينى). واستعمال الطلب مقام الخبر قد يكون لإظهار الرضاء بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب إلى درجة كأن المرضى مطلوب كقوله:

أسئى بنا أو أحسنى لا ملومة^(٤)

فذكر لفظ الأمر بالإساءة، وعطف عليه الأمر بضد الإساءة تنبيهاً به على أن المقصود ليس أمر الإيجاب بل الإباحة، التى تخير المخاطب بين أن يفعل وأن لا يفعل.

ومثل هذا الأسلوب من المستحسنات كثير لا يحتمله هذا المختصر وهذا آخر كلامنا فى علم المعانى، والله الهادى إلى الرشاد، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.

(١) نهاية ق ٦٣ فى الأصل.

(٢) فى الأصل (القول العبد)

(٣) فى الأصل (نفسك)

(٤) هذا صدر بيت لكثير عزّة والبيت له فى ديوانه ص ١٠١ وهو بتمامه:

أسئى بنا أو أحسنى لا ملومة . . . لدينا ولا مقلية إن تقلت

النوع الثاني
في
علم البياض

النوع الثانى علم البيان^(١)

وفيه مقدمة وثلاثة (٢) مقاصد (٣)

أما المقدمة :

ففى مرجعه وهو اعتبار جهة الانتقال^(٤) من الملزوم إلى اللازم أو بالعكس ، فالأول هو المجاز كقولهم : (رعينا الغيث) والمراد النبت ، إذ هو لازمه .
والثانى : هو الكناية ، ولا يلزم أن يكون اللزوم عقلياً لجواز أن يكون اعتقادياً إما لعرف أو غيره .

المقصد الأول : (فى التشبيه)

وهو نسبة أحد الأمرين إلى الآخر لمعنى مشترك بينها وفيه أربعة مسالك ، لأن البحث فيه إما عن المتشابهين أو عن وجه التشبيه أو عن ما لأجله التشبيه أو عن أحوال التشبيه .

المسلك الأول : فى المتشابهين ، وفيه لطائف :

الأولى : فى أقسامهما :

المتشابهان قد يكونان محسوسين بإحدى الحواس كتشبيه الخد بالورد ، ومنه قوله تعالى : ﴿والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم﴾^(٥) .

وما يستند إلى^(٦) الخيال كتشبيه الشقيق بأعلام يا قوت منتشرة على الرماح من الزبرجد ملحق بالحسيات .

وقد يكونان معقولين كتشبيه العلم بالحياة الموجود العارى عن الفائدة بالمعدوم ، والوجدانيات كالجوع والعطش ، والوهميات^(٧) فملحقات بالعقليات .

وقد يكون المشبه معقولاً والمشبه به محسوساً ؛ كتشبيه العدل بالقسطاس ، والمنية

(١) المفتاح ص ١٧٦

(٢) فى الأصل (ثلاث مقاصد) وهو خطأ من الناسخ ، والصواب (ثلاثة) كما اثبتناه كما تقتضيه القواعد

(٤) فى الأصل (و)

(٣) نهاية ق ٦٣ فى الأصل

(٦) سقطت من الأصل وهى فى المفتاح ص ١٧٧

(٥) يس / ٣٩

(٧) نهاية ق ٦٤ فى الأصل

بالسبع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بَقِيعَةٍ﴾^(١) وقوله: ﴿مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً﴾^(٢) ولا بد أن يكون بينهما اشتراك من وجه، وإلا لامتنع التشبيه والاشتراك إما في الذات، والاختلاف في الوصف، كتشبيه العَدُو^(٣) بالطيران أو بالعكس كتشبيه الشعر بالليل، والوجه بالنهار^(٤).

الثانية:

لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول^(٥)؛ لأن العلوم العقلية فرع المحسوس لأنها مستفادة من الحسّ أو منتهية إليه، ولهذا قيل من فقد حساً فقد علماً، فلا يجعل الأصل فرعاً، قيل لو لم يَجْزُ لم يقع، لكنه وقع كقوله:

وَكأن النجـومَ بين دُجَاهُ سُننٌ لاحَ بينهنَّ ابتـداعٌ^(٦)

وقوله:

ولقد ذكرتُك في الظلام كأنه يومُ النّوى وفؤادُ من لم يعشق^(٧)

وكقول صاحب حين أهدى العطر إلى القاضي أبي الحسن^(٨):

أيها القاضي الذي نفسى له في قرب عهد لقائه مشتاقه
أهديتُ عطراً مثل طيبِ ثنائه فكأنما أهدى له أخلاقه^(٩)

قلنا: (١٠) إن المشبه به قدر محسوساً ويجعل كالأصل في ذلك المحسوس للمبالغة

(١) النور / ٣٩ (٢) العنكبوت / ٤١

(٣) في الأصل (العدل وبالطيران) (٤) في الأصل (والنهار) ولا يستقيم

(٥) الطيبي هنا يلخص كلام الرازي في نهاية الإيجاز ص ١٩٠

(٦) البيت للقاضي التنوخي في معاهد التنصيص ١ / ١٣٥، والتهذيب ٢ / ٢٢، وأسرار البلاغة ص ١٩٦،

وقدروى في اللطائف وكذا في نهاية الإيجاز للرازي ص ١٩٠ بلفظ (وكان النجوم بين دجاها والصواب ما أثبتناه (دجاء) لأن الضمير يعود على الليل)

(٧) البيت لأبي طالب الرقي، انظر اليتيمة ١ / ٢٨٢، أسرار البلاغة ص ١٩٩

(٨) هو القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني، انظر أسرار البلاغة ص ٢٠٣ وفي الأصل (قاضي أبي الحسين)

والصواب القاضي أبي الحسن.

(٩) البيتان في أسرار البلاغة ص ٢٠٣

(١٠) نهاية ق ٦٥ في الأصل

كما فى البيت الأول، فإنه شاع وصف السنة بالبياض والإشراق والبدعة بخلافها، لأنه يقال (هذه حجة بىضاء)، و(هذه الشبه مظلمة) ويقال: (شاهدت الكفر وظلمة الجهل فى جبين فلان) يظن أن السنن جنس من الأجناس التى لها إشراق، وابيضاض^(١) والبدعة بخلاف ذلك، وعلى هذا قياس الغير.

الثالثة: يشبه الموجود بالمتخيل الذى لا وجود له فى الخارج كتشبيه جمرٍ مُوقَدٍ ببحر من المسك مَوْجُهُ الذَّهَبُ، ثمَّ المتخيل إذا فرض متجمعاً من أمور كل واحد منها موجود فى الخارج كان التشبيه لطيفاً، كتشبيه الشقائق بأعلام ياقوت نُشِرْنَ على رماح من زبرجد، والنشر ممتنع، وسيأتى البحث عنه فى التشبيهات الغريبة، ومنه قوله تعالى: ﴿طَلَعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾^(٢).

وقد يُشَبَّه الشيئان بالواحد كما إذا أخذ المشبه صفة مشتركة بينهما ثم تشبههما بآخر كقوله: ^(٣)

صَدَغُ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى

(١) فى الأصل: ابيضاض، والتصويب من نهاية الإيجاز ص ١٩٢

(٢) الصافات / ٦٥

(٣) نسب الوطواط فى كتابه «حدائق السحر» ص ١٤٤ هذا البيت، وبيتا آخر بعده إلى نفسه والبيت الثانى هو

وثغره فى صفاء . . . وأدمعى كاللآلى

المسلك الثانى

فى وجه التشبيه^(١): وفيه لطائف:

الأولى: وجه المشابهة إما أن يكون صفة حقيقية، أو إضافية. والأول^(٢) إما جسمانية أو نفسانية، والجسمانية: إما محسوسة أو لا^(٣)، والمحسوسة إما أولاً^(٤) كمدركات البصر والسمع والذوق والشم واللمس كتشبيه الخد بالورد، وأطيط^(٥) الرجل بأصوات الفراريج، وبعض الفواكه بالعسل والسكر، وبعض الرياحين بالكافور، واللين الناعم بالخز.

أو ثانياً^(٦): كالأشكال والمقادير كتشبيه القد اللطيف بالغصن الرطيب، والمتصب قامته بالرمح فى الاستقامة، وتشبيه الشيء بالكرة أو بالحلقة فى الاستدارة، وتشبيه عظيم الجثة بالجبل والفيل، وغير المحسوسة كالصلابة والرخاوة.

والنفسانية كالاتصاف بالكرم والحلم والذكاء والفطنة والعلم والقدرة وكل ما هو من الغرائز والأخلاق.

والإضافية كتشبيه الحجة بالشمس، والمشارك بينهما كون كل منهما مزيلاً للحجاب. وهى قد تكون جلية كتشبيه الكلام بالماء فى السلاسة، وخفية كما يقال «هم كالحلقة المفرغة لا يدرى طرفاها»^(٧)؛ فإنه لا يفهم منه المقصود إلا بحدّة الذهن^(٨).

ووجه التشبيه^(٩) إما أن يكون أمراً واحداً أولاً، والثانى: إما أن يكون فى حكم الواحد أو لا.

الثانية: فى القسم الأول: ويسمى تشبيه المفرد بالمفرد: وهو حسى أو عقلى، ويشترط فى^(١٠) الحسى كون طرفاه حسيين؛ إذ الحسّ يمتنع أن يدرك من غير

(١) انظر نهاية الإيجاز للرازى ص ١٩٦ (٢) نهاية ق ٦٦ فى الأصل

(٣) فى الأصل (أم) والتصويب من نهاية الإيجاز ص ١٩٦

(٤) يتابع هنا الرازى فى تقسيمه المحسوسات إلى محسوس أول ومحسوس ثان. انظر النهاية ص ١٩٦ - ١٩٧

(٥) فى الأصل: (أصيط الرجل) والتصويب من نهاية الإيجاز ص ١٩٧

(٦) أى محسوساً ثانياً

(٧) أسرار البلاغة ص ٧٠

(٨) إلى هنا انتهى تلخيص الطيى لكلام الرازى فى باب التشبيه من

نهاية الإيجاز فى ص ١٨٨ إلى ١٩٩ ثم عرج بعد على مفتاح السكاكى.

(٩) من هنا عرج الطيى على تلخيص المفتاح انظر المفتاح ص ١٧٩

(١٠) نهاية ق ٦٧

المحسوس، ولا يشترط ذلك^(١) فى العقلى فإنه^(٢) أعمّ من الحسى، لأنه يأتى من الأقسام الأربعة وتشبيه المحسوس إما لوصف محسوس كتشبيه الخدّ بالورد، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير، أو لوصف معقول كتشبيه الرجل بالأسد فى الجراءة، أولهما كتشبيه رفيع القدر الحسن الوجه بالشمس، وأما الأقسام الباقية فلا يكون^(٣) إلا لو صف معقول، ولا يلزم أن يكون الوصف محسوساً لكونه^(٤) مشتركاً بينهما، مثال تشبيه المحسوس بالمعقول تشبيه العطر بخلق كريم، وكما مرّ أن التشبيه بالوصف المحسوس أقوى منه بالمعقول^(٥) لأن أعظم الغرض منه (أى التشبيه) التخيل، والخيال أقوى على ضبط الكيفيات المحسوسة.

الثالثة: فى القسم الأول:

ويسمى التشبيه المركب^(٦): وهو حسى وعقلى، والأول: كتشبيه النار بعين الديك فى الهيئة الحاصلة من الشكل الكرى والحُمرة والمقدار المخصوص، وكتشبيه الشمس بالمرآة فى كَفّ الأشلّ فى الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة^(٧) المتصلة وشبه تموج الاشراف فى قوله:

كأَنَّمَا المَرِيخُ والمَشْتَرَى قَدَامَهُ فِى شَامِخِ الرُّفْعَةِ

منصرف بالليل عن دعوة قد أُسْرِجَتْ قَدَامَهُ شَمْعَةٌ^(٨)

فى الهيئة الحاصلة للمريخ من كون المشتري قدامه، وكوجه التشبيه فى قوله:

كَأَن مَثَارَ النِّقَعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ^(٩)

تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المضيئة.

وكوجه التشبيه فى قوله:

(١) فى الهامش: (أى كون طرفاه حسّين)

(٢) فى الأصل (وإنه)، والتصويب من المفتاح ص ١٧٩

(٣) فى هامش الأصل (أى الطرفين) (٤) فى هامش الأصل (الوصف)

(٥) فى هامش الأصل (أى الوصف المعقول)

(٦) انظر المفتاح ١٨٠

(٧) نهاية ق ٦٨ فى الأصل

(٨) البيتان فى المفتاح ص ١٨١

(٩) البيتان لبشار فى ديوان ص ٣١٨ وفى الأصل (الليل تهاونى) وهو خطأ..

وكان أجرام النجوم لوامعاً دررٌ تُثرن على بساطٍ أزرقٍ
فالمقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من دررٍ ماثورة على بساطٍ أزرق، ومنه قوله:

كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامةً فلما رجوها أقشعت وتجلت (١)

إذ الغرض اتصال ابتداء مؤنس بانتهاء، مطمع مؤيس (٢) مؤحش.

والثاني: كتشبيه أعمال الكفار بالسراب في المنظر المطمع مع الخير المؤيس.

وذلك عند التشبيه بأمور كثيرة لا مقيد لبعضها ببعض كتشبيه زيد بالأسد بأساً
والبحر جوداً (٣) والبدر بهاءً والسيف مضاءً. وهو إما حسى محض كتشبيه فاكهة
بأخرى في الطعم واللون والرائحة، أو عقلى محض كتشبيه بعض الطيور بالغراب في
حدة النظر وكمال الخدر، وإخفاء السفاد (٤)، أو مركب منهما كتشبيه زيد بالشمس في
نباهة الشأن، وحسن الطلعة، وعلو الرتبة، ومنه قوله:

كان قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالى (٥)

فإن أحدهما لا يتوقف على الآخر في الفائدة، لأنك إذا أفردت قلت كأن الرطب
من القلوب عناباً، وكان اليابس حشف - يحصل الغرض، ومنه قوله:

بدت قمراً ومالت خوط بان وفاحت عنبراً ورنّت غزالاً (٦)

واعلم أنه لا يجب التصريح بوجه التشبيه بعده.

رعاية جهته:

ولابد ألا يتعدى فيه عن الجهة المقصودة، وإلا فسد، كقولهم: (النحو في الكلام
كالمالح في الطعام)، فالمقصود أن الكلام لا ينتفع به بدون النحو كما لا ينتفع بالطعام
بدون الملح، وقيل المقصود منه أن الكثير من الملح يفسد الطعام وقليله يصلحه فالنحو

(١) البيت في معاهد التنصيص ١/١٥١، وأسرار البلاغة ص ٨١

وقبله: لقد أطمعتنى بالوصال تبسماً
وبعد رجائي أقلت وتولت

(٢) في الأصل (مؤنس) والتصويب من نهاية الإيجاز ص ٢٠٨

(٣) نهاية ق ٦٩ في الأصل

(٤) السفاد في الحيوان كالجماع في الإنسان

(٥) البيت للمتنبي في ديوانه ٢/١٦٢، وفي خزانة الأدب ١/٥٣٧، والخطوط الغصن الناعم، والبان شجر معتدل

القوام، لين ورقة كورق الصفصاف.

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨ وفي المفتاح ص ١٨١، وقد كتب في هامش الأصل فوق وكرها أى

العقاب وفوق البالى (اليابس)، وسقط من الأصل كله (العناب) من رواية البيت.

كذلك. قلنا فاسد، إذ الكثرة والنقصان في أحكام النحو^(١) غير مقصود بخلاف الملح.

القسم الثالث: فيما لأجله التشبيه (٢)

وفيه لطائف:

الأولى: في الغرض العائد إلى المشبه، وهو إما لبيان حاله كقولك لمن سألك عن لون ثوبك: (مثل لون هذا)، وإما لبيان مقداره كقولك في شيء أسود إنه كحلك^(٣) الغراب، وإما لبيان إمكان وجوده عند ادعاء ما يمنع في الظاهر كقول المتنبي:

فإن تَفَقُّ الأَنَامِ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ^(٤)

فإنه أراد إثبات المباينة بين المدح والآنم بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة أصلاً، بل صار جنساً برأسه بقوله: (فإن المسك بعض دم الغزال) وإما لبيان تقوية شأنه في نفس المستمع، كما إذا أردت إثبات نفى الفائدة من سعيه قلت (لَمْ تَرَقُمُ عَلَى الْمَاءِ؟)

وإما للإبراز في معرض التزيين كتشبيه وجه أسود بمقلة الطي، أو التشويه كتشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة^(٥) والاستطراف^(٦): كتشبيه الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك مَوْجُهُ الذَّهَبُ، ومنه قوله في تشبيه البنفسج:

ولازوردية تزهو بزرقتهَا بين الرياض على حمر اليواقيت

كأنها فوق قامت ضَعْفُنْ بها أوائلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ^(٧) كبريت^(٨)

الثانية: في الغرض العائد إلى المشبه به:

فمرجه القصد إلى أن يوهم في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد والمقصود المبالغة في إعلاء شأن القاصر كقوله:

وبدا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ^(٩)

فإنه يجعل وجه الخليفة أكمل في الضياء. وكقوله:

(١) نهاية ق ٧٠ في الأصل (٢) المفتاح ص ٧١٢

(٣) حلك الغراب: أي سواده كما في مختار الصحاح

(٤) البيت للمتنبي في ديوانه ٢٨/٢، وأسرار البلاغة ص ١٠٣

(٥) في الهامش: (جمع ديك)

(٦) في الأصل: (الاستطراق) والتصويب من المفتاح ص ١٨٣

(٧) نهاية ص ٧١ في الأصل (٨) البيتان في المفتاح ص ١٨٣

(٩) البيت في المفتاح ص ١٨٣

كَأَنَّ انْتِضَاءَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ نَجَاءٌ مِنَ الْبَاسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ*

فإنه جعل النجاء من البأساء أعرف من انتضاء البدر من تحت الغيم وإذا كان الغرض من التشبيه إلحاق الناقص بالزائد للمبالغة كتشبيه الأسود بالقار امتنع عكسه لأنه ينافي المبالغة، وإن كان الغرض منه الجمع بين الشئين يصح عكسه كقولك: (بدا الصبح كغرة الفرس)، أو (بدت غرة الفرس كالصبح) لأجل وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد، وكقولك: (الشمس كالمرأة المجلوة) وكالدینار الخارج من السكة) ويجوز العكس إذ المقصود مجرد مستدير يتلألاً متضمن الخصوصية في اللون وحق المشبه به أن يكون أعرف بجهة التشبيه، وأما إذا كان هو والمشبه متساويين فيها فالأولى ترك التشبيه إلى التشابه فيكون كل منهما مشبهاً ومشتبهاً به لئلا يلزم الترجيح من غير مرجح^(١)

الثالثة: في التمثيل^(٢)

وهو التشبيه المنتزع من اجتماع أمور تقيد البعض بالبعض وكان الوصف غير حقيقي كقوله:

اصبر على مضض الحسود فإن صبرك قاتله
فالنار تأكل نفسها إن لم تجد ماتأكله^(٣)

فإنه شبه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تجد الحطب فيسرع فيها الفناء بوصف موهوم، وهو أنه إذا لم تقاوله مع علمك بأنه طال بها^(٤) عسى أن يسرع إليه الهلاك، ومنه قوله تعالى: «مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً»^(٥) فإن الشبه بين أحبار اليهود وبين الحمار الحامل للأسفار لا يرجع إلى الحمل المطلق بل إلى حرمان الانتفاع بما هو أعظم شئ بالانتفاع به مع العنت^(٦) في حمله.

والمثل: هو تشبيه سائر، أى يكثر استعماله على معنى أن الثانى بمنزلة الأول، والأمثال حكايات لا تتغير وإلا لم تسم أمثالا.

(*) البيت لابن طباطبا العلوى، انظر أسرار البلاغة والانتضاء: الانكشاف، والنجاء الخلاص، والبأساء: الشدة

ص ٢٠٠

(١) نهاية ق ٧٢ في الأصل. (٢) المفتاح ص ١٨٢

(٣) البيتان لابن المعتز في شعره ٢٨٩/٢، قد عزاها الطيبي إليه في التبيان كذلك: وهما في المفتاح ص ١٨٥

(٤) في الهامش (أى المقابلة)

(٥) الجمعة/ ٥ وفي الهامش: «أى الذين كلفوا العمل بما فى التوراة ثم لم يعملوا به كذلك»

(٦) فى الأصل (مع الغيث) وهو خطأ

المسلك الرابع

فى أحوال التشبيه^(١) وفيه لطائف:

الأولى: فى سبب كون بعض التشبيهات قريباً وبعضها بعيداً وذلك لأمر. أولها: أن إدراك الشئ مجملاً أسهل من ادراكه مفصلاً، إذ الإحساس لا يعطى التفصيل فالتمييز من جهة الاشتراك^(٢) والامتياز.

وثانيها: أن كل شئ يتكرر على الحس أقرب من حضور ما لا يتكرر.

وثالثها: أن ذكر الشئ مع مناسبة أقرب حضوراً منه مع ما لا يناسبه.

ورابعها: أن استحضر الأمر الواحد أسهل من استحضر غيره.

وخامسها: أن الطبع أميل إلى الحسيات من العقلية لزيادة ألفه بها.

وإذا عرفت فاعلم أن كل تشبيه وقع من الشق الأول منها يكون قريباً وما وقع من الشق الثانى يكون قريباً، فإذا كان وجه التشبيه واحداً كالسواد فى قولك (زنجى كالفتح) أو مناسباً للمشبه كتشبيه العنبة الكبيرة بالإجاصة، أو المشبه به غالب الحضور كتشبيه المحبوب بالروح، والشعر الأسود بالليل، فهو قريب، وإذا كان وجه التشبيه أموراً كما فى تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور، أو بعيد النسبة^(٣) عن المشبه كتشبيه الإنسان بالخنفساء فى اللجاج، أو المشبه به نادر الحضور فى الذهن لكونه وهمياً، كما فى قوله:

ومسنونة زرق كَأنيابِ أغوال^(٤)

أو مركباً خيالياً كما فى قوله:

وكان مُحمرَّ الشَّقِيْقِ إذا تصَوَّبَ أو تصَعَّدَ
أعلام ياقوت نشرر ن على رماح من زبرجد^(٥)

(٢) نهاية ق ٧٣ فى الأصل

(١) المفتاح ص ١٨٧

(٣) فى الهامش (أى إذا كان وجه التشبيه بعيد النسبة)

(٤) هذا عجز بيت لا مرى القيس، وصدره: أيقننى والمشرفى مضاجعى والبيت فى ديوانه ص ٣٣، وله فى

دلائل الاعجاز ص ٩١ والمعاهد

(٥) اليتان للصنوبرى / ٢٨٧، وهما فى المفتاح ص ١٨٨

أو مركباً^(١) عقلياً كما فى قوله تعالى: ﴿إنما مثل الحياة الدنيا إلى قوله: كأن لم تغن بالأمس﴾^(٢) فهو غريب، وكلما كان التركيب الخيالى أو العقلى من أمور أكثر كان التشبيه أقوى فى الغرابة، وكذا كل ما^(٣) كان أبعد عن الوقوع كان التشبيه المستخرج منه أغرب وأعجب، والغريب هو الذى يحتاج فى إدراكه إلى دقة نظر، والقريب^(٤) بخلافه.

الثانية: فى مراتب التشبيه^(٥) وهى ثمانية:

الأولى: أن تذكر أركانه أعنى المشبه والمشبّه به ولفظ التشبيه ووجهه مثل: (زيد كالأسد فى الشجاعة).

الثانية: أن يترك المشبه: (كالأسد فى الشجاعة) (عند الإخبار عن زيد)^(٦) ولا قوة لهاتين المرتبتين.

والثالثة: أن يترك لفظ التشبيه مثل: (زيد أسد فى الشجاعة).

الرابعة: أن يترك المشبه ولفظ التشبيه (فى موضع الإخبار عن زيد)^(٧) نحو: (أسد فى الشجاعة)، وفيهما نوع قوة^(٨)

والخامسة: أن يترك وجه التشبيه كقولك: (زيد كالأسد).

والسادسة: أن يترك المشبه ووجه التشبيه مثل: (كالأسد)، وهما قويتان^(٩).

والسابعة: أن يترك لفظ التشبيه ووجه التشبيه مثل: (زيد^(١٠) أسد)

والثامنة: أن يذكر المشبه به فقط كقولك: (أسد) وهما أقوى من الكل^(١١)

وعلم منه أنه لا يشترط ذكر لفظ التشبيه وحذفه يدل على أنه أبلغ ولا (يشترط ذكر) المشبه^(١٢) ولا وجه التشبيه ويشترط ذكر المشبه به، وإنما يجوز حذف المشبه إذا دلت القرينة^(١٣) عليه، كقولك: (أسد أى أسد) وإلا لم يَجُزْ، فقولك: (عندى

(٢) يونس / ٢٤

(١) نهاية ق ٧٤ فى الأصل

(٣) فى الأصل (من) وهو خطأ من الناسخ.

(٤) فى الأصل (الغريب) وهو خطأ من الناسخ.

(٥) المفتاح ص ١٨٩ - ١٩٠

(٧) ما بين القوسين من الهامش

(٦) كتبت فى الهامش

(٩) فى الهامش (أى الخامسة والسادسة)

(٨) فى الهامش (أى الثالثة والرابعة)

(١١) (أى السابعة والثامنة) كذا فى الهامش

(١٠) نهاية ق ٧٥ فى الأصل

(١٣) فى الهامش (أى على حذفه)

(١٢) ما بين القوسين من الهامش

أسد)، أو (رأيت أسداً) ليس بتشبيه وينتزع الشبه من التضاد من حيث أن كل واحد من المضادين يشارك الآخر، ثم نزل منزلة المناسب بواسطة تمليح كقولك للجبان: (ما أشبه بالأسد) أو تهكم كقولك للبخيل إنه (حاتم ثان).

الثالثة: فى أن التشبيه ليس من المجاز لأنه معنى من المعانى وضعت له الفاظ مخصوصة (كالكاف وكأن ومثل ونحوه) فإذا صرح بها كقولك: (زيد كالأسد) كان حقيقة لا مجاز.

المقصد الثانى: فى المجاز^(١):

وفيه مقدمة وثلاثة مسالك:

فالمقدمة فى تعريف الحقيقة والمجاز وأقسامها: الحقيقة: فعيلة^(٢) من الحق بمعنى مفعول أى المثبت. والتاء لنقل^(٣) اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، وقيل للثابت، لأن لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة الكلمة، والفاعل أى الثابت.

واصطلاحاً: اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً فى اصطلاح التخاطب.

سميت بذلك لأنه إذا كان مستعملاً فى وضعه الأسمى كان مثبتاً فى موضعه، وكذا يكون ثابتاً.

وهى لغوية وشرعية وعرفية باعتبار الواضع كالأسد والصلاة والدابة.

والمجاز: لغة مفعول من الجواز^(٤)

واصطلاحاً هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له أولاً، لعلاقة مانعة^(٥) عن إرادة معناه الأسمى.

سمى بذلك لأنه إذا استعمل فى غير موضعه الأسمى فقد تجاوزه.

وهو لغوى وشرعى وعرفى ويشترط فيه النقل والمناسبة.

واللفظ بعد الوضع وقبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً، وكذا الأعلام المنقولة.

(٢) فى الأصل: فعلية وهو خطأ

(١) المفتاح ص ١٩٠

(٣) نهاية ق ٧٦ فى الأصل

(٤) فى الهامش (بمعنى العبور وهو مصدر أو مكان من أجاز المكان)

(٥) فى الهامش (احترازاً عن الكناية المرتجل)

والمجاز: لغوى ويسمى مجازاً فى المثبت، ومجازاً فى المفرد، وعقلى: ويسمى مجازاً فى الإثبات، ومجازاً فى الجملة، واللغوى أربعة أقسام لأنه إما أن يكون مرجعه معنى اللفظ أو حكمه فى الكلام.

والأول^(١) إما أن يكون خالياً عن المبالغة فى التشبيه أولاً:

(١) نهاية ق ٧٧ فى الأصل:

المسلك الأول

فى المجاز اللغوى^(١) الخالى عن المبالغة فى التشبيه وفى لطائف^(٢)

الأولى: فى الخالى عن الفائدة، وهو استعمال اللفظ الموضوع لمعنى مع (القيد)^(٣) قيل بدونه عند القرينة، كقولك: (فلان غليظ المشفر) فإنه موضوع للشفة مع أن يكون للبعير وكاستعمال الحافر موضع الرجل المطلق مع قيد أنه موضوع لرجل الفرس أو الحمار، وعدم إفادته لقيامه مقام أحد المترادفين عند المصير إلى المراد منه.

الثانية^(٤): فى المفيد الخالى عن المبالغة فى التشبيه: وهو استعمال الكلمة فى غير موضعها الأصلى لعلاقة: كإطلاق السبب وإرادة المسبب، كإرادة النعمة^(٥) والقوة إنما يظهر كما لها فى اليد، وكإطلاق المسبب وإرادة السبب كقولهم، (رعينا غيثا) أى النبت، وكقولهم، (أمطرت السماء نباتا) وقالوا: (أصبنا السماء) يريدون المطر لكونه من جهتها ومنه قوله تعالى: ﴿وينزل لكم من السماء رزقا﴾^(٦) وقوله: «وفى السماء رزقكم وما توعدون»^(٧) وقوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن﴾^(٨) أى إذا أردت فإن القراءة مسببة لإرادتها.

والمجاورة: كإرادة القرية بالراوية^(٩) فإنها موضوعة للبعير وهذا النوع مفيد^(١٠) لتحقيق ما يراد به.

الثالثة: فى اللغوى الراجع إلى حكم الكلمة:

وهو نقلها عن كلمة كان لها إلى غيره بناءً على أيا تكتسى حركة لحذف كلمة لا بد من معناها، أو لزيارتها.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾^(١١) و﴿اختار موسى قومه﴾^(١٢) فإن

(١) المفتاح ص ١٦٤

(٢) فى الهامش (أى فى اللغوى الراجع إلى معنى اللفظ الخالى عن الفائدة

(٣) من الهامش (٤) المفتاح ص ١٩٤، وفى هامش الأصل (أى فى المجاز اللغوى الراجع إلى المعنى

المفيد الخالى من المبالغة فى التشبيه)

(٥) (أى باليد) (٦) غافر / ١٣

(٧) الذاريات / ٢٢ نهاية ق ٧٨ فى الأصل

(٨) فى الأصل (وإذا قرأت) وهو خطأ، والصواب (فإذا) والآية فى النحل / ٩٨

(٩) فى الهامش: (الراوية موضوعة للبعير الذى يحمل القرية عليها والعلاقة بينهما حاصلة وهى المجاورة)

(١٠) أى هذا النوع من المجاز يفيد لما أراد به التكلم (١١) يوسف / ٨٢، وفى الهامش أى أهل القرية

(١٢) الأعراف / ١٥٥ وفى الهامش (واختار موسى من قومه)

النصب فيهما مجاز، لأن الحكم الأصلي لها الجر والرفع لقوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾^(١) مجازاً، إذ الجر هو الأصل، كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾^(٢) إذا الأصل الرفع، ومنه «كفى بالله»^(٣).

المسلك الثاني

في المجاز اللغوي والمفيد المتضمن للمبالغة في التشبيه^(٤) وهو الاستعارة: وفيه لطائف:

الأولى: في حدها وأقسامها مجملاً: قيل: الاستعارة هي ذكر الشيء باسم غيره، أو إثبات ما لغيره له، لأجل المبالغة في التشبيه، وقيل هي ذكر أحد طرفي التشبيه وإرادة الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به^(٥) دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص بالمشبه به، والمشهور أنها لغوية لأن استعمال الأسد في الرجل الشجاع (على معنى أنه ينتقل اللفظ من^(٦)) استعماله في غير موضوعه الأصلي وأنه لم تتجاوز فيه الشجاعة فلا يدعى له الهيكل المخصوص، ولفظ الأسد موضوع لذلك الهيكل لا للشجاعة فقط، وإلا لكان اسم صفة لا اسم جنس ولكان استعماله في قوى البطش والجرأة من جهة الحقيقة ولأنها من المجاز وهو لغوي، وقيل إنها عقلية، إذ نقل الاسم تابع لنقل المعنى^(٧) وإلا لم يكن استعارة كالأعلام المنقولة بجامع عدم التبعية. قلت: العلاقة غير ثابتة في الأعلام.

ولم تكن الاستعارة التخيلية منها لكونها (أي الاستعارة)^(٨) عارية عن نقل الاسم كما في قول البيت:

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها^(٩)

فإنه ما شبه شيئاً باليد بل استعار له اليد من حيث إنه ادعى بثبوت اليد للشمال مبالغة في إثبات المتصرفية قلت عدم تشبيه شيء بها ممنوع بل شبه الشمال بها ولم يكن

(١) الفجر / ٢٢ في الهامش (تقديره) وجاء أمر ربك

(٢) الشورى / ١١ (٣) الرعد / ٤٣

(٤) المفتاح ص ١٩٦ (٥) نهاية ق ٧٩ في الزصل

(٦) من الهامش (٧) في الهامش بجامع أن نقل الاسم غير تابع لنقل المعنى وهو مشترك بينه وبينها

(٨) من الهامش

(٩) هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري من معلقته وصدرة: (وغداة ربيع قد كشفت وقرة) والقرة: البرد

والمعنى وكم من غداة ربيع شمالية باردة، قد كشفت بردها عن الناس بايقاد النيران وقرى الضيفان: انظر ديوان ص ٣١٥، والدلائل ص ٣٣٤، وشرح المعلقات للزوزنى ص ١٥٣

إطلاق^(١) الأسد على الشجاع مطرداً في جميع اللغات، والملازمة ممنوعة. ولم تكن الكلمة مستعملة في موضوعها، وهو ممتنع، إذ عند ادعاء البدرية للمحبوبة وأنها داخلية في حقيقة جنس البدر وليست شيئاً غيره يمتنع أن يكون إطلاق اسم^(٢) البدر عليها مع الاعتراف بأنها آدمى، إذ لو لم يكن كذلك في قول الشاعر(*)

تري الثياب من الكتان يلمحها نورٌ من البدر أحياناً فيليها

فكيف تنكر أن تبلى معاجرها والبدر في كل وقت طالع فيها

موضع تعجب وفيه نظر، والفرق بينهما وبين الكذب والدعوى الباطلة أن الكاذب (لا ينصب) دليلاً بخلاف زعمه بل يدعى الأمر على ما وضع من غير تأويل وكذلك المبطل فإنه يتبرأ من التأويل. بخلاف الاستعارة فإنها مبنية على التأويل.

(١) في الأصل (الاسم) وهو خطأ

(٢) سقطت من الأصل والتصويب من المفتاح ص ١٩٨

(*) البيتان بلا عزوف في المفتاح ص ١٩٧، وعزاهما في الإيضاح ص ٤١٥ لأبي المطاع ناصر الدولة الحمداني،

والمعاجر: جمع معجر، وهو ثوب تعتم به المرأة وتشده على رأسها.

(أقسام الاستعارة)

وهى: إما المصرح بها، وهو أن يكون المذكور المشبه به لا المشبه، ومكنى عنها، وهو عكسه.

الأول: إما تحقيقية^(١) وهى أن يكون المتروك شيئاً متحققاً حسياً أو عقلياً، أو تخيلية: وهى أن يكون المتروك وهمياً محضاً، وكل منهما إما قطعية: وهى أن يكون المتروك متعين الحمل على ماله تحقق ما ولو وهمياً.

واحتمالية وهى أن يكون المتروك صالحاً للحمل على ماله تحقق، وعلى ما لا تحقق له.

تقسيم آخر:

وهى إما أصلية: وهى أن يكون معنى التشبيه داخلياً فى المستعار دخولاً أولياً. أو تبعية: وهى بخلافها، وربما لحقها التجريد أو الترشيح فسميت مجردة ومرشحة.

الثانية: فى الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع^(٢) وهو إلحاق الملزوم الأضعف فى وصف لازم بالملزوم والأقوى منه فيه إذ كانا مختلفين فى الماهية بإطلاق اسم الأقوى على الأضعف وسد طريق التشبيه بإفراده ليتوصل إلى المطلوب، لتساوى اللوازم عند تساوى ملزوماتها، ولا بد من وجود قرينة ما نعة من حمل المفرد على ما يتبادر منه إلى الفهم لئلا يحمل عليه^(٣) وهى إما معنى واحداً أو أكثر ويكون بعضها مربوطاً ببعض، مثال الأول: إلحاق الشجاع بالأسد فى الجرأة والقوة، كقولك: (رأيت أسداً يتكلم) أو (فى الحمام) وكذا إلحاق جميل الوجه بالشمس أو البدر فى الوضوح والإشراق والاستدارة كقولك: (رأيت شمساً أو بدراً يتسم)

ومثال الثانى: إلحاق أنامل الممدوح بالسحاب فى قوله:

وصاعقة من نصله تنكفى بها على رؤس الأقران خمسُ سحاب^(٤)

(٢) المفتاح ص ١٩٩

(١) نهاية ق ٨١ فى الأصل

(٣) نهاية ق ٨٢ فى الأصل

(٤) البيت فى المفتاح ص ٢٠٠ وهو للبحترى فى ديوانه ٣٥٦/٢، والصاعقة نار تسقط من السماء فى رعد

شديد، وأريد بها الضربة القوية والأقران: جمع قرن وهو الكفء أو النظير

فإنه ذكر أن الصاعقة من نصل سيفه على رأس الأقران ثم ذكر خمس وهو عدد أنامل اليد فجعله كله قرينة استعارة السحاب للأنامل .

الثالثة: في الاستعارة المصريح بها التخيل مع القطع: ^(١) وهي تسمية صورة وهمية محضة باسم صورة محققة بطريقة الأفراد، وتقدير المشابهة عند قرينة مانعة من حمله على موضوعه الأصلي كتشبيه المنية بالسبع في انتزاع الأرواح بالقهر والغلبة فإن الوهم تصور المنية بصورة السبع، واخترع منها ما يلزمها ^(٢) من الأنياب المخالب، وغيرها يطلق عليه اسم الصورة المحققة، ويضيفها إلى المنية مثل مخالب المنية أو أنيابها الشبيهة بالسبع، وكتشبيه الحال بالإنسان المتكلم عند دلالتها على أمر فيتصور بالوهم إنساناً ثم اخترع ما قوام الكلام به وهو اللسان، ثم يطلق عليه اسم اللسان ويضيفه إليها، كقولك: (لسان الحال الشبيهة بالتكلم ناطق بكذا).

الرابعة: في الاستعارة المصريح بها المحتملة للتحقيق والتخيل كقول زهير:
صحا القلبُ عن سلمى وأقصرَ باطلهُ وعُرِّيَ أفراسُ الصبَا ورواحلهُ ^(٣)

يحتمل أن يكون أفراس الصبا استعارة تخيلية بمنزلة مخالب المنية وأنيابها، فإن الوهم تصوره بصورة راكب ثم اخترع ما يتم به ذلك وهو الأفراس والرواحل، والمراد من البيت أنه أعرض بالكلية عما كان يرتكب في الصبَا من سلوك طريق الغي وركوب مراكب الجهل ^(٤) لأنه عرى أفراس الصبا ورواحله أى ما بقيت آلة من الآلات، ويحتمل أن يكون استعارة تحقيقية بأن يحمل الأفراس والرواحل على دواعي النفوس وشهواتها.

الخامسة: في الاستعارة بالكناية ^(٥): وهي إنما تكون بذكر المستعار له دون المستعار لكن لا بد من ذكر بعض لوازمه المساوية للتنبيه عليه كقوله:
وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمة لا تنفع ^(٦)

(١) المفتاح ص ٢٠٠ (٢) نهاية ق ٨٣ في الأصل

(٣) البيت لزهير في المفتاح ص ٢٠١ والإيضاح ص ٤٤٦، والتبيان للطبى وهو في المعلقات السبع للزوزنى

ص ١٧٢

(٤) نهاية ق ٨٤ في الأصل

(٥) المفتاح ص ٢٠١

(٦) البيت عزاه الطبى في التبيان، والقزوينى في الإيضاح ص ٤٤٥ لأبى ذؤيب الهذلى واسمه خويلد بن خالد

شاعر جاهلى إسلامى، ترجمته فى الشعر والشعراء ٦٥٣/٢، والبيت له فى ديوان الهذليين ص ٣، ومعاهد التنصيص ١٦٣/٢

فكانه طلب استعارة السبع للمنية لكن لم يصرح بها بل اقتصر على لازمها تنبيهها على المقصود، وكقولك: (لسان الحال ناطق بكذا).

السادسة: فى الاستعارة الأصلية^(١): وهى لا تدخل إلا فى اسم الجنس (كأسد، وقيام) لأن المشابهة بين المستعار له والمستعار منه معتبرة فى الاستعارة وليس (التشبيه)^(٢) إلا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه والأصل فى الموصوفية الحقائق فلا تدخل الاستعارة فى الأعلام، إذ المشابهة غير معتبرة فيها ولا فى المشتقات^(٣) والأفعال والحروف لأنها لم توصف.

السابعة: فى الاستعارة التبعية^(٤) وهى لا تدخل إلا فى الاسماء المشتقة والأفعال والحروف وأما فى المشتقات والأفعال فتبعية المصدر فلا يقال: (نطقت الحال) أو (الحال ناطقة) بدل (دلت ودالة) إلا بعد وقوع الاستعارة فى النطق.

وأما فى الحروف فتبعية متعلقات معانيها، أى كون معنى من لا ابتداء الغاية، ومعنى إلى لانتهاى الغاية، مثال ذلك أنك إذا رأيت شخصاً أحسن إلى آخر ثم أذاه، فتقول عند ذلك: (هو أحسن إليه ليؤذيه)، ومنه قوله تعالى ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾^(٥) والاستعارة فى الفعل وما يشبه قد تكون من جهة الفاعل كقولك (نطقت الحال) أو المفعول الأول كقول ابن المعتز:

جُمع الحقُّ لنا فى إمامٍ قَتَلَ البخلَ وأحيا السَماحا^(٦)

فلو قال (قتل الأعداء وأحيا الأحياء) لم يكن استعارة أو المفعول الثانى كقوله: (صبحنا الخزرجية مرهفات) أو منهما كقوله تعالى ﴿يكاد البرق يخطف أبصارهم﴾^(٧) ومنه قوله:

تقرى الرياحُ رياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً إذا سَرى النُومُ فى الأجفانِ إيقاظاً^(٨)

(٢) ما بين القوسين من المفتاح ص ٢٠١

(٤) المفتاح ص ٢٠١

(١) المفتاح ص ٢٠١

(٣) نهاية ق ٨٥ فى الأصل

(٥) القصص ٧

(٦) البيت لعبد الله بن المعتز فى نهاية الإيجاز كذلك ص ٢٤٣، وهو فى ديوانه ص ١١٠، ومعاهد التنصيص

١٨٦/١

(٧) البقرة ٢٠ نهاية ق ٨٦ فى الأصل

(٨) البيت فى التبيان والمفتاح ص ٢٠٤ والايضاح ٤٣٢ بلا عزو والحزن: الأرض الغليظة المرتفعة غالباً، والأجفان

هنا: أكامم الزهر.

أو المجرور كقوله تعالى ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (١) بدل فأنذرهم، وأعلم أن ذكر كلمة التشبيه ينافي الاستعارة اتفاقاً، واختلف في ذكر المشبه كقولك: (زيد أسد) وقال الإمام إنه ينافيها لأن النفي والإثبات يتوجهان إلى الخبر لا إلى المبتدأ، فإذا قلت (زيد أسد) فالإثبات يتوجه إلى الأسدية، والتصريح بذكر زيد يمنع من أن يكون المراد إثبات صفة حقيقة الأسدية، بل المراد إثبات صفة من صفاته، هذا إن جعلته خبراً أما إذا جعلته فاعلاً كقولك (لقيني أسد) أو مفعولاً كقولك (لقيت أسداً) أو مضافاً إليه كقولك (مررت بأسد) لم يتوجه الإثبات إلا إلى حقيقة الأسدية، فعلى هذا لا يقع المستعار موقع الخبر والحال بل إنما يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً أو مبتدأ كقولك (الأسد مقدم) فالعيد في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً﴾ (٢) ليس بمستعار لوقوعه خبراً، وكذا «سراجاً» (٣) «منيراً» (٤) لكونه حالاً.

الثامنة: في تجريد الاستعارة وترشيحها (٥):

أما الأول: فهو أن يراعى جانب المستعار له بتوفيه ما يستدعيه ويضم ما يقتضيه، كقولك: (شاورت أسداً شاكى السلاح طويل القنا صقيل العضب) وكقولك: (حاورت بحراً ما أكثر علومه، وما أجمعه للحقائق، وما أوقفه على الدقائق، ومنه قوله: «فأذاقها الله لباس الجوع والخوف» (٦) فلو كان النظر إلى المستعار منه لقليل: (فكساها لباس الجوع).

وأما الثاني فهو أن يراعى جانب المستعار منه بما ذكر كقولك: (شارت أسداً هصوراً، عظيم اللبتين، وافى البراثين) ومنه قوله:

رمتني بسهم ريشه الكحل لم يضِرْ ظواهر جسمي وهو في القلب جارح (٧)

وكقولك: (حاورت بحراً زاخراً، لا يزال تتلاطم أمواجه، ولا يغيض فيضه، ولا يدرك قعره).

وإن لم يراع (لا المستعار له ولا المستعار منه) (٨) كقولك: (عندى أسد) فتكون (لا

(١) الانشقاق / آية ٢٤ (٢) المائدة / آية ١١٤

(٣) نهاية ق ٨٧ في الأصل

(٤) في قوله تعالى «يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً دواعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً معطوف على الحال.

(٥) المفتاح ص ٢٠٤ - ٢٠٥ (٦) النحل / آية ١١٢

(٧) البيت لكثير في ديوانه ص ١٨٨، وهوله في نهاية الإيجاز ص ٢٥٠ وفي دلائل الإعجاز ص ٣٨١ بلفظ

(جلدى) مكان (جسمى) و(هو للقلب) مكان و(هو في القلب)

(٨) في الأصل (لا - ولا) وقد قدرت الساقط.

تجريداً ولا ترشيحاً^(١) ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه، ولهذا نزل الاستعارة منزلة الحقيقة، فإنه قد يستعار الوصف المحسوس للشيء المعقول، ويجعل كأنه ثابتٌ لذلك^(٢) في الحقيقة وكأن الاستعارة لم توجد أصلاً كاستعارتهم العلوّ لزيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر، ثم بنى على العلو المكنى كما فعل أبو تمام في قوله^(٣)

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء

وكذا إذا استعير اسم الشيء لغيره كشمس وأسد فإنهم يبلغونه إلى حيث يتوهم أنه حقيقة.

على هذا يلزم المستعار له ما يلزم المستعار منه من التعجب كقوله: (٤)

قامت تُظِلِّلني من الشمس نفسٌ أحبُّ إليّ من نفسي
قامت تظللني ومن عجبٍ شمسٌ تظللني من الشمس

إذ لو لم يكن أنه أنسى نفسه أن هاتيك استعارة لما كان لهذا التعجب معنى، كقوله:

لا تعجبوا من بلى غلالته^(٥) قد زرّ أزراره على القمر^(٦)

فإنه قصد إلى خاصية القمر لما أنكر قوم عليه بلى الكتان بسرعة فهو ينهاهم عن ذلك التعجب، وهذا إنما يتم بالحكم الجازم بأنه قمرٌ، ومن شرط حسن الاستعارة المبالغة في التشبيه مع الإيجاز كقوله: أيا من رمى قلبي بسهم فأنفذ^(٧)

فلو قال (فأقصدا) أو (فأدلجا) بدل أنفذ لكانت قبيحة، إذ اللائق^(٨) بالمقام المبالغة في الوصف بالسهولة، فلو انتفى الإيجاز لكانت قبيحة كقوله: (٩)

لا تسقني ماء الملام فإنني صبٌ قد استعذبت ماءً بكائي

(١) في الأصل (لا - ولا) وقد قدرّت الساقط

(٢) نهاية ق ٨٨ في الأصل

(٣) البيت لأبي تمام في ديوانه ٣٥١/١، ونهاية الإيجاز ص ٢٥٢ وأسرار البلاغة ص ٢٦٣، ومعاهد التنقيص

١٨٨/١

(٤) البيتان لابن العميد. انظر أسرار البلاغة ص ٢٦٤، والمعاهد ١٧٣/٢

(٥) في الهامش: الغلالة القميص الرقيق

(٦) البيت في المفتاح ص ٢٠٥، وأسرار البلاغة ص ٢٦٥، والمعاهد ١٧٩/١ وهو لابن طباطبا العلوي.

والبلى: مصدر بلى الثوب يبلى إذا فسد، والغلالة شعار يلبس على البدن.

(٧) الإيجاز ص ٢٥٤ بلا عزو (٨) نهاية ق ٨٩ في الأصل

(٩) البيت لأبي تمام في ديوانه ٢٢/١

إذ حقيقة ماء الملام وهى لا تُلْمَنى أو جز منه .

وإذا قويت المشابهة بين الشئيين، فالتصريح بالتشبيه قبيح كما فى النور إذا استعير للعلم والإيمان، والظلمة للكفر والجهل^(١) وكلما كان التشبيه أخفى كانت الاستعارة أحسن، حتى لو أفصح به خرجت إلى ما تعافه الناس كقول ابن المعتز^(٢)

أثمرت أغصان راحته لجناة الحسن عنابا

فإن أظهرت التشبيه زال الحسن، ومن شرط حسنها أن يكون الشبه جلياً بنفسه سائراً بين الناس، وإلا لكان من باب الألغاز كقولك: (رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة)^(*) وأردت الناس.

التاسعة: فى أنواعها وهى خمسة: (٣)

الأول: استعارة محسوس لمحسوس لوصف محسوس، كقوله تعالى: «واشتعل الرأس شيباً»^(٤) فالمستعار منه: النار، والمستعار له، الشيب، والجامع هو الانبساط، ومنه قوله تعالى: و«تركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض»^(٥) فالمستعار منه حركة الماء^(٦) والمستعار حركتهم، والجامع نفس الحركة.

الثانى: استعارة محسوس لمحسوس لشبه عقلى كقوله تعالى: «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار»^(٧) فالمستعار له ظهور المسلوخ عن جلده والجامع أمر عقلى، وهو ترتب أحدهما على الآخر، ومنه قوله تعالى: «إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم»^(٨) المستعار له الريح، والمستعار منه المرأة، والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر.

(١) فى الهامش (فلا يحسن أن يقال: العلم كالنور والجهل كالظلمة)

(٢) ديوانه ٣٥/١

(٣) المفتاح ص ٢٠٦

(٤) مريم / آية ٤

(٥) الكهف / آية ١٠٠

(٦) نهاية ق ٩٠ فى الأصل

(٧) يس / آية ٣٧

(٨) الذاريات / آية ٤١

(*) مقتبس من الحديث الشريف الذى رواه أحمد وغيره (الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة)

انظر المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ح/ ٤٥١٦، ٥٠٢٩

الثالث: استعارة المعقول للمعقول لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدْنَا﴾، فالرقاد مستعار للموت، وهما معقولان، والجامع عدم ظهور الأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ﴾^(١) فالمستعار منه السكوت، والمستعار له زوال الغضب، والجامع هو أن الإنسان عند اشتداد الغضب يجد حالة كأنها تغريه وعند سكوته يجد كأنه أمسك عن الإغراء.

الرابع: استعارة المحسوس للمعقول: كقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾^(٢) فالوادي مستعار للأمر، والهيمنان للاشتغال به على سبيل التحير ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾^(٣) فاستعير القذف لإيراد الحق على الباطل والدمغ لإذهاب الباطل، وأصل استعمالهما^(٤) في الأجسام.

الخامس: استعارة المعقول للمحسوس: لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ﴾^(٥) المستعار منه التكبر والمستعار له كثرة الماء، والجامع الاستعلاء المفرط، ومنه قوله تعالى: ﴿نَبْذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾^(٦) فالمستعار منه النبذ وراء الظهر، وهو أن تلقى الشيء خلفك، والمستعار له الغفلة، والجامع الزوال عن المشاهدة.

المسلك الثالث: في المجاز العقلي^(٧) وفيه لطائف:

الأول: قيل الحقيقة العقلية هي: ^(٨) الكلام المفاد به عند المتكلم من الحكم فيه، ويسمى حقيقة إثباتية، وحكمية أيضاً، كقولك: (أنبت الله البقل) و(هزم عسكر الأمير الجند).

والمجاز العقلي هو: الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول كقولك: (أنبت الربيع البقل) و(كسا الخليفة الكعبة) و(هزم الأمير الجند) و(شفى الطبيب المريض)، ويسمى مجازاً حكماً وإثباتياً أيضاً، ومنه:

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشَى^(٩)

(١) الأعراف / آية ١٥٤

(٢) الشعراء / آية ٢٢٥

(٣) الأنبياء / آية ١٨

(٤) نهاية ق ٩١ في الأصل

(٥) الحاقة / ١١

(٦) آل عمران / ١٨٧

(٧) المفتاح ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٨) المفتاح ص ٢١١

(٩) البيت للسلطان العبدى، شرح الحماسة للمرزوقى ص ١٢٠٩، والمعاهد ٧١

فإن قلت: إثبات المجاز العقلي متوقف على أن صيغ الأفعال غير موضوعة لصدور الفعل عن القادر عليه، وهو في حيز المنع^(١)

قلت: إنها تدل وضعا على صدور معانيها عن الشيء سواء كان قادرا أم لا، لأنها لو كانت موضوعة بإزاء القادر لكان قولك: (فعل القادر) تكرارا، ولكان منقولاً عن أحد من رواة اللغة، إذ لا مجال للعقل في الوضع، ولكان مثل: «نهارك صائم» و«ليلك قائم» و«أشباب الصغير» مشعراً بالقادر، فعلم أن المجاز في نسبة الأفعال إلى الفاعلين عقلي.

الثانية: واعلم أن هذا المجاز قد يكون في الحكم دون المحكوم له وبه كالأمثلة المذكورة، وقد يكون في الحكم، وفيهما أيضاً كقولك: (أحيا الأرض شباب الزمان)، فإن (أحيا الأرض شباب الزمان) مجاز، أو وضعيان ونفس الحكم مجاز عقلي، وقد يكون في المحكوم له والحكم دون المحكوم به، كقولك: (أحيا الربيع الأرض) ومن القسم الأول: قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ﴾^(٢) وقوله ﴿وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٣) وقوله: «حتى تضع الحرب أوزارها»^(٤) وقوله «وأخرجت الأرض أثقالها»^(٥) فإن هذه الأفعال مسندة^(٦) إلى غير الفاعل الحقيقي إذا الأصل^(٧) إسناد الربح إلى أصحاب التجارة، وإسناد زيادة الإيمان إلى العلم، وأوزار الحرب إلى أصحاب الحرب، وإسناد الأفعال إلى خالق الأرض.

الثالثة: في أن الإثبات المجازي يستلزم الإثبات الحقيقي^(٨) إذ يمتنع الفرع بدون الأصل، فإن قيل هذا منقوض بمثل: (سرتنى رؤيتك)، و(أقدمنى بلدك حق لى) و(يزيدك وجهه حسنا إذا مازدته نظراً) قلنا ممنوع فإن إسناد السرور إلى الله تعالى في الحقيقة، وإسناد الإقدام إلى نفس المتكلم كأنه قال: (أقدمنى نفسى لحق لى) وإسناد زيادة الحسن أيضاً إلى الله تعالى على معنى: (يزيدك الله حسناً، فى وجهه)، ومن شرط المجاز العقلي أن يكون للمسند إليه المذكور نوع تعلق بالمترك كترتب الإثبات على مجيء الربيع وجوداً وعدماً.

(١) نهاية ق ٩٢ فى الأصل

(٢) البقرة / آية ١٦

(٣) الأنفال / آية ٢

(٤) محمد / آية ٤

(٥) الزلزلة / آية ٢

(٦) فى الأصل (مستبدة) وهو خطأ

(٧) نهاية ق ٩٣ فى الأصل

(٨) المفتاح ص ٢١٠

المقصد الثالث فى الكناية

فى الكناية وفيه لطائف^(١) الأولى: فى حقيقتها: قيل الكناية ترك التصريح بذكر الشئ إلى ما يلزم لينتقل الذهن من اللازم إلى الملزوم، كقولك: (فلان كثير الرماد)، و(طويل النجاد)، فإن الذهن ينتقل منه^(٢) إلى الكرم وطول القامة، والفرق بينها وبين المجاز أنها مبنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم والمجاز بالعكس، وأيضاً أن معنى الأصل فى الكناية مقصود أيضاً لأنها لا تنافى إرادة الحقيقة بلفظها بخلاف المجاز.

وهى ثلاثة أنواع، لأن المطلوب بها إما الموصوف، أو الصفة، أو تخصيصها به، فاللزوم: صنفان:

قريبة: وهى تكون عند اختصاص صفة بموصوف معين فتذكر (أى الصفة)^(٣) للتوصل إليه (أى للموصوف المعين)^(٣) كقولك: (جاء المضياف) وتريد زيدا المخصوص بالمضيافية.

وبعيدة: وهى تكون عند عدم اختصاصها به، بل لأنها من انضمام (لازم لآخر وآخر)^(٤) حتى يتوصل إلى المطلوب، كقولك فى الكناية عن الإنسان: (حي مستوى القامة عريض الأظفار).

الثانية: فى الكناية المطلوب بها الصفة:

وهى أيضاً قريبة وبعيدة:

فالقريبة: هى الانتقال من أقرب اللوازم إلى المطلوب كقولك (فلان طويل النجاد) أو (طويل نجاد) وكقولك: (فلان عريض القفا) فإنه كناية عن الأبله، و(فلان عريض الوسادة)^(٥) وهو كناية عن هذه الكناية.

والبعيدة: هى الانتقال من لازم بعيد إلى المطلوب بتوسط لوازم متسلسلة كقولك: فلان كثير الرماد، فإن الذهن ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر، ومنها إلى كثرة

(١) المفتاح ص ٢١٣ (٢) نهاية ق ٩٤ فى الأصل

(٣) ما بين القوسين من هامش الأصل

(٤) فى الأصل (لأن لم خر وآخر) هكذا بالضبط وهو تحريف من الناسخ والتصويب من المفتاح ص ٢١٤

(٥) نهاية ق ٩٥ بالأصل

إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى أنه مضياف.

فالنوعان الأولان كنايةتان في المفرد، والثالثة كناية في المركب.

الثالثة: في النوع الثالث (من الكناية)^(١)

(وهي الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف)^(٢)

وهو أن يحاول إثبات معنى من المعاني لشيء فيترك التصريح بإثباته ويثبته لمتعلقه.

وهي إما: لطيف، أو ألطف في جانب الإثبات أو النفي. فالأول، كقوله^(٣)

إن السماحةَ والمروءةَ والندى في قبة ضُربت على ابن الحشرج

فإنه حين أراد اثبات هذه المعاني للمدوح لم يصرح بها بل عدل إلى الكناية فجعلها في قبة ضربت عليه، ومنه (المجد بين ثوبيه) و(الكرم بين برديه) فإنه لما أراد إثبات المجد والكرم للمدوح فجعلهما في ثوبه المشتمل عليه، والثاني كقوله:

والمجد يدعو أن يدوم لجيده عقد^(٤) مساعي ابن العميد نظامه^(٥)

فإنه لما أراد اثبات المجد لابن العميد، أثبت له المساعي وجعلها نظام عقد وبين أن مناطه هو جيد المجد.

ومثال النفي قوله في وصف امرأة بالعفة:

تبیت بمنجاة من اللوم بيتها إذا ما بيوت بالملامة حلت^(٦)

فإنه حين أراد بيان عفتها نفى اللوم عنها بأن نفاه من بيتها.

الرابعة:

الكناية في النوعين الأخيرين^(٧):

(١، ٢) ما بين القوسين من هامش الأصل

(٣) البيت لزياد الأعجم، دلائل الإعجاز ص ٢١٢، ومعاهد التنخيص ١/ ١٩٥، والأغاني ١٢/ ٢٠، وابن

الحشرج كان أمير نيسابور

(٤) نهاية ق ٩٦ في الأصل

(٥) البيت بلا عزو المفتاح ص ٢١٦ والمصباح ٧٣ والمعاهد ٢/ ١٧٤، وكذا في التبيان والايضاح

(٦) البيت من المفتاح ص ٢١٧، وفي التبيان منسوباً للشنفرى، والبيت له في المفضليات ص ١٠١، ودلائل

الإعجاز ص ٢٠٤

(٧) في الهامش: (أى المطلوب بها نفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف)

إما لأجل موصوف مذكور كقولك: (فلان يصلى ويزكى) يريد أنه مؤمن، وإما لأجل موصوف غير مذكور كقولك فى عرض من يؤذى المسلمين: (المؤمن هو الذى يصلى ويزكى ولا يؤذى أخاه المسلم) فإنه يريد نفى الإيمان عن المؤذى.

وإذا كانت الكناية عرضية: سميت (تعريضاً)، وإلا (فإن لم تكن عرضية)^(١) فإن بعدت المسافة بينها وبين المكنى عنه لتوسط اللوازم كما فى (كثر الرمّاد) سُميت (تلويحاً)، وإن قربت سميت (رمزاً) عند نوع من الخفاء، كما فى قوله:

متى تخلو تميم من كريم
ومسلمة بن عمرو من تميم^(٢)

الخامسة: الكناية راجحة على التصريح لأنها ذكر الشيء^(٣) بواسطة ذكر لوازمه، ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم، ولأريب أن ذكر الشيء مع دليله أوقع فى النفوس من ذكر الشيء لامع دليله، وكذا المجاز أبلغ من الحقيقة لعين هذا الدليل لأنه انتقال من الملزوم إلى اللازم، والملزوم دليل ثبوت اللازم، وكذا الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه لأنها غير دالة على أن المستعار منه أكمل من المستعار له بخلاف التصريح بالتشبيه فإنه دال على أن المشبه به أكمل من المشبه فى وجه التشبيه، لأنك إذا قلت: (رأيت زيدا يشبه الأسد) فكأنك أثبت شجاعته بواسطة مقدمتين مشكوكتين، إذ تقدير الكلام: زيد يشبه الأسد، وكل ما شابهه فهو شجاع، وكل منهما مشكوك، أما الأولى فظاهرة، وأما الثانية فلأنه ليس كل من شابه الأسد يبلغ قوته، بخلاف ما إذا قلت (رأيت أسداً) فإن المقدمة الأولى: مشكوك فيها ولكن المقدمة الثانية يقينية وهى: كل أسد شجاع، وكلما كان الشك فى المقدمات أقل، كانت الدعوى^(٤) من القبول أقرب.

(١) ما بين القوسين من هامش الأصل

(٢) فى الأصل متى تخلو بنى تميم... وهو خطأ، والبيت فى المفتاح على الصواب ص ٢١٨

(٣) نهاية ق ٩٧ فى الأصل

(٤) نهاية ق ٩٨ فى الأصل

خاتمة

في

وجوه يقصد بها تحسين

الكلام وتزيينه، ويعرف

بها بدائعه

خاتمة

فى وجوه يقصد بها تحسين الكلام وتزيينه، ويعرف بها بدائعه: وفيها فصلان:

الأول: فى الفصاحة العائدة إلى الألفاظ، وفيه لطائف:

الأول: فى المحاسن العائدة إلى المفردات بالكناية^(١): وهى إما راجعة إلى مفردات الحروف، أو مفردات الكلم.

والأول: أصناف: أحدها أن تكون الحروف خالية عن النقط كقول الحريرى:
(اعدد لحسادك حدّ السّلاح)^(٢)

وثانيها: أن الحروف كلّها منقوطة كقوله: (فتتنى فجنّتنى)^(٣)

وثالثها: أن ينفصل بعض الحروف عن البعض كقوله:

وَزُرْ دارَ زُرْزُورٍ ودارَ زُرارةٍ ودارَ رَدَاحٍ إن أردتَ دَوَاءً^(٤)
أو متصل بعضها ببعض كقوله: (فتتنى)

ورابعها: أن يكون أحد الحروف منقوطاً، والآخر غير منقوط، كقول الحريرى:
«أخلاق سيدنا تحب»^(٥)

والثانى: فمنه الخفاء^(٦): «وهو الكلام الذى تحت حروف إحدى كلمتيه (أى نصف الثانى) منقوطة، وحروف الأخرى غير منقوطة، كقول الحريرى: «الكرمُ ثبت الله جيشُ سعودك يزِينُ»^(٧) ومنه تجنيس الخط كقوله تعالى^(٨) و«هم يحسبون أنهم يحسنون صنعا»^(٩)

الثانية: فى المحاسن العائدة إلى آحاد الحروف والكلمة^(١٠)، فمنها:

الحذف: وهو الاحتراز عن حرف أو حرفين إظهاراً للمهارة فى تلك اللغة، كما أن واصلاً يحترز عن الراء لكونه ألثغ، فجرب فى أنه كيف يعبر عن قولنا: (اركب فرسك، واطرح رمحك) فقال: (ألق قناتك، واعلُ جوادك).

(١) تأثر الطيبى فى هذه الخاتمة كثيراً بالرازى فى نهاية الإيجاز، انظر نهاية الإيجاز للرازى بدءاً من ص ١١٤

(٢) المقامة الحلبية: السادسة والأربعون ص ٣٨٤

(٣) قوله: جزء من بيت له فى المقامة الحلبية ص ٣٨٦ وهو: فتتنى فجنّتنى تجنّى. يتجنّ يفتنّ غبّ تجنّى

(٤) من المقامة الحلبية للحريرى ص ٣٨٦

(٥) من المقامة السادسة والعشرين المعروفة بالرقطاء ص ١٩٨

(٦) فى الأصل: الخفاء وهو تحريف، والتصويب من نهاية الإيجاز ص ١١٦

(٧) المقامة السادسة (المراغية) ص ٤٢

(٨) نهاية ق ٩٩ فى الأصل

(٩) الكهف / ١٠٤

(١٠) نهاية الإيجاز ص ١٢٢

ومنها: الرعنات: وهو التزام حرف قبل حرف الروى، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(١) ويشترط أن تكون الحروف غير متنافرة كقوله:

وَقَبْرٌ حَرْبٌ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وليس قُرْبٌ قَبْرٍ حَرْبٌ قَبْرٌ^(٢)

فإن حروفه متنافرة، وغير ثقیل (إلى هذا الحد)^(٣) كقول أبى تمام:

(كريم)^(٤) متى أمدحه أمدحه، والورى معى، ومهما لُمتهُ لُمتهُ وحدى^(٥)

ويشترط أن تكون الكلمة متوسطة فى قلة الحروف وكثرتها، وأعدلها الثلاثية، لاشتمالها على المبدأ والوسط والنهاية، ومتوسط فى الحركة، وأعدلها حركتان، وساكن، وتوالي أربع حركات فى غاية الثقل^(٦)

الثالث

فى المحاسن العائدة إلى المركبات^(٧)، وفيها أبحاث:

الأول: فى التجنيس: وهو «تشابه الكلمتين فى اللفظ»^(٨) وهو ثمانية أنواع

أحدها التام: وهو أن يتحد المتجانسان فى اللفظ دون المعنى، كقول الحريرى: (فلا
ملاً الراحة من استوطنها الراحة)

وثانيها: الناقص: والنقصان: إما أن يكون باختلافهما فى بنية الحركة كقوله:
(جبة البرد، جنة البرد) أو فى التخفيف كقولك: (الجهول إما مفرط أو مفرط) والمشدد
يقوم مقام المخفف بالنظر إلى الصورة

وثالثها: المذيل وهو أن يتحدا فى الحروف والهيئة ويختلفا بزيادة حرف إما فى أول
الكلمة كقوله تعالى ﴿والتفت الساق بالساق، إلى ربك يومئذ المساق﴾^(٩)

أو فى وسطها كالرد والرمد، أو فى آخرها ككأس وكأسب.

ورابعها: المضارع: ويسمى المطرّف: وهو أن يختلفا بحرف أو حرفين متقاربين فى
المخرج، وهو إما فى أول الكلمة^(١٠) (بنى وبينه: ليل دامس، وطريق طامس) أو فى

(١) الضحى ٩ - ١٠.

(٢) البيت لأبى العتاهية فى ديوانه ص ٣٥٣، وقد ورد فى المخطوط محرفاً، مسبقاً بقوله: (كقوله تعالى: فاقبر

حبر...) وهو خطأ من الناسخ

(٣) سقطت من الأصل واثبتناها من نهاية الايجاز ص ١٢٣ لأنه ناقل عنه فى هذا الموضع

(٤) سقطت من الأصل واثبتناها من ديوان أبى تمام ١١٦/٢

(٥) ديوانه ١١٦/٢ (٦) نهاية ق ١٠٠ فى الأصل

(٧) نهاية الايجاز ص ١٢٦ (٨) المفتاح للسكاكى ص ٢٢٧

(٩) القيامة / أينان ٢٩، ٣٠ (١٠) نهاية ق ١٠١ فى الأصل

وسطها، كقولك: (ما خصصتني ولكن خسستني) أو في آخرها كقوله عليه السلام: «الخير معقود بنواصي الخيل»^(١).

وخامسها: اللاحق: وهو أن يختلف لامع التقارب وهو إما في أولها كقولك: (سعيد بعيد)، أو في وسطها كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدًا، وَإِنَّ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدًا﴾^(٢).

أو في آخرها كقولك (عابد عابث).

وسادسها: التجنيس بالإشارة دون التصريح كقوله:

حلقت لحيّة موسى باسمه وبهرون إذا ما قلبا^(٣)

وسابعها: المصحّف: وهو أن يتشابه المتجانسان في الخط دون اللفظ كقولك: (غَرَّكَ غَرَّكَ)، (ذلك ذلك).

وثامنها: المقرون وهو أن يتشابه لفظاً فقط، كقوله:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَامَ وَلَا جَامَ لَنَا مَا الَّذِي ضَرَّ مَدِيرَ الْجَامِ لَوْ جَامَلَنَا^(٤)

وثانيها: المقرون: وهو أن يتشابه لفظاً وخطاً، كقوله:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبَةً فَادَعُهُ، فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةٌ^(٥)

واعلم أن المتجانس إذا لم يكن أحدهما في مقابلة الآخر^(٦) يسمى تجنيساً مزدوجاً ومكرراً ومردداً كقولهم: (النبذ بغير النغم غمّ، وبغير الدسم سمّ)، وكقولهم: (من طلب وجدّ وجدّ) و(من قرع باباً ولجّ ولجّ).

وها هنا نوع آخر يسمى تجنيساً مشوشاً مثل: بلاغة براعة.

وألحق بالتجنيس نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقِيمِ﴾^(٧)

وقوله ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ﴾^(٨)

(١) الحديث رواه البخارى ٢٥٤/٤ ط الشعب

(٢) العاديات / الآيتان ٧، ٨

(٣) البيت فى نهاية الإيجاز ص ١٣١، وعقود الجمان للسيوطى ١٦٩/٢ - ١٧٣

(٤) البيت لأبى الفتح البستى: والجام: هو اناء الشراب، ومديره هو الساقى الذى يدير الكؤوس على الشاربين،

وجاملنا: فعل من المجاملة والبيت فى حدائق السحر للوطواط ص ٩٧

(٥) البيت لأبى الفتح البستى، و(ذاهبة) الأول بمعنى صاحب هبة أى عطاء، والثانية (ذاهية) أى فانية.

(٦) نهاية ق ١٠٢ فى الأصل

(٨) الواقعة / ٨٩

(٧) الروم / آية ٣٠

الثانى: فى رد العجز على الصدر^(١):

وهو كل كلام وجد فى نصفه الأخير لفظٌ يشبه لفظاً فى نصفه الأول. والمشابهة على أربعة أقسام، لأنهما إما أن يشتركا صورة ومعنى، أو صورة لا معنى، أو فى الاشتقاق أو فى شبه الاشتقاق، ثم إنهما إما أن يكونا طرفين، أو يكون الصدر حشويًا والعجز طرفيًا، ويأتى فى الأول الأقسام الأربعة:

الأول: أن يتفقا صورة ومعنى، كقوله:

سُكْرانٍ، سُكْرٌ هَوَى، وسُكْرٌ مُدَامَةٌ أنى يفىق فتى به سُكْران^(٢)

الثانى: أن يتفقا صورة لا معنى كقوله:

ذَوَائِبُ سُودٌ كَالْعَنَاقِيدُ أُرْسِلَتْ فمن أجلها منا النفوسُ ذَوَائِبُ^(٣)

الثالث: أن يتفقا فى الاشتقاق كقوله:

واستبدت^(٤) مرة واحدة إنما العاجزُ من لا يَسْتَبِدُّ^(٥)

الرابع: أن يتفقا فى شبه الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿إِنى لَعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾^(٦) ويأتى فى الثانى: الأقسام الأربعة، ثم يقسم كل منها إلى ثلاثة أقسام، وهو إما أن يقع الصدر فى حشو المصراع الأول، أو فى آخره، أو فى أول الثانى فيصير اثنى عشر قسمًا.

أولها: أن يتفقا لفظاً ومعنى، ويكون الصدر فى حشو المصراع كقوله:

ولم يحفظ مضىاع المجد شيئاً مــــن الأشياء كالمال المضاع

وثانيها: أن يتفقا كذلك ويكون الصدر فى آخره كقوله:

(١) نهاية الإيجاز ص ١٣٤

(٢) البيت للخليع الدمشقى. انظر يتيمة الدهر (قسم شعراء أقسام)

(٣) البيت لأبى الحسن المرغينانى، و(الذوائب) الأولى: جمع ذؤابة وهى أعلى شعر الرأس، والثانية: جمع ذائبة

بمعنى سائلة، والبيت فى حداث السحر للوطواط ١١٣

(٤) نهاية ق ١٠٣ فى الأصل

(٥) البيت لعمر بن أبى ربيعة، فى قصيدة له مطلعها:

ليت هنذاً أنجزتنا ما تعد وشففت أنفسنا بما تجدد

واستبدت مرة واحدة إنما العاجز من لا يستبد

والبيت فى الأصل (فاستبدت) بابدال الواو فاء وقد كتبه على الصواب

(٦) الشعراء / ١٦٨

ومن كان بالبيض الكواعب مُغرماً فمازلت بالبيض القواضب مُغرماً^(١)
 وثالثها: أن يتفقا كذلك، ويكون الصدر أول الثانى، كقوله:
 ولم يكن إلا مُعرج^(٢) ساعة قليلاً فإنى نافع لى قليلها^(٣)
 ورابعها: أن يتحدا لفظاً لا معنى، ويكون الصدر فى حشو المصراع، كقوله:
 وإذا البلابل أفصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل^(٤)
 وخامسها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدر فى آخره، كقوله:
 فمشغوف^(٥) بآيات المثنى ومفتون برنات المثنى^(٦)
 وسادسها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدر فى أول الثانى كقولك:
 رماك زمانُ السوء من حيث لا يرى فرام ولم يظفر بما هو رام^(٧)
 وسابعها: أن يتحدا فى الاشتقاق، ويكون فى حشو المصراع كقوله:
 وما إن شبت من كبر ولكن لقيت من الأحبة ما أشابا^(٨)
 وثامنها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدر فى آخره كقوله:
 ففعلك، إن سئلت لنا مطيع وقولك، إن سألت، لنا مطاع^(٩)
 إذا العزاء حلت دار قوم فليس تزول إلا بالعزاء^(١٠)
 وتاسعها: أن يتحدا كذلك، ويكون الصدر فى أول الثانى كقوله:
 ثوى بالثرى من كان يحيا به الورى ويعمر صرف الدهر نائله الغمر
 وقد كانت البيض البواتر فى الوغى بواتر فهى الآن من بعده بتر^(١١)

-
- (١) البيت لأبى تمام فى ديوانه ٢٣٦/٣، والكواعب جمع كاعب. وهى الجارية حين يبدو تديها للنهود، والبيض القواضب هى السيوف القواطع.
 (٢) فى الأصل (مفرح)، وهو خطأ، والتصويب من ديوانه.
 (٣) البيت فى ديوان ذى الرمة ص ٥٥٠، والمعرج مصدر ميمي بمعنى الوقوف.
 (٤) البيت لأبى منصور الثعالبي، والبلابل الأولى: جمع (بَلْبَل)، والثانية جمع (بَلْبَال) وهو الهم، والثالثة: جمع (بُلْبُلَة) وهى قناة الإبريق انظر معاهد التنصيص ٩١/٢، حقائق السحر ص ١١٤.
 (٥) نهاية ق ١٠٤ فى الأصل
 (٦) البيت للحريرى، المقامة الثامنة والأربعون (الحرامية) ص ٤٠٩، وانظر معاهد التنصيص ٩٣/٢، والمثنى الأولى هى سور القرآن الكريم) والثانية هى أوتار العود.
 (٧) البيت فى نهاية الإيجاز للرازى ص ١٣٨
 (٨) البيت فى نهاية الإيجاز للرازى ص ١٣٨ وهو لأبى فراس الحمدانى
 (٩) البيت فى نهاية الإيجاز للرازى ص ١٣٨
 (١٠) العزاء الشديد من مرض أو موت أو غير ذلك، والعزاء: الصبر والتجلد، والبيت فى النهاية
 (١١) البيتان لأبى تمام فى ديوانه ص ٣٦٩

وعاشرها: أن يتفقا في شبه الاتفاق ويختلفا صورة ومعنى ويكون الصدرُ في حشو
المصراع، كقوله:

وحادى عشر: أن يتفقا كذلك، ويكون الصدر في آخره، كقوله:

ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع إلى تخلص عانى^(١)

والثاني عشر: أن يتفقا^(٢) كذلك، ويكون الصدر في أول الثاني كقوله:

لعمري لقد كان الثريا مكانه فأضحى الآن مثواه في الثرى^(٣)

المبحث الثالث: في القلب^(٤):

وهو إما في كلمة واحدة أو أكثر، فإن كان الأول فهو مقلوب الكلّ إن كان القلب
في جميع الحروف، كقوله:

حُسامك فيه (للأجباب)^(٥) فتحُ ورمحك منه للأعداء حتف^(٦)

وهو مجنح إن كان أحد الطرفين من البيت أو المصراع قلباً للآخر كقوله:

ساق هذا الشاعر الحينَ إلى من قلبه قاسى^(٧)

ومنه: (لاح أنوار الندى من كفه في كل حال)

وإن كان في بعض الحروف فهو مقلوب البعض كقوله عليه السلام: ﴿اللهم استر
عوراتنا، وآمن روعاتنا﴾^(٨) وكقوله:

قالوا أى شيء أحلى فقلت المقلتان المقلتان

وإن كان الثانى، فإن كانت الكلمات بحيث تقرأ معكوسة فهو المستوى كقول
الحريرى:

أس أرملا إذا عرى وارع إذا المرء أسا^(٩)

(٢) نهاية ق ١٠٥ في الأصل

(١) البيت في النهاية ص ١٣٩

(٤) انظر نهاية الإيجاز للرازى ص ١٤٠، ومفتاح العلوم للسكاكى ص

(٣) البيت في النهاية ص ١٣٩

(٥) في الأصل (للأعداء) والتصويب من نهاية الإيجاز ص ١٤٠

(٦) البيت في حقائق السحر للوطواط ص ١٠٨

(٧) البيت في نهاية الإيجاز ص ١٤٠، وفي حقائق السحر ص ١٠٩، وبعده بيت آخر هو:

علينا جبل راس

سار حى القوم فالهم

(٨) الحديث أخرجه الألبانى وصححه فى صحيح الجامع

(٩) البيت فى المقامة السادسة عشرة (المغربية) للحريرى ص ١١٨

ومنه التبديل :

وهو عكس الكلمات فى الترتيب كقولهم : (كلام الملوك ، ملوك الكلام) وقوله^(١) :

فلا مجدٌ فى الدنيا لمن قلَّ مالهٌ ولا مالٌ فى الدنيا لمن قلَّ مجدهُ

وقوله تعالى : ﴿تُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٢)

المبحث الرابع : فى السجع^(٣)

وهو تكلف التقفية من غير تأدية الوزن ، وأقسامه ثلاثة :

الأولى : المتوازى : وهو أن يتفق الكلمتان فى عدد الحروف وحرف الأخير كقوله تعالى : ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾^(٤)

والثانى : المطرف : وهو أن يختلفا فى عدد الحروف ويختلفا فى حرف الأخير كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ، وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرُ﴾^(٥)

والثالث : المتوازن : هو عكس الثانى كقوله تعالى : ﴿وَنَمَارِقٌ مَصْفُوفَةٌ، وَزُرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾^(٦)

المبحث الخامس : فى تضمين المزدوج^(٧)

وهو أن يجمع المتكلم بعد رعاية المسجع فى أثناء القرائن بين لفظين متساوى الوزن ، كقوله عليه السلام : «المؤمنون هينون لينون»^(٨) وكقولهم : (فلان رفع دعامة الحمد والمجد بإحسانه ، وبرز بالجد على أقرانه)

المبحث السادس : فى الترصيع^(٩)

وهو تساوى أوزان الألفاظ واتفاق أعجازها^(١٠) كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^(١١) وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾^(١٢)

(١) نهاية ق ١٠٦ فى الأصل

(٢) آل عمران آية ٢٧

(٣) نهاية الإيجاز للرازى ص ١٤٢

(٤) المدثر / آية ٦

(٥) الغاشية ايتان ١٣ ، ١٤

(٦) الغاشية ايتان ١٥ ، ١٦

(٧) نهاية الإيجاز ص ٣٢٤ / ٢

(٨) الحديث فى الجامع الصغير

(٩) نهاية الإيجاز ص ١٤٤

(١٠) نهاية ق ١٠٧ فى الأصل

(١١) الانقطار الآيتان ١٣ ، ١٤

(١٢) الغاشية الآيتان ٢٥ ، ٢٦

في الفصاحة العائدة إلى المعاني

الفصاحة العائدة إلى المعانى

وفيه مباحث:

الأول: فى المطابقة، وهى: الجمع فى الكلام بين المتضادين وهو إما حقيقىان كقوله: «فليضحكوا قليلاً، وليبكوا كثيراً»^(١) وقوله:

أما والذى أبكى وأضحك والذى أمات وأحيا والذى أمره الأمرُ

وقوله تعالى: ﴿قل اللهم مالك الملك.. الآية﴾^(٢)

وقوله تعالى: ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون، يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا﴾^(٣) وإما مجاز كقوله تعالى: ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾^(٤) وإما أحدهما حقيقة والآخر مجازاً، كقوله فى الشيب:

له منظر فى العين أبيضُ ناصعٌ ولكنه فى القلب أسودُ أسفعُ

الثانى: فى المقابلة^(٥):

وهى أن يجمع بين متوافقين فصاعداً، ثم يعطف عليه أضادها، أو شبهها على الترتيب ثم إذا شرطها بشرط وجب أن يشرط ضديهما بضد ذلك الشرط، فمن مقابلة ثلاثة بثلاثة قوله:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعاً^(٦) وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

ومن مقابلة أربعة بأربعة، قوله تعالى: ﴿فأما من أعطى واتقى، وصدق بالحسنى، فسنيسره لليسرى، وأما من بخل واستغنى، وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى﴾^(٧) لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده، وهو التعسير مشتركاً بين أضدادها وهى المنع والاستغناء والتكذيب.

الثالث: المشاكلة^(٨): وهى أن تذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه معه كقوله:

قالوا اقترح شيئاً نَجِدُكَ طَبَخَهُ قُلْتَ اطبخوا لى جَبَّةٍ وقميصاً^(٩)

(١) التوبة/ آية ٨٢ * البيت فى المفتاح ص ٢٢٥ بلا غرو

(٢) آل عمران/ آية ٢٦ (٣) الروم: آيتان ٦، ٧

(٤) الأنعام/ آية ١٢٢

(٥) مفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٢٥، ونهاية الإيجاز ص ٢٨٦

(٦) نهاية ق ١٠٨ فى الأصل (٧) الليل: الآيات من ٥ إلى ١٠

(٨) المفتاح ص ٢٢٥ (٩) البيت فى المفتاح ص ٢٢٥

ومنه، قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(١)
 وقوله: ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي، وَلَا أَعْلَمُ مَا
 فِي نَفْسِكَ﴾^(٣)

الرابع فى المزاوجة^(٤): وهى أن يجمع بين معنيين فى الشرط والجزاء كقوله:
 إذا ما نهى الناهى فلجّ بى الهوى أصاغت إلى الواشى فلجّ بها الهجر^(٥)
 الخامس: فى التكميل:

وهو أن يأتى فى شىء من الفنون بكلام فيراه ناقصا لكونه مدخولا بعيب من جهة
 دلالة مفهومة، فيكملة بجملة ترفع عنه النقص كقوله:

حليم، إذا ما الحلم زين أهله مع الحلم فى عين العدو مهيب

فإن مجرد وصف الممدوح بالحلم غير واف بالغرض، إذ ربما يطمع فيه العدو فكملة
 بالمصراع الأخير.

السادس: فى الاعتراض، ويسمى بالحشو^(٦) وهو أن يدرج فى الكلام ما يتم به
 المقصود دونه كقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ،
 إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾^(٧):

السابع: فى التذييل^(٨):

وهو أن يأتى بعد تمام الكلام بمشتمل على معناه لإفادة التأكيد كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ
 جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا، وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾^(٩) ومنه، قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ
 مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ، أَفَتُنَمِّتُ فَهُمُ الْخَالِدُونَ، كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١٠)
 ومنه قوله:

لم يبق جودك لى شيئا أوثله تركتنى أصحاب الدنيا بلا أمل

-
- | | |
|--|--|
| (١) البقرة/ آية ١٩٤ | (٢) آل عمران / ٥٤ |
| (٣) المائدة/ آية ١١٦ | (٤) المفتاح للسكاكى ص ٢٢٥، والنهاية للرازى ص ٢٨٦ |
| (٥) البيت للبحترى فى ديوانه ١/ ٢١٧ وهو فى المفتاح ص ٢٢٥ | |
| (٦) المفتاح ص ٢٢٧ | (٧) الواقعة/ الآيات ٧٥، ٧٦، ٧٧ |
| (٨) انظر التبيان للطيبى بتحقيقى قسم البديع، ط المكتبة التجارية، وانظر الإيضاح بشرح د/ محمد عبد المنعم
خفاجى ص ٣٠٧ | |
| (٩) سبأ آية ١٧ | (١٠) الأنبياء / ٣٤ |

ومنه قوله:

تَزُورُ فُتًى يَعْطَى عَلَى الْحَمْدِ مَالُهُ وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ الْمَكَارِمِ يُحْمَدُ

الثامن: فى الالتفات (١):

وهو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو بالعكس كقوله: ﴿مالك يوم الدين، إياك نعبد﴾ (٢) وكقوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم فى الفلك، وجرين بهم﴾ (٣)

التاسع: فى الاقتباس:

وهو أن يدرج كلمة أو آية من القرآن فى الكلام تزيينا لنظامه، كما قيل: (يا قوم اصبروا عن المحرمات، وصابروا على المفترضات، ورابطوا بالمراقبات، واتقوا الله فى الخلوات).

العاشر: فى التمليح (٤)

وهو أن يشار فى الكلام إلى مثل سائر أو شعر نادر كقوله:

المستغيثُ بعمرٍو عند كُربته كالمستغيث من الرمضاء بالنار (٥)

الحادى عشر: فى التسهيم (٦)

وهو أن يكون صدر البيت أو شطره مقتضيا لعجزه ودالا عليه كقوله:

أَحَلَّتْ دُمَى مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَحَرَمَتْ بَلَا سَبَبٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ سَلَامَى
فَلَيْسَ الَّذِى حَلَّلْتَهُ بِمَحَلِّ وَلَيْسَ الَّذِى حَرَّمْتَهُ بِحَرَامِ

الثانى عشر: إرسال المثليين (٧):

وهو أن يجمع بين المثليين كقوله:

(١) المفتاح ص ٢٢٧ فى المحسنات وقد أشار إلى بحثه له فى علم المعانى، وانظر نهاية الإيجاز للرازى ص ٢٨٧، وقد اختصر الطيىبى الكلام هنا فى الالتفات اختصارا مغلًا بعكس صنيعه فيه فى كتابه التبيان حيث أولاه عناية فائقة
(٢) سورة الفاتحة/ الآيتان ٤، ٥

(٣) يونس: ٢٢

(٤) انظر نهاية الإيجاز ص ٢٨٨، وفيه (التمليح) وأشار المحقق إلى أنه التمليح فى ثلاث نسخ وهو ما رجحناه هنا
(٥) معاهد التنصيص ١٩١/٢، ومجمع الأمثال ١٤٩/٢، وفى البيت إشارة إلى حديث كليب التغلبى، حيث استغاث بعمرٍو بن الحارث بعد ما طعنه جساس البكرى برمحه، فأجهز عليه عمرو فقتله، فقبل «المستجير بعمرٍو عند كربته... الخ» ملخصاً من مختصر السعد (٩٢٨/٤) شروح التلخيص

(٦) انظر الإيضاح بشرح د/ خفاجى ص ٢٩٢ وقد سماه بالإرصاد

(٧) نهاية الإيجاز ص ٢٨٩٩

أَلَا كُلَّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ^(١)

الثالث عشر: في اللف والنشر^(٢)

وهو أن تلف شيئين فصاعداً بالذكر ثم تتبعها بالمتعلقات بها جملة اعتماداً على السامع بأنه يرد إلى كل واحد ماله، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَحِمْتَهُ جَعَلْ لَكُمْ لَيْلٍ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٣)، ومنه قوله:

فَعَلُّ الْمُدَامِ^(٤) وَلَوْنُهَا وَمَذَاقُهَا
فِي مَقْلَتَيْهِ وَوَجَنَتَيْهِ وَرَيْقِهِ
الرابع عشر: في التعديد^(٥)

وهو إيقاع الأعداد من الأسماء المفردة في النظم والنثر على مساق واحد فإن روعي فيه ازدواج، أو تجنيس أو مطابقة أو مقابلة حسن جداً كقوله في النثر: (فلان إليه الحل والعقد، والقبول والرد، والأمر والنهي، والإثبات والنفي) وفي النظم كقوله:

الْخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبِيدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالطَّعْنُ وَالضَّرْبُ وَالْقِرَاطُ وَالْقَلَمُ^(٦)
الخامس عشر: في تنسيق الصفات: ^(٧)

كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ... إِلَى آخِرِهَا﴾^(٨)

السادس عشر: في الإيهام، ويسمى التورية، والتوجيه^(٩)

وهو أن يكون كلفظ (له) معنيان قريب وبعيد، فتذكر موهما إرادة القريب وأنت تريد البعيد، وهو إما مجرد كلفظ الغزالة في قوله:

أَوِ الْغَزَالَةُ مِنْ طَوْلِ الْمَدَى خَرَفَتْ عَمَّا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَدَى وَالْحَمَلِ

أو مرشح بما قبله كلفظ الجدى والحمل فإن الإيهام فيها بسبب الغزال أو

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢٥٦

(٢) نهاية الإيجاز ص ٢٨٩

(٣) القصص / ٧٣

(٤) نهاية ق ١١١ في الأصل

(٥) نهاية الإيجاز ص ٢٩٠

(٦) البيت للمتنبى في ديوانه ٢٥٩/٢

(٧) نهاية الإيجاز ص ٢٩١

(٨) تمام الآية: ﴿السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر، سبحانه الله عما يشركون﴾ الحشر / ٢٣

(٩) نهاية الإيجاز ص ٢٩١

مرشح بما بعده كقول: على (رضى الله عنه) «كان ممن يحرك الشمال باليمين» فالإيهامُ
كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (١)

السابع عشر: فى مراعاة النظر (٢):

وهى جمع الأمور المناسبة كقول على (كرم الله وجهه): «الحمد لله غير مقنوط
من رحمته، ولا مخلو من نعمته، ولا ميؤوس من مغفرته».

الثامن عشر: فى الموجه (٣)، ويسمى الاستتباع أيضاً:

وهو أن يمدح بشئ (يقتضى المدح بشئ آخر) (٤) كقول المتنبي:

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْتِ الدُّنْيَا بِأَنْكَ خَالِدُ (٥)

فالمصرع الأول مدح بالشجاعة، والثانى بعلو القدر.

التاسع عشر: فى التوجيه، ويسمى المحتمل للضدين (٦)

وهو أن يكون الكلام محتملاً للمدح والذم على السواء، كقولك للأعور (ليت
عينه سواء) (٧).

العشرون: فى المدح بما يشبه الذم (٨) كقوله:

هو البدر، إلا أنه البحرُ زاحراً سوى أنه الضرعُ غامُ، لكنه الوبل (٩)

ومنه:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب (١٠)

(١) طه/ آية ٥ ولا نوافق الطيبى على جعل الآية من قبيل الإيهام، بل هى على الحقيقة على مذهب أهل السنة وهو يلتزمه، فكان يلزم حملها على الحقيقة على المذهب الحق، فثبت له سبحانه استواء يليق بجلاله مع اعتقاد تنزهه عن مشابهة الحوادث، «ليس كمثله شئ» وهو السميع البصير.

(٢) نهاية الإيجاز ص ٢٩٢

(٣) نهاية الإيجاز ص ٢٩١

(٤) البيت فى ديوانه ١٧٢/١

(٥) سقطت من الأصل والاضافة من نهاية الإيجاز ص ٢٩٢

(٦) نهاية الإيجاز ص ٢٩٢

(٧) عجز بيت لبشار بن برد، وصدده (خاط لى عمرو قباء) ليت عينه سواء

نهاية الإيجاز ص ٢٩٢ حقائق السحر ص ١٣٣

(٨) نهاية الإيجاز ص ٢٩٣

(٩) البيت للبديع الهمداني يمدح خلف بن أحمد الصفار أمير سجستان، انظر نهاية الإيجاز ص ٢٩٧، معاهد

التنصيص ٣٢/٢ حقائق السحر ص ١٣٣ والبيت فى المفتاح ص ٢٢٦

(١٠) البيت للناطقة النيباني وهو فى عقود الجمان للسيوطى ١٠٨/٢

أفاد تأكيد المدح .

الحادى والعشرون: فى تجاهل العارف (١)

كقوله تعالى : ﴿وإنا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلالٍ مبين﴾ (٢)

وكقوله :

أريقك أم ماءُ الغَمامة أم خمر (٣)

الثانى والعشرون: فى السؤال والجواب (٤) كقوله :

قَدْ قُلْتُ هَجَرْتِنِي (٥)، فماذا العلة؟ صدت، وتمايلت، وقالت: قلة (٦)

الثالث والعشرون: فى الإغراق فى الصفة (٧) كقوله :

كَفَى بِجِسْمِي نَحُولًا أَنْنِي رَجُلٌ لَوْلَا مَخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي (٨)

الرابع والعشرون: فى الجمع :

وهو إدخال شيئين فصاعداً فى شىء واحد كقوله تعالى : ﴿المالُ والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ (٩)

وكقوله :

إن الشبابَ والفراغَ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة *

وكقوله :

فأحوالى وصدغك واللىالى ظلام فى ظلام فى ظلام (١٠)

الخامس والعشرون: فى التفريق :

(١) نهاية الإيجاز ص ٢٩٣

(٢) سبأ ٢٤ وسقط من الأصل (ضلال)

(٣) هذا صدر بيت للمتنبى فى ديوانه ١٣٢/٢ ونظامه: بفى برود، وهو فى كبدى جمر

(٤) نهاية الإيجاز ص ٢٩٤

(٥) نهاية ق ١١٣ فى الأصل

(٦) البيت فى نهاية الإيجاز ص ٢٩٤ منسوباً إلى الباخرزى أبى الطيب على بن حسن مؤلف «دمية القصر»

ت ٤٦٧هـ

(٧) نهاية الإيجاز ص ٢٩٤ (٨) للمتنبى فى ديوانه ٤٠٢/٢

(٩) الكهف آية ٤٦ (*) البيت لأبى العتاهية .

(١٠) البيت فى نهاية الإيجاز ص ٢٩٤، وفى حقائق السحر للوطواط ص ١٧٨

وهو أن تعتمد إلى اثنين من نوع فتوقع بينهما تباينا، كقوله:

ما نوالُ الغمامِ يومَ الربيعِ كنوالُ الأميرِ يومَ سخاءِ
فنوالُ الأميرِ بدرةُ عينٍ ونوالُ الغمامِ قطرةُ ماءٍ^(١)

السادس والعشرون: فى التقسيم

وهو أن يذكر شيئاً ذا جزأين فصاعداً أو أكثر ثم يضيف إلى كل واحدٍ منهما ما يليق به، كقوله:

أديبان من بلخ لا يأكلان إذا صحبا المرء، غير الكبد
فهذا طويلٌ كظلِّ القناةِ وهذا قصيرٌ كظلِّ الوتدِ^(٢)

السابع والعشرون: فى الجمع مع التفريق^(٣)

وهو إدخال شيئين فى معنى واحد ثم يفرق بين جهتى الإدخال، كقوله: ^(٤)

فوجهك كالنارِ فى ضوئها وقلبي كالنارِ فى حرها^(٥)

فجمع الوجه والقلب فى التشبيه بالنار ثم فرق بين جهتى التشبيه فإن الأول فى اللمعان، والثانى فى الحرّ.

الثامن والعشرون: فى الجمع مع التقسيم^(٦):

وهو أن تجمع أموراً كثيرة تحت حكم ثم تقسم أو تقسم ثم تجمع

مثال الأول:

الدهر معذّرٌ، والسيفُ منتظرٌ وأرضُهُمُ لك مُصْطَفٍ ومُرتَبِعُ
للسبى مانكحُوا، والقتلُ ما وَلَدُوا والنهبُ ما جمعوا، والنارُ مازرعوا^(٧)

(١) البدره كيس الدراهم، والعين: النقد، والبيتان للوطواط فى حدائق السحر ص ١٧٨

(٢) الظاهر أن أكل الكبد هنا كناية عن الغيبة، والبيتان قد نسبهما للوطواط إلى «أديب ترك» ص ١٧٩

(٣) نهاية الإيجاز ص ٢٩٥

(٤) نهاية ق ١١٤ فى الأصل

(٥) البيت للوطواط ص ١٧٩ حدائق السحر

(٦) انظر نهاية الإيجاز ص ٢٩٦

(٧) البيت للمتنبى فى ديوانه ٣٧٧/١، ونهاية الإيجاز ص ٢٩٦، وحدائق السحر ص ١٨٠

فإنه جمع فى البيت الأول أرض العدو بما فيها فى كونها خالصة للمدوح ثم قسم فى الثانى ، ومثال الثانى :

قومٌ إذا حاربوا ضروا عَدُوَّهُمْ أو حاولوا النَّفْعَ فى أشياعهم نَفَعُوا
سَجِيَّةٌ تلكَ فيهم، غيرُ مُحْدَثَةٍ إن الخلائق، فاعلم شرُّها البدعُ^(١)

فإنه قسم فى البيت الأول ثم جمع فى الثانى فقال : سجية تلك .^(٢)

والتاسع والعشرون : فى المتزلزل^(٣)

وهو أن يكون فى الكلام لفظة لو غير إعرابها لانتقل المعنى إلى ضده ، (مثل قولك)^(٤) (ولذلك الله يا عيسى)^(٥) فإنه حق ولو خففَ يكون كُفْراً .

الثلاثون : فى التعجب^(٦) كقوله :

أيا شمعاً، يُضىءُ بلا انطفاء^(٧) ويا بدرأً، يلوح بلا محاق
فأنت البدر، ما معنى انتقاضى وأنت الشمع، ما سبب احتراقى^(٨)؟

الحادى والثلاثون فى حسن التعليل^(٩)

وهو أن يُذكر وصفان : أحدهما علّة الآخر ، والغرض ذكرهما معاً ، كقوله :

وإن غادر الغدران فى صحن وجتنى فلا غرو منه لم يزل كان غادراً^(١٠)

الثانى والثلاثون : فى المذهب الكلامى^(١١)

وهو أن تورد حجة مع الحكم رداً لمنكره على طريقة المتكلمين كقوله :

«لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا»^(١٢)

(١) البيتان لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٢٤٨

(٢) فى الأصل (منك) وهو خطأ (٣) انظر نهاية الإيجاز ص ٢٩٧

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل وقدرناه

(٥) فى الهامش (بتشديد اللام) أى فى ولدك وقد مثل الرازى لهذا النوع بقوله : (ولد الله عيسى من العذراء

البتول) وتمثيل الرازى اللفظ

(٦) نهاية الإيجاز ص ٢٩٧ (٧) نهاية ق ١١٥ فى الأصل

(٨) نسب الوطواط البيتين إلى (أديب ترك) انظر حقائق السحر ص ١٨٩ ، وفى الأصل اختراقى ، والصواب ما

ذكرناه .

(٩) نهاية الإيجاز ص ٢٩٧

(١٠) نسب الوطواط البيت إلى الزمخشري . حقائق السحر ص ١٨٩ وروايته مخالفة لرواية الطيبي ، ولفظه عنده :

فإن غادر الغدران فى صحن وجتنى فلا غرو لم يزل وابلا يهيمى

(١١) انظر التبيان للطيبى بتحقيقى ط المكتبة التجارية ، وانظر الإيضاح بشرح د/ خفاجى ص ٥١٦

(١٢) الأنبياء/ آية ٢٢

الثالث والثلاثون: فى التكرار^(١)

وهو إعادة اللفظ لتقرير معناه، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٢) ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٣) للتهديد، وكقوله:

لسانى لسرى كَتُومٌ كَتُومٌ ودمعى لحبى نَمُومٌ نَمُومٌ

ومن التكرار، قوله تعالى: ﴿فَبَأَى آلاءِ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾^(٤)

فى سورة (الرحمن).

الرابع والثلاثون: تأكيد الذم بما يشبه المدح:

كقولهم (فلان لا خيرَ فيه، إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه) وكقولك (فلان فاسق، إلا أنه جاهل)

الخامس والثلاثون: فى حسن الابتداء^(٥)

وهو أن يكون مطلع القصيدة^(٦) فى عذوبة لفظه، وسهولة سبكه صحيح المعانى، متناسب القسمة، كقوله:

خليلى مُرايى على أم جُنْدَب نقض لُبانات الفؤاد المُعَذَّب

السادس والثلاثون: فى حسن التخلص^(٧)

وهو أن يمزج الشاعر آخر ما يقدمه بأول المدح، كقول أبى نواس:

وإذا جلست إلى المدام وشربها اجعل حديثك كله فى الكاسِ

فإذا نزعت عن الغواية فليكن لله ذاك النزع لا للناسِ

وإذا أردت مديح قوم لم تمن من مدحهم فامدح بني العباسِ

السابع والثلاثون: فى حسن الخاتمة:

(١) انظر الإيضاح ص ٣٠٤، والبيان للطيبى بتحقيقى فى التحسين الراجع إلى اللفظ والمعنى، والمثل السائر لابن

الاثير ٣/٣ ط الرفاعى

(٢) التكاثر/ الآيتان ٣، ٤

(٣) الحاقة ١: ٢

(٤) الرحمن فى مواضع عديدة

(٥) انظر الإيضاح ص ٥٩١، والبيان بتحقيقى، فى حسن ملائمة الكلام

(٦) نهاية ق ١١٦ فى الأصل

(٧) انظر الإيضاح ص ٥٩٦ والبيان بتحقيقى فى حسن ملائمة الكلام.

يجب على البليغ أن يختم كلامه بأحسن خاتمة، لأنها آخر ما يبقى في الأسماع، وربما حفظت من بين سائر كلامه، فينبغي أن يجتهد في قوتها وجزالتها وعذوبتها، كقول المتنبي:

قد شرف الله أرضاً أنت ساكنها وشرف الناس إذ سواك إنساناً
وكقوله:

بقيت بقاء الدهر ياكهف أهله فهذا دعاء للبرية شامل
وكقول أبي الطيب:

لا زلت تضرب من عاداك عن عرض بعاجل النصر في مستأخر الأجل
وهذا آخر ما ضمنا به كلامنا(*) والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين(**)

(*) نهاية ق ١١٧ في الأصل

(**) في آخر النسخة (وقع الفراغ من تحرير هذه يوم الاثنين من غرة شعبان المعظم لسنة ثمان وثلاثين والـ من هجرة من له العز والشرف حرره الفقير الحقير ابن قيم الملازم البلغادي).

قلت (ابن قيم): هكذا تقريباً، حسبما يبدو من خط النسخ، والله تعالى أعلم. أسأله أن يغفر لنا الزلات والسيئات، وأن يأجرنا على الإحسان والحسنات، وأن يضاعف لنا المثوبة، وأن يتقبل منا أعمالنا، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم آمين

وقد فرغت من تحريره في غرة جمادي الثانية لعام ألف وأربعمائة وأربعة عشر من هجرة المصطفى صلى الله عليه. (المحقق).

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الجزء الأول لشرح الطيبي

٥	أولاً: مقدمة المحقق
١٣	ثانياً: التعريف بالإمام الطيبي
١٥	ثالثاً: التعريف بمصنفاته
٢٩	رابعاً: منهج الطيبي في شرح المشكاة
٣٠	خامساً: التعريف بالخطيب التبريزي جامع المشكاة وبيان عمله فيها
٣٧	سادساً: دراسة عند منهج الطيبي في كتابه شرح المشكاة
١٤٦: ٤٩	سابعاً: كتاب لطائف التبيان في المعاني والبيان*
٤٩	مقدمة المؤلف
٥١	مقدمة في علوم البلاغة
٥٥	النوع الأول: في علم المعاني
٥٦	المقصد الأول في الخبر:
٥٨	المسلك الأول: في اعتبارات الإسناد الخبري
٦١	المسلك الثاني: في اعتبارات المسند إليه
٦١	فيما يقتضى طي ذكره
٦٢	فيما يقتضى طي إظهاره
٦٢	فيما يقتضى كونه معرفة
٦٣	فيما يقتضى كونه ضميراً
٦٤	فيما يقتضى كونه علماً
٦٦	فيما يقتضى تعريفه باللام
٦٦	فيما يقتضى تعريفه بالإضافة
٦٧	فيما يقتضى وصف المعروف
٦٨	فيما يقتضى كونه مؤكداً

(*) تم حذف جميع فهرس الكتاب ماعدا فهرس الموضوعات وقد سبق تحقيقنا للكتاب مع عمل فهرس شاملة للمصادر والآيات والأحاديث والأمثال والأقوال والشواهد الشعرية، وغير ذلك.

٦٨	فيما يقتضى أن يكون له عطف البيان
٦٨	فيما يقتضى أن يكون له بدل البيان
٦٨	فيما يقتضى العطف
٦٩	فيما يقتضى الفصل
٦٩	فيما يقتضى تنكيره
٦٩	فيما يقتضى تقديمه أو تأخيريه
٧٠	فيما يقتضى قصره
٧٢	المسلك الثالث:
٧٢	في وجوه اعتبارات المسند:
٧٢	فيما يقتضى حذفه
٧٣	فيما يقتضى ذكره
٧٣	فيما يقتضى إفراده وكونه فعلاً
٧٣	فيما يقتضى تقييده أو تركه
٧٤	فيما يقتضى كونه اسماً وكونه نكرة
٧٤	فيما يقتضى تخصيصه أو تركه
٧٤	فيما يقتضى كونه اسماً معرّفاً
٧٦	فيما يقتضى كونه جملة
٧٦	فيما يقتضى أن يكون جملة فعلية أو اسمية أو ظرفية
٧٧	فيما يقتضى تأخيريه أو تقديمه
٧٩	تنبيه: العام إذا قدم على النفي
٧٩	وجوه اعتبارات الفعل
٨٣	تقييد الفعل بالقيود والشرطية
٨٥	المسلك الرابع: في بيان الفصل والوصل
٨٥	والإيجاز والإطناب
	الفصل والوصل:
	الإيجاز والإطناب:
٩٠	قاعدة في تفاصيل القصر:
٩٥	المقصد الثانى: في الطلب والإنشاء:

٩٩	قاعدة في الجهات المستحسنة
١٠١	النوع الثاني
١٠٢	في علم البيان
	المقصد الأول:
١٠٢	في التشبيه
	المسلك الثاني:
١٠٥	في وجه التشبيه
	القسم الثالث:
١٠٨	فيما لأجله التشبيه
	في الغرض العائد إلى المشبه به
	في التمثيل
١١٠	المسلك الرابع
	في أحوال التشبيه
١١٢	المقصد الثاني:
١١٤	المسلك الأول: في المجاز
١١٥	المسلك الثاني: في المجاز اللغوي
١١٧	أقسام الاستعارة
١٢٣	المسلك الثالث: في المجاز العقلي
١٢٥	المقصد الثالث: في الكناية
١٢٩	خاتمة:
	في وجوه يقصد بها تحسين الكلام وتزيينه
١٢٩	ويعرف بها بدائعه
١٣٠	في الفصاحة العائدة إلى الألفاظ
١٣١	في المحاسن العائدة إلى المركبات
١٣٢	التجنيس
١٣٣	رد العجز على الصدر
١٣٥	القلب
١٣٦	السجع
١٣٦	تضمين المزدوج
١٣٦	الترصيع

١٣٧	الفصاحة العائدة إلى المعانى
١٣٨	المطابقة
١٣٨	المقابلة
١٣٩	المشاكلة
١٣٩	المزاوجة
١٣٩	التكميل
١٣٩	الاعتراض
١٤٠	التذليل
١٤٠	الالتفات
١٤٠	الاقتباس
١٤٠	التمليح
١٤	التسهم
١٤١	إرسال المثلين
١٤١	اللف والنشر
١٤١	التعديد
١٤٢	الإيهام
١٤٢	مراعاة النظر
١٤٢	الموجه
١٤٢	التوجيه
١٤٢	المدح بما يشبه الذم
١٤٣	تجاهل العارف
١٤٣	السؤال والجواب
١٤٣	الإغراق فى الصفة
١٤٣	الجمع
١٤٣	التفريق
١٤٤	التقسيم
١٤٤	الجمع مع التفريق
١٤٤	الجمع مع التقسيم
١٤٥	المتزلزل
١٤٥	التعجب

١٤٥	حسن التعليل
١٤٥	المذهب الكلامي
١٤٦	التكرار
١٤٦	تأكيد الذم بما يشبه المدح
١٤٦	حسن الابتداء
١٤٦	حسن التخلص
١٤٦	حسن الخاتمة

شرح الطيبي

عساى مسكاه المصابيح

المسمى بالكاشف عن حقائق السنن
مصدراً بمقدمه للمحقق في علوم الحديث ومصطلحه

للامام الكبير :

شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي

توفي ٧٤٣ هـ

المجلد الأول

إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز

تحقيق ودراسة

د. عبد الحميد هندأوي

مكتبة نزار مصطفى الباز

ملكة المعركة - الرياض

جميع الحقوق محفوظة للناسر

○ الطبعة الأولى ○

□ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م □

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة : الشامية - المكتبة ن ٥٧٤٩٠٢٢ / ٥٧٤٥٠٤٤
مستودع ٥٣٧٢٣٧٤٠ ص.ب : ٣٠١٩

الرياض - شارع السويدى العام المنقاع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الراجى ص.ب : ٦٦٩٣

مكتبة : ٤٢١٠٣٥٣ مترع : ٢٤٢١٩١١ الرز البري : ١١٥٨٦